

(النظام التجاري)  
نظام المحكمة التجارية  
١٣٥٠هـ

## نظام المحكمة التجارية (\*)

### النظام التجاري (\*\*)

## الباب الأول - التجارة البرية

### الفصل الأول

#### التاجر - شروطه - صفاته - أنواعه

المادة ١ - التاجر هو من اشتغل بالمعاملات التجارية واتخذها مهنة له .

المادة ٢ - يعتبر من الأعمال التجارية كل ما هو آت :

أ - كل شراء بضاعة أو أغلال من مأكولات وغيرها لأجل بيعها بحالها  
أو بعد صناعة وعمل فيها .

ب - كل مقالة أو تمهيد بتوريد أشياء أو عمل يتعلق بالتجارة بالعمولة أو النقل  
براً أو بحراً أو يتعلق بالمحلات والمكاتب التجارية ومحلات البيع بالمزايدة  
يعنى الحراج .

ج - كل ما يتعلق بسندات الحوالة بأنواعها أو بالصرافة والدلالة ( السمسرة )

د - جميع المقرد والتمهيدات الحاصلة بين التجار والمتسبين والسماسرة  
والصيارف والوكلاء بأنواعهم وجميع المقاولات المتعلقة بإنشاء مباني ونحوها  
متى كان المقاول متعهداً بتوريد المؤن والأدوات اللازمة لها .

هـ - كل عمل يتعلق بإنشاء سفن تجارية أو خراعية وإصلاحها أو بيعها أو شرائها  
في الداخل والخارج وكل ما يتعلق باستئجارها أو تأجيرها أو بيع أو اقتباغ  
آلاتها وأدواتها ولوازمها وأجرة عمالها ورواتب ملاحيها وخدمتها وكل اقراض  
أو استقراض يجري على السفينة أو شحنها وكل عقود الضمانات المتعلقة  
بها وجميع المقاولات المتعلقة بسائر أمور التجارة البحرية .

(\*) المصدر : (نظام المحكمة التجارية) ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، مطبعة الحكومة ، مكة المكرمة . الطبعة السادسة ، ١٣٩٢هـ .

(\*\*) يطلق بعض على هذا النظام اسم (النظام التجاري) ، وقد صدر بمرسوم ملكي رقم (٢٢) وتاريخ ١٣٥٠/١/١٥هـ . وقد أضيفت منه المواد المتعلقة بالنظر التجارية ، والتحكيم ، وبعض الأحكام الأخرى ، والله يصدر عدة أنظمة منها : نظام للنظر التجارية ، ونظام التحكيم ، ونظام الشراكات .

المادة ٣ - إذا باع مالك الأرض أو المزروع فيها غلتها بمعرفة أو باع مالك العقار عقاره أو اشترى أحد عقارا أو أي شيء لا يبيعها ولا اجارتها بل للاستعمال فلا يعد شيئا من ذلك عملا تجاريا كما وإن دعاوى العقارات وایجاراتها لا تعد من الأعمال التجارية .

المادة ٤ - كل من كان رشيدا أو بلغ سن الرشد فله الحق أن يتعاطى مهنة التجارة بأنواعها .

المادة ٥ - يجب على كل تاجر أن يسلك في كل أعماله التجارية بدين وشرف فلا يرتكب غشاً ولا تدليساً ولا احتيالا ولا غيبا ولا غرراً ولا نكثاً ولا شيئا مما يخالف الدين والتشرف بوجه من الوجوه وإذا فعل ذلك استحق الجزاء الرادع بمقتضى قانون العقوبات المدرج في هذا النظام .

المادة ٦ - من الواجب على كل تاجر استعمال الدفاتر الآتية :

أ - دفتر اليومية وهو الدفتر المشتمل على بيان جميع ما له وعليه من الديون يوما فيوما وبيان أعمال تجارته مما باعه واشتراه وقبله وحوله واستدانته وأدائه وقبضه ودفعه في نقود وأمتعة وأوراق مالية وتجارية وبيان المبالغ المنصرفة على منزله ومحلله شهرا فشهر بالاجمال .

ب - دفتر الكوبية وهو الدفتر الذي يرصد فيه صور المكاتيب والكشوفات التي تصدر من محل تجارته المتعلقة بأشغاله التجارية على أن يحفظ عموم التعاريف والكشوفات التي ترد اليه من هذا النوع في ملف خاص .

ج - دفتر الجرد وهو الدفتر الذي يجرّد فيه سنويا أمواله التجارية منقولة كانت أو غير منقولة ويحصر فيه كل ما له وعليه من الديون .

د - دفتر التوثيق وهو الذي يقيّد فيه التاجر بيوعه ومعاملاته مع بيان الإيضاحات اللازمة وبأخذ عليه امضاء المشتري أو صاحب المعاملة توثيقا للمعاملة وليكون حجة على المشتري عند المراجعة والاقتضاء .

المادة ٧ - يجب أن يكون كل من دفاتر اليومية والجرد والتوثيق محررات بصورة منتظمة دون أن يتخلل الصحيفة فراغ أو بياض وأن تكون نحالية من العبارات والتعشبية والمسح والمك وأن تكون صحائفها مرقومة بعدد متسلسل من الابتداء إلى الانتهاء .

المادة ٨ - يجب أن تكون هذه الدفاتر قبل استعمالها مسجلة في قلم المحكمة التجارية حسب الأصول .

المادة ٩ - كل دفتر غير مستوف للشروط السالف ذكرها لا يصلح حجة أمام المحكمة التجارية في المرافعات .

المادة ١٠ - كل تاجر مسئول عن أعماله وانتظام دفاتره وأعمال المستخدمين عنده فيما يترتب فيه عقوبة تجارية ويمد التاجر شريكا لمن ارتكبها من المستخدمين ما لم تظهر براءته بصورة جلية .

## الفصل الثاني في الشركات

- المادة ١١ - الشركة عقد بين اثنين فأكثر يلتزم به تصرف مخصوص لتحصيل ربح مشروع وهي ثلاثة أنواع : شركة المفاوضة ، وشركة العنان ، وشركة المضاربة
- المادة ١٢ - شركة المفاوضة المعبر عنها بشركة التضامن هي الشركة المنعقدة تحت امضاء عموم الشركاء على رأس مال معلوم متساو ويكون جميع الشركاء متضامنين متكافلين في كل التعهدات والمقاولات المنعقدة في السندات التي امضاها الشركاء المأذونون في كل الاعمال التجارية .
- المادة ١٣ - شركة العنان هي الشركة المنعقدة بين اثنين فأكثر على رأس مال معلوم لكل من الشركاء حصة معينة فيه ولا يتحمل الشريك ضرراً ولا خسارة زيادة على حصته من رأس المال .
- المادة ١٤ - من فروع شركة العنان المساهمة وهي الشركة المنعقدة على رأس مال معلوم ينقسم الى اسهم والاسهم الى حصص متساوية المبالغ من غير تسمية اصحاب الحصص ويتولى ادارتها وكلاء مختارون ويجوز تعيينهم وعزلهم ونصيبهم والمديرون هم المسئولون عن الاعمال الموكولة الى عهدتهم وليوا بمديونين ولا كافلين تعهدات الشركة .
- المادة ١٥ - شركة المضاربة هي الشركة المنعقدة على أن يكون رأس المال من طرف والعمل من الطرف الآخر لاشتراك الجميع في الربح الحاصل .
- المادة ١٦ - ما عدا الشركات المذكورة آنفا توجد شركات أخرى متعارفة بين التجارة تجري فيها مقتضياتها .
- المادة ١٧ - كل الشركات تقسم أرباحها على الوجه الذي وقع الاتفاق عليه وبين الشركاء .

## الفصل الثالث

### في الوكيل بالعمولة المعبر عنه بالقومسيون والأمناء المأمورين بنقل الأشياء براً وبحراً

- المادة ١٨ - الوكيل بالعمولة هو الذي يتعاطى التجارة بالوصاية والنيابة ويجري معاملاته باسمه أو بعنوان شركة ما لحساب موكله .
- المادة ١٩ - كل وكيل بعمولة له الحق أن يتقدم في استيفاء جميع ما صرفه على أتمتع مرسله له من محل آخر يرسم البيع لحساب موكله من نفس قيمتها اذا كانت موجودة لديه أو مودعة في مخزن الجمر أو حملت اليه بموجب قائمة الارسالية .

المادة ٢٠ - إذا حول الوكيل أمر نقل البضاعة والأشياء المسلمة أو المرسلة له إلى غيره بنهر اذن التاجر الأصلي يضمن كل ضرر يحصل بسبب ذلك - أما إذا كان التحويل إلى الوكيل الآخر من نفس التاجر أو بأذنه فلا ضمان عليه -

المادة ٢١ - يجب على كل وكيل وأمين أن يقيد بدفتر اليومية جنس ومقدار وأثمان البضائع والأمور ينقلها بحراً أو براً -

المادة ٢٢ - يجب على الوكيل والأمين حين إرسال البضاعة أن يرفق بها قائمة الإرسالية أي كشفاً مستوفياً للشرائط الآتية :

المادة ٢٣ - يوضح في قائمة الإرسالية مقدار وجنس البضائع المنقولة ونوع الطرود ومهلة إيصالها مع بيان اسم وشهرة الوكيل والأمين المتعهد - بنقلها والمكاري واسم وشهرة من سلم إليه البضاعة ومقدار أجرة النقل وكيفية التضمينات اللازمة على فرض عدم إيصالها في المهلة المعينة ويوقع عليها أعضاء المرسل مع رقم عدد هذه القائمة وعلامة الأشياء المرسلة بحاشيتها ثم تقيد بعينها في دفتر اليومية -

المادة ٢٤ - تلزم الوكيل والأمين والمكاري ضمانه إيصال البضائع المسلمة إليه في داخل المهلة المعينة في قائمة الإرسالية فكل ضرر ينشأ من تأخيرها يضمنه ما لم يكن المانع قاهراً يعجز عن دفعه -

المادة ٢٥ - يضمن الوكيل والأمين كل ما ضاع أو تلف من الأشياء المرسلة بعد وصولها إليه ما لم يكن في قائمة الإرسالية شرط يدفع عنه الضمان أو كان التلف والضياع بسبب يعجز الوكيل والأمين عن دفعه أما إذا كان التلف والضياع في أثناء الطريق قبل وصولها إليه فلا ضمان عليه ويشبع مقتضى التعهدات والمقاولات الواقعة بينهم في هذا الشأن -

المادة ٢٦ - يضمن المكاري كل ما يتلف من الأشياء المرسلة معه إذا كان يتعد منه أو أهبال والا فلا ضمان عليه - أما إذا كان التلف والضياع من مقتضى جنس الأشياء المرسلة معه كالخضروات والنفواكه التي يتسارع إليها الفساد وتأخر وصولها عن المدة المعهودة لغير داع قاهر فيضمن والا فلا ضمان عليه -

المادة ٢٧ - استلام الأشياء المرسلة مع المكاري ثم إعطائه الأجرة تمامها أو باقيها بعد بعد ذلك اعترافاً باستلام الأشياء تامة سليمة فلا تسمع دعواه على المكاري بما يناقض ذلك أما قبل تحقق هذا الاعتراف فيحقق له إقامة الدعوى ثلاثة أشهر إن كان التلف أو الضياع في المملكة العجازية أو داخل سنة قمرية إن كان التلف أو الضياع في خارجها وبعد مضي المهلتين لا تسمع الدعوى -

المادة ٢٨ - المهلتان المذكورتان في المادة ٢٧ يعتبر ابتداءهما من تاريخ استلام الأشياء أو آخر دفعة منها وإذا ظهر أن التلف أو الضياع حصل عن حيلة أو خيانة من نفس المكاري فتقام الدعوى في أي وقت كان ولا يمنع سماعها مرور المهلتين المذكورتين -

المادة ٢٩ - ان الشروط والاحكام المبينة في هذا الفصل مرعية الاجراء والتطبيق على رؤساء السفن ومديري شركات السيارات وعجلات الكراء والمخرجين واصحاب الجبال وسائر الذين يتقلون البضائع على الاطلاق .

## الفصل الرابع

### في الدلائل المخبر عنهم بالمسماصرة

- المادة ٣٠ - الدلال : هو من يتوسط بين البائع والمشتري لا مقام البيع باجرة .
- المادة ٣١ - يتبع فيما للدلال من الحقوق وفيما عليه من الواجبات وفيما يستحقه من الاجرة العرف المطرد والعادة .
- المادة ٣٢ - يجب على كل دلال يتعاطى الدلالة في البضائع التجارية بين التجار ان يتخذ له دفتر يومية يقيده فيه اعماله بعد اتامه يوما فيوما بصورة واضحة مع بيان اسم البائع والمشتري وتاريخ العقد ووقت تسليم البضاعة ومقدارها وجنسها ومقدار ثمنها مع بيان جميع شروط المصل بيانا صحيحا من غير تخلل بياض في الدفتر ولا حصول شطب ولا وضع كلمة فوق اخرى ولا كتابة بين السطور .
- المادة ٣٣ - يجب على الدلائل ان يقدموا دفاترهم مع ما يلزم من الايضاحات اذا طلبت منهم المحكمة التجارية وليس لهم حق الامتناع بوجه من الوجوه .
- المادة ٣٤ - اذا بيعت بضاعة بواسطة دلال على أنموذج أي عينة معلومة وجب عليه حفظها الى يوم تسليم البضاعة مع التأشير عليها بما يلزم لحفظها بدون اشتباه .

## الفصل الخامس

### في الصيارف

- المادة ٣٥ - الصراف : هو من يتعاطى مهنة تبديل العملة لقودا وأوراقا نقدية
- المادة ٣٦ - لا يجوز لأي شخص أن يفتح دكانا أو محلا للصرافة ما لم يستحصل على رخصة من المحكمة التجارية .
- المادة ٣٧ - يجب على من أراد أن يفتح محلا للصرافة أن يقدم طلبا الى رئيس الحكومة في البلدة لاجراء التحقيقات الكافلة بواسطة دائرة البلدية وجماعة الصيارف وبعد اعطائه كفيلا اعتباريا وتصديق الكفالة من كاتب العدل يجري تسجيل اسمه في قلم المحكمة التجارية وتعطى له رخصة .
- المادة ٣٨ - لجماعة الصيارفة رئيس في كل بلدة يعين بطريق الانتخاب منهم في المحكمة التجارية ويمرض نتيجة الانتخاب من طرف المحكمة لرئيس حكومة البلدة لتعيين المستحق .

المادة ٣٩ - يجب على كل صراف أن يتخذ له دفترًا مختومًا من مجلس التجارة مقسومًا إلى حقلين ( من وإلى ) لتدوين كل مقبوض ومدفوع موافقًا لشروط المادة ٧ من هذا النظام .

المادة ٤٠ - يجب على الصراف أن لا يقبل ولا يدفع نقودًا مبرودة أو ناقصة عن وزنها ولا زائفة .

المادة ٤١ - كل صراف مسئول عن أعماله وانتظام دفاتره وأعمال الأشخاص المستخدمين عنده مما تترتب فيها عقوبة بمقتضى فصل العقوبات :

أ - يجب على الطرفين أن يقوموا بكل أمر حكومي إذا بدأ للحكومة أي طلب من طريق المالية من قبيل التبديل في المسكوكات بطرق التوزيع والتساوي بين الطرفين مع مراعاة الوقت والحال .

ب - يجب على المالية أن لا تأخذ شيئًا من الطرفين بطريق التبديل إلا بشقة حينما تقبض تسلم .

ج - يجب أن يكون سعر الجنيه أو الريالات يسر ذلك اليوم الذي تريد المالية تبديل ما تريد تبديله من المسكوكات بغير زيادة ولا نقصان .

د - يجب على المالية أن لا تكلف الصرافين في كل وقت بتبديل المسكوكات وإنما يكون تكليفهم حين اللزوم الضروري وبعد موافقة مجلس الوكلاء .

هـ - في البلدان التي لا يوجد فيها محكمة تجارية تقوم المجالس البلدية فيها بتطبيق المواد الخاصة بالصرافين بدلًا عن المحكمة التجارية .

## الفصل السادس

### في السفاتج - سندات الحوالة

#### المعبر عنها بالبوليسة والكمبيالة المتداولة بين التجار

المادة ٤٢ - سندات الحوالة أي السفاتج التي تسحب من محل على آخر يجب أن تؤرخ ويوضح فيها المبالغ المحوالة واسم الشخص المحال عليه وتاريخ ومكان الدفع ويبين فيها أنها قيمة بضاعة أو مقابل نقود أو محسوبة لحساب ما ويذكر فيها أن القيمة وصلت وإذا حرر منها عدة نسخ يذكّر في كل منها مدها لتقوم الواحدة منها مقام الجميع كما أن جميعها في حكم نسخة واحدة ويضغ امضاء الساحب أو ختمه .

المادة ٤٣ - يجوز أن تسحب السفاتج على شخص ويشترط فيها الدفع في محل شخص آخر كما يجوز سحبها بأمر شخص على ذمته .

المادة ٤٤ - السفاتج المحررة على خلاف الشروط الآتية الذكر لا تعتبر إلا كسندات عادية .

المادة ٤٥ - عند حلول أجل دفع قيمة السفاتج يجب أن يكون في ذمة المحال عليه للمحيل أو للأمر بالسحب مبلغ لا يقل عن قيمة السفاتجة .

المادة ٤٦ - الشرح على السفتجة بالقبول دليل كاف على أن القابل مدين للساحب أو الأمر بالسحب بما يقابل الوفاء وعلى الساحب وحده أن يثبت في حالة الإنكار أو الامتناع عن الدفع بعد القبول أن المحال عليه كان مدينا بما يقابل الوفاء حين استحقاق الدفع فإذا لم يثبت ذلك يضمن لحامل السفتجة قيمة الحوالة تماما ولو عملت الاخطارات في مواعيدها . أما في حالة اتبائه فتبيرا ذمته بقدر مبلغ مقابل الوفاء المثبت مالم يكن قد استعمل في منفعة .

المادة ٤٧ - إذا أفلس الساحب بعد قبول المحال عليه ولو قبل حلول أجل الدفع فلحامل السفتجة دون غيره من غرماء الساحب الحق في استلام مقابل الوفاء الذي عند المسحوب عليه وإذا أفلس المسحوب عليه بعد قبوله فإن كان مقابل الوفاء ديناً في ذمته فحامل السفتجة أسوة بالغرماء وإن كان مقابل الوفاء اعيانا أو بضائع أو أوراق ذات قيمة أو مبالغ بأعيانها مودعة فله استلام ذلك متنازلاً عن غيره .

المادة ٤٨ - من قبل السفتجة صار ملزوما بوفاء قيمتها ولو أفلس الساحب بغير علمه قبل قبوله فلا يجوز له الرجوع بعد القبول .

المادة ٤٩ - يجب أن تكتب صيغة القبول بعبارة صريحة ويوضع عليها امضاء القابل أو ختمه مع التاريخ .

المادة ٥٠ - لا يجوز تعليق قبول السفتجة على شرط ما ولكن يجوز أن يكون القبول قاصراً على مقدار معين أقل من قيمة السفتجة وفي هذه الحالة يجب على الحامل أن يعمل الاخطار على الباقي .

المادة ٥١ - صاحب السفتجة والمحيلون المتناقلون لها مسئولون على وجه التضامن عن القبول والدفع في ميعاده وملزومون لحاملها بالوفاء على وجه التضامن .

المادة ٥٢ - عند امتناع قبول المحول عليه للسفتجة يحرم له الاخطار المعبر عنه ( بالبروتو ) من دائرة كاتب العدل ويكون كافياً لاثبات الامتناع .

المادة ٥٣ - يحق لحامل السفتجة بعد إبراز سند اخطاره المذكور أن يطالب محيله بكفيل يضمن قيمة السفتجة في الميعاد المين ولكل من المحيلين المتناقلين هذا الحق عن التقاعد إلى أن يستقر الأمر على الساحب ومن امتنع عن اخطار الكفيل يلزم بدفع قيمة السفتجة ومصاريف الاخطار والرجوع .

المادة ٥٤ - يتحتم قبول السفتجة حال تقديمها أو في مدة لا تتجاوز أربعة وعشرين ساعة من حين التقديم فإن لم ترد لحاملها بعد أربعة وعشرين ساعة سواء قبلت أو لم تقبل كان من حيزها ضامناً لكل ضرر وخسارة تنشأ عن ذلك .

المادة ٥٥ - إذا عمل الاخطار لعدم القبول يجوز قبولها من شخص آخر متوسط عن صاحبها أو عن أحد المحيلين والمتناقلين ويكتب هذا المتوسط في نفس السفتجة وسند الاخطار مع امضاء المتوسط أو ختمه ويجب على المتوسط اعلان من توسط لأجله على الفور .



- المادة ٥٦ - جميع حقوق حامل السفتجة محفوظة له على الساحب والمحيلين بسبب عدم قبول المسحوب عليه وان حصل القبول من متوسط .
- المادة ٥٧ - لا يجب على المتوسط المذكور دفع قيمة السفتجة في ميعاد استحقاق الدفع الا بعد عمل الاخطار بعدم الدفع في الميعاد المحدود .
- المادة ٥٨ - السفاتج المسحوبة لدفع قيمتها حال الاطلاع يجب دفع قيمتها حال تقديمها أما اذا ذكر فيها تاريخ أو مهلة للدفع يتبع مقتضى ما حرر فيها .
- المادة ٥٩ - اذا وافق ميعاد دفع قيمة السفتجة يوم عيد من الأعياد الرسمية يجب دفعها في اليوم الذي قبله .

## الفصل السابع

### في تحويل السفاتج المعبر عنه بالجبرو

- المادة ٦٠ - تنتقل ملكية السفاتج من واحد لآخر بتحويلها شرحا عليها .
- المادة ٦١ - يؤرخ تحويل السفتجة ويذكر فيها أن قيمتها وصلت وبين فيها اسم وشهرة من التقلت تحت إله ويضع المحيل امضاه أو ختمه .
- المادة ٦٢ - اذا لم يستوف تحويل السفتجة شرائطه المبينة في المادة السابقة فلا يوجب انتقال الملك بل يعد توكيلا اعتياديا في قبض قيمتها .
- المادة ٦٣ - تقديم التواريخ في التحويل عن تاريخها الحقيقي ممنوع وان حصل بعد ذلك تزويراً .
- المادة ٦٤ - دفع قيمة السفتجة علاوه على كونه مضرباً بالقبول والتحويل يجوز ضمانه من شخص ضماناً احتياطياً ويكون ذلك بكتابه على نفس السفتجة أو في ورقة مستقلة .
- المادة ٦٥ - الضامن الاحتياطي سواء كان عن صاحب السفتجة أو محيلها يكون نظير الساحبين والمحيلين في الضمان بالوفاء على وجه التضامن مالم يوجد شرط بينهما بخلاف ذلك .
- المادة ٦٦ - يجب دفع قيمة السفتجة من نوع النقود المعينة فيها .
- المادة ٦٧ - لا يجبر حامل السفتجة على استلام قيمتها قبل ميعاد استحقاقها
- المادة ٦٨ - من دفع قيمة السفتجة قبل ميعاد استحقاقها فهو مسئول عن صحة الدفع .
- المادة ٦٩ - من دفع قيمة السفتجة في ميعاد استحقاق دفعها من غير تنبيه أو معارضة من أحد يكون دفعه صحيحاً وثبناً دمه عنها .
- المادة ٧٠ - اذا دفعت قيمة السفتجة بناء على نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا يكون دفعه صحيحاً ان كانت هذه النسخة مكتوباً فيها أن الدفع بناء عليها يلغى ما عداها من النسخ .

المادة ٧١ - إذا دفعت قيمة السفتجة بناء على نسختها الثانية والثالثة أو الرابعة وهكذا من غير استرجاع النسخة التي عليها صيغة قبوله لا يعد دفعه صحيحاً ولا تبرأ ذمته بالنسبة لحامل النسخة التي عليها صيغة القبول .

المادة ٧٢ - لا يقبل التمتع عن أداء قيمة السفتجة إلا في حالة ضياعها أو ظهور افلاس حاملها .

المادة ٧٣ - إذا ضاعت السفتجة التي ليس عليها صيغة القبول يحق لمستحقها أن يطالب بموجب أي نسخة منها .

المادة ٧٤ - إذا ضاعت السفتجة التي عليها صيغة القبول فلا تجوز المطالبة بموجب أي نسخة أخرى إلا بعد احضار كفيل ضامن كفالة مؤقته إلى ثلاث سنوات وبعد الأمر من مجلس التجارة .

المادة ٧٥ - إذا ضاعت السفتجة سواء كان عليها صيغة القبول أم لا ولم يمكن تقديم نسخة أخرى منها يجوز لمستحقها أن يطالب لدى المحكمة التجارية بقيمة السفتجة الضائعة ويتحصل عليها بأمر المحكمة بعد إثبات ملكيته لها وإعطاء كفيل ضامن كفالة مؤقته إلى ثلاث سنوات .

المادة ٧٦ - يحق لمالك السفتجة الضائعة أن يطالب بحيله في استحصاال نسخة أخرى وعلى المحيل المذكور أن يساعده ويأذن له في استعمال اسمه في إجراء اللازم عند محيله الذي انتقلت اليه السفتجة منه وهكذا من محيل إلى آخر إلى صاحب السفتجة وجميع المصاريف التي تلزم في ذلك تكون على مالك السفتجة الذي ضاعت منه .

المادة ٧٧ - إذا عرض على حامل السفتجة بعض من قيمتها فلا يجوز له رفضه وإن كان القبول شاملاً لجميع القيمة والبعض المدفوع تبرأ منه ذمة الساحب والمحيلين وعلى حامل السفتجة أن يعمل الاخطار على الباقي .

المادة ٧٨ - ليس لمحكمة التجارة أن تعطى مهلة من عندها لدفع قيمة السفتجة .

### فرع الوساطة في دفع قيمة السفتجة

المادة ٧٩ - يجوز لأي شخص متوسط أن يدفع قيمة السفتجة عن الساحب أو عن أحد المحيلين بعده بعد عمل الاخطار اللازم وينت هذا التوسط وكيفية في نفس سند الاخطار أو ذيله .

المادة ٨٠ - كل من توسط في دفع قيمة سفتجة تنتقل اليه جميع حقوق وواجبات حاملها القانونية .

المادة ٨١ - الدفع بالتوسط إن كان عن الساحب برأت ذمة جميع المحيلين وإن كان عن أحد المحيلين برأت ذمة من بعده منهم .

المادة ٨٢ - إذا نزاحم عدة أشخاص على الدفع بالتوسط يقدم منهم من يترتب على دفعه براءة المثلثين أكثر من غيره وإذا تقسم نفس المسحوب عليه الذي قد عمل له الاخطار يكون مقدما على غيره .

## فرع فيما لحامل السفينة من الحقوق وما عليه من الواجبات

المادة ٨٣ - يجب على حامل السفينة المسحوبة من سائر بلاد الجزيرة العربية والمملكة المصرية وبلاد السودان والهند البريطانية وبلاد تركيا وسواحل البحر الأبيض المتوسط والبحر الاحمر اذا كانت مستحقة الدفع في المملكة الحجازية حال الاطلاع عليها أو بعد مهلة مائة أن يطالب بقبولها أو دفعها داخل ستة أشهر من تاريخها وإذا كانت مسحوبة من غير ما ذكر من الأقاليم فيجب عليه أن يطالب داخل سنة كاملة وعين هذه المواعيد تعتبر في السفن المسحوبة من المملكة الحجازية المستحقة الدفع في خارجها ويسقط حق حامل السفينة على المصيلين إذا أخر الطلب عن المواعيد المذكورة في حالة حصول حرب بحرية تضاعف هذه المواعيد .

المادة ٨٤ - لا تؤثر أحكام هذه المادة السالفة على الشروط التي تقع بخلافها بين أخذ السفينة وساحبها والمصيلين بل تعتبر الشروط وينفذ مقتضاها .

المادة ٨٥ - يجب على حامل السفينة أن يطلب دفع القيمة يوم حلول الميعاد .

المادة ٨٦ - يلزم انبثاق الامتناع عن الدفع بعمل الاخطار في اليوم الثاني لميعاد الدفع وتزاد عليه مدة المسافة التي يسير محل حامل السفينة ومركز تحرير الاخطار . كاتب المدل . ويستثنى من هذه المدة المدة المبررة أيام الاعياد الرسمية .

المادة ٨٧ - حامل السفينة وإن عمل اخطارا لعدم القبول أو لمدة المسحوب عليه أو انقلاسه لا يبقى من عمل اخطار أخر لعدم الدفع وإذا كتب صاحب السفينة ان رجوعها يكون بدون مصاريف أغنى ذلك عن عمل الاخطار وعن مراجعات المواعيد السالفة وعن الاجراءات المتعلقة بها وإذا كتب ذلك من قبل أحد المصيلين فإنه يعني عما ذكر بالنسبة للرجوع على الكاتب ومن بعده دون المصيلين قبله .

المادة ٨٨ - يحق لحامل السفينة بعد عمل اخطار عدم الدفع واخطار عدم القبول أن يطالب الساحب وكل واحد من المصيلين بالانفراد أو جميعهم أو بعضهم ولكل واحد من المصيلين هذا الحق بالنسبة الى من قبله وتكون هذه المطالبة بعمل الاخطار فإن لم يحصل دفع القيمة تقام الدعوى في المحكمة التجارية داخل خمسة عشر يوما من تاريخ سند استلام الاخطار وتزاد على هذه المدة مدة المسافة التي بين حامل السفينة ومجلس التجارة .

المادة ٨٩ - بعد عمل الاخطار عن السفاتج المسحوبة من المملكة الحجازية المستعققة الدفع في الخارج تحصل مطالبة الساحب والمحيلين في المملكة الحجازية في المواعيد الآتية :

- ١ - ثلاثة أشهر لبلاد الجزيرة العربية ومصر وتركيا وسواحل البحر الاحمر .
- ٢ - ستة أشهر لسواحل البحر الابيض المتوسط والهند البريطانية .
- ٣ - سنة كاملة لما عدا ذلك من البلدان .

المادة ٩٠ - اذا طلب حامل السفتجة جميع المحيلين والساحب معا كان له بالنسبة لكل واحد منهم الميعاد المبين في المادة السابقة .

المادة ٩١ - لكل واحد من المحيلين حق مطالبة من له الرجوع عليه بالانفراد أو الاجتماع في عين المواعيد المذكورة وتبتدى هذه المواعيد بالنسبة لكل واحد منهم من تاريخ تقديم الدعوى عليه .

المادة ٩٢ - لا حق لحامل السفتجة على المحيلين اذا مضت المواعيد المقررة لتقديم السفتجة أو مواعيد عمل الاخطار أو مواعيد تقديم الدعوى والمطالبة فلا تسمح دعواه .

المادة ٩٣ - لا حق لحامل السفتجة ومحيلها في الرجوع على الساحب اذا ثبت أن له مقابل الرضاء عند المسحوب عليه في وقت استحقاق الدفع وفي هذه الحالة لا يبقى لحاملها حق المطالبة الا على المسحوب عليه .

المادة ٩٤ - يعود لحامل السفتجة الحق في مطالبة الساحب والمحيلين اذا وصلت لاحدهما بعد مضي المواعيد المقررة السائلة الذكر المبالغ التي كانت معينة لوفاء قيمة السفتجة سواء كان وصولها بواسطة حساب أو بطرق المقاصة أو بوجه آخر فتسمح دعواه على من وصلت اليه حينئذ .

المادة ٩٥ - يحق لحامل السفتجة بعد عمل اخطار عدم الدفع اضافة على ماله من الحقوق أن يحجز منقولات وديون الساحب أو القابل أو المحيل حجزاً احتياطياً بواسطة مجلس التجارة .

## الفصل الثامن

### في معاملة الاخطار

المادة ٩٦ - يحرر الاخطار بعدم القبول واخطار عدم الدفع بواسطة كتاب العدل حسب قانونه الخاص وحيث لا يوجد كاتب عدل فيكون ذلك من وظائف رؤساء كتاب المحكمة الشرعية .

المادة ٩٧ - يجب أن تشتمل ورقة الاخطار على صورة السفتجة حرفياً وصورة صيغة القبول ( اذا كانت شرحت بالقبول ) وصورة جميع التجاريل وكافة ما يوجب فيها من الكتابات وعلى التنبيه الرسمي بدفع القيمة .

المادة ٩٨ - لا تقوم أي ورقة محردة من قبل التجار أو غيرهم بصورة شهادة مقام سند الاخطار .

## الفصل التاسع

### في الرجوع

المادة ٩٩ - يحق لحامل السفتجة بعد عمله الاخطار أن يسحب سفتجة جديدة على صاحب السفتجة الأصلية أو على أحد محبليها ليتحصل بها على قيمتها الأصلية وعلى المصاريف التي صرفها وتسمى هذه السفتجة الجديدة ( سفتجة الرجوع ) .

المادة ١٠٠ - ترفع سفتجة الرجوع بقائمة حساب الرجوع المشتمل على قيمة السفتجة الأصلية وعلى بيان مصاريف الاخطار وغيره من المصاريف التي تسببت عن السفتجة الأصلية وتوضح عليها شهادة تاجرين معروفين .

المادة ١٠١ - لا يجوز عمل قوائم متعددة لحساب رجوع سفتجة واحدة ويدفع هذا الحساب من محيل إلى محيل بالتسلسل إلى أن يدفع أخيراً من الساحب .

المادة ١٠٢ - كل دعوى تتعلق بالسفاتج بأنواعها لا تسع بعد مضي الخمس سنوات اعتباراً من تاريخ اخطار عدم الدفع أو من يوم آخر مراقبة بالمحكمة إذا لم يصدر فيها حكم أو لم يحصل اعتراف بها وإنما على المدعي عليه أن يحلف بالمحكمة التجارية يطلب المدعي تأييداً لبراءة ذمته كما أن على ورائته أن يحلفوا بطلبه .

## الفصل العاشر

### في مواد الافلاس

المادة ١٠٣ - المفلس من استغرق الديون جميع أمواله فعجز عن تاديتها .  
المادة ١٠٤ - الافلاس ثلاثة أنواع : الأول : الافلاس الحقيقي ، الثاني :  
التفصيلي ، والثالث : الاحتمالي .

المادة ١٠٥ - المفلس الحقيقي : هو الذي اشتغل في صنعة التجارة على رأس مال معلوم يعتبره المرف كافياً للعمل التجاري الذي اشتغل فيه ووجدت له دفاتر منظمة ولم يبدل في مصرفه ووقع على أمواله حرق أو غرق أو خسارات ظاهرة فإذا توفرت فيه هذه الشروط يكون مفلساً حقيقياً .

المادة ١٠٦ - المفلس المقصر هو التاجر الذي يكون مفلساً في مصاريفه ولم يبين عجزه في وقته بل كتبه على غرمائه واستمر يشتغل في التجارة حتى نفذ رأس ماله وإن وجدت له دفاتر منظمة .

المادة ١٠٧ - المفلس الاحتمالي : لا يعبر عنه بمفلس الا لتوزيع موجوداته على غرمائه بل هو محتال والمحتال من استعمل غروب الخيل والدماس في رأس ماله أو قيد بدفائره ديوناً عليه باسم أحد آخر بصورة كاذبة أو حرر بها سندات

أو فراع أمواله وعقاره إلى غيره بطريقة تقل الملك أو أخفى شيئاً من أمواله واشتغل في التجارة بطريق التزوير والاحتيال أو تقبيل التجار على أي صورة كانت وسواء كان مبذراً أو لم يكن مبذراً أو لم توجد له دفاتر أو وجدت وكانت غير منظمة وأضاع حقوق العباد بتلك الصورة ، فيكون محتالاً .

المادة ١٠٨ - إعلان الإفلاس إما أن يكون يطلب من المفلس مباشرة أو يطلب من أحد غرمائه .

المادة ١٠٩ - على المفلس أن يقدم دفاتره مع مستندات الديون المطلوبة له إلى المجلس مسفوعة بجدول يحتوي أصل رأس ماله اعتباراً من تاريخ اشتغاله بالتجارة إلى يوم إفلاسه وما وقع عليه من الخسارة ومصاريفه وجميع ماله وعليه . وفي الحال يجب على المجلس أن يوقفه أو يضمه تحت مراقبة الشرطة .

المادة ١١٠ - على المحكمة بعد أن تدقق الأوراق المقدمة من المفلس مع الجدول والدفاتر المذكورة في المادة السابقة والاستدعاء الذي يقدم من المفلس أو أحد غرمائه بطلب إفلاسه تقرر المحكمة الحجز عليه وإعلان إفلاسه وتعتبر تصرفاته الفعلية والقولية غير نافذة اعتباراً من تاريخ قرار الإفلاس أما إذا وقع الإفلاس على الشركة المعتبر عنها بشركة المفاوضة فكما تحجز كافة أموال الشركة تحجز أيضاً أموال الشركاء المتضامنين لكونهم مسئولين من جهة التضامن .

المادة ١١١ - إعلان إفلاس المفلس يكون بتحريروا إعلانات من المحكمة بقدر الكفاية وتلصق بالشوارع في محل مر الناس وإن كان له معاملة في بلدة أخرى فترسل من الإعلانات المذكورة نسخ بقدر الكفاية إلى أكبر مأمور في تلك الجهة ضمن مذكرة من الرئيس بواسطة الحكومة المحلية لتلصق تلك الإعلانات في الشوارع على الصورة المتقدمة ويعلن في الجريدة ونشر في الجرائد الموجودة بها المحكمة مدة لا تزيد عن عشرة أيام وفي الخارج بالنسبة إلى بلد المسألة ووجود الوسائل على أن كل من له دين على المفلس يراجع أمين المجلس وأمناء الديانة الذين ينتخبهم المحكمة للتحقيق وفيه مطلوبانهم داخل المدة المذكورة .

المادة ١١٢ - على المحكمة أن تعين مأمور من طرفها أحد الأعضاء ويعبر عنه بأمين المجلس وعلى الديانة أن ينتخبوا ذاتين منهم أو من ركلاء الدعاوي المعروفين بالدراية والاستقامة لدى المحكمة ويعبر عنهم أمناء الديانة وعلى المحكمة أن تملفهم ذلك بمذكرات رسمية وتعين لهم محلاً مخصوصاً للاجتماع فيه وتحقيق ما هو للمفلس وعليه .

المادة ١١٣ - على أمين المجلس وأمناء الديانة الاهتمام في تحقيق ما على المفلس واستحصال جميع الديون المطلوبة له وإن يجروا قيدها بفرداتها بدفتر مخصوص ومن يمنع من أداء ما عليه للمفلس من الديون ويصر على عدم تسليمها إلى أمين المجلس وأمناء الديانة يجرون محاكمته بالمحكمة سواء كان يعرفه واحد منهم

أو بتعيين محام عنهم وللمحكمة الحق في احضار المفلس واستجوابه والاستيضاح منه فيما نسب اليه الحاجة كما انه له الحق في تعيين الوكلاء والمستخدمين مع أمين المجلس وأمناء الديانة حسبما تدعو اليه الحاجة .

المادة ١١٤ - إن أمين المجلس وأمناء الديانة يتولون حجز أموال المفلس المنقولة وغير المنقولة ويبيعونها بالمزاد العلني على الصورة المتقدمة في بيع الأموال المحجوزة بعد قرار من المحكمة وكما هو منصوص عليه في فصل الحجز كذلك هو منصوص عليه في مواد الإفلاس .

المادة ١١٥ - في أثناء هذه المعاملة والتحقيقات التنفيذية إذا طلب المفلس الذي قد أدى واجباته بمقتضى المادة ( ١١٣ ) إطلاقه من التوقيف ولم يمانع من ذلك أمين المجلس وأمناء الديانة فبعد اعطائه كفيلًا معتبرًا بعدم مباحة البلدة وبخضوره عند اللزوم تقرر المحكمة إطلاقه موافقًا لظهور النتيجة الأخيرة .

المادة ١١٦ - إن كل دائن لم يحضر في خلال المدة المذكورة في المواد السابقة لقيده مطلوبه لدى أمين المجلس وأمناء الديانة لا يقبل منه قيد أي شيء بعد مرور تلك المدة بل له أن يقيم دعواه بالمجلس بمحضر أمناء الديانة أو وكيلهم وبعد المحاكمة تحكم المحكمة بما يظهر لديها .

المادة ١١٧ - إذا كان الدائن الغائب في خلال المدة المضروبة له راجع المجلس برقيًا أو بموجب عريضة أو بواسطة وكيل عنه فوجد دينه من الديوان المتعلقة بدائن المفلس بقيد دينه وتحفظ حصته إلى حين حضوره أو نائب عنه وإذا لم يراجع في خلال تلك المدة يجري فيه حكم المادة ( ١١٦ ) .

المادة ١١٨ - يتفق على المفلس وعلى من تلزمه نفقته من موجوداته التي تحت يد أمين المجلس وأمناء الديانة إذا كان المفلس حقيقيًا أو مقصرًا إلى أن يفرغ من تسبته .

المادة ١١٩ - إن إيجارات المسكن ومحلات التجارة وأجر الخدم والكتبه ومهر الزوجة كل ذلك من الديون الممتازة على سائر الأقران .

المادة ١٢٠ - الوديعة التي توجد ضمن أموال المفلس مكتوب عليها اسم صاحبها تسلم له عينًا .

المادة ١٢١ - كل من يوجد بيده رهن سواء كان عقارًا أو منقولًا فيباع الرهن المذكور ويمطى للرهنين كامل دينه من ثمن الرهن فإذا زاد شيء بعد مطلوب الرهن يضم إلى موجودات المفلس وإن نقص يرجع للرهنين بما يتنقص على موجودات المفلس مع بقية الديانة بقدر ما ينقص .

المادة ١٢٢ - بعد اتمام جميع ما ذكر في المواد السابقة تجمع أمان المبيوعات والنقود والديون المتحصلة ويخصم عنها جميع المصاريف والرسوم وما يبقى يجري توزيعه على الديانة بموجب جدول كل على قدر حصته بحساب القرامة والاضماء في ذلك الجدول من جميع الدائنين ويصدق عليه بقرار من المجلس .

المادة ١٢٣ - الجدول المذكور يحزر على ثلاث نسخ نسخة تعطى لأمناء الديانة والثانية للمفلس والثالثة تبقى أساساً للمحكمة .

المادة ١٢٤ - إذا أصر أحد الديانة على عدم قبول حصته من موجودات المفلس فتحتفظ حصته بصندوق المجلس إلى حين طلبه تعطى له أو لورثته بعد موته .

المادة ١٢٥ - إذا قدر بأن جميع الديانة تصالحوا مع المفلس فيحزر بكيفية الصلح تقرير منهم مفصل به الصلح الواقع وخيماً ١١١ كان الصلح على مبلغ معين معلوم يدفع لهم ويجري استقاط ما بقي لهم أو كان الصلح على تسليم شيء وتقسيط الباقي وبيان أوقات التقسيط ويقدم للمحكمة وبعد التصديق عليه من المحكمة يجري تنفيذ أحكامه حسب الأصول .

المادة ١٢٦ - ورقة الصلح المذكورة في المادة السابقة تحزر على ثلاثة نسخ مضافة من المفلس وديانته مؤرخة بتاريخ البدء والشهر وبعد تصديقهم على ما في المادة السابقة تعطى نسخة إلى أمناء الديانة والثانية للمفلس والثالثة تبقى أساساً بقلم المحكمة .

المادة ١٢٧ - بعد انقضاء كل ما ذكر تعطى الأوراق والدفاتر وكل ما هو عائد للمفلس من معاملة الإفلاس إلى المفلس ويؤخذ منه سند باستلام ذلك وعلى أمين المجلس وأمناء الديانة أن يحزروا تقريراً بذلك للمحكمة وبهذه تنتهي مأموريتهم فنقرر المحكمة رفع الحجز عن المفلس بعد ذلك إذا أقيمت دعوى على المفلس أو عارضة في أي أمر كان من أمور الإفلاس يجري فصل ذلك بالمحكمة التجارية .

المادة ١٢٨ - كل دعوى واعتراض يحصل من قبل سائر الديانة على أمين المحكمة أو على أمناء الديانة تفصل تلك الدعوى أو ذلك الاعتراض بمعرفة المحكمة على أن يجدر بالمحكمة إذا رأت لزوماً لتعديل أمين المحكمة وأمناء الديانة فلها ذلك وانتخاب بدلهم .

المادة ١٢٩ - إذا قبل بعض الديانة الصلح الواقع ولم يقبل بعضهم سواء تسارعت حصصهم أو لم تتسارعت فتحتفظ حصة المنتنع عن الصلح بصندوق المحكمة وللمنتنع عن الصلح حق في مطالبة المفلس بجميع حقوقه في أي وقت شاء .

المادة ١٣٠ - لكل فرد من أفراد الديانة الحق في مطالبة ما يتبقى له بعد توزيع موجودات المفلس على الديانة في أي وقت كان من الأوقات عند ظهور مال في يده مالم يوجد في صك المصالحة أو جدول توزيع الديون وقوع إبراء عام أو خاص بخصوص الإفلاس فإذا وجد الإبراء فلا تسمع دعواه بعدئذ .

المادة ١٣١ - إن مرور الزمن في حق المفلس يعتبر من بعد زوال الإفلاس وهي خمسة عشر سنة .

المادة ١٣٢ - يمكن للمفلس الحقيقي إذا سدد جميع ديونه الأصلية مسح المصاريف أن يعيد اعتباره التجاري .



المادة ١٣٣ - لا يعاد إلى المفلس الاحتياكي اعتباره ولا لمن حكم عليه بسرقة أو خيانة أو إخفاء شيء من أمواله وامتنع عن تقديم حسابه يستتضي المادة ( ١٠٩ )  
أما المفلس المقصر فيجوز إعادة اعتباره بعد أداء كافة ديونه وإجراء العقوبة عليه حسب العقوبات .

المادة ١٣٤ - يجب على طالب إعادة اعتباره أن يقدم عريضة إلى مقام النيابة العامة مرفوعة بصورة مستندات المخالصة مع غرمائه لتعال إلى المحكمة التجارية للاستعلام وإجراء التحقيق وإعلان طلبه في المحل الذي أفلس فيه بالصاق إعلانات ونشرها في الجرائد ولكل من لم يندخ إليه دينه ولكل خصم ذي شأن في موضوع إعادة اعتباره أن يعارض لدى المحكمة التجارية في مدة شهرين اعتباراً من تاريخ الإعلان فإذا لم يوجد معارض داخل المدة المذكورة تقرر المحكمة إعادة اعتباره ويسجل ذلك ويعلن بالجرائد .

المادة ١٣٥ - إذا توفي التاجر قبل إعطاء القرار بإفلاسه فصلحية حجز تركته ونفسيها واثبات ديونها عائد للمحكمة الشرعية أما إذا توفي في حالة الإفلاس فحجز تركته وبيعها من صلاحية محكمة التجارة حسبما تقدم لكون تركته مستغرقة بديونه فلا حق للورثة فيها .

## الفصل الحادي عشر

### في العقوبات

المادة ١٣٦ - المفلس استيلاً المنصوص عليه في المادة ( ١٠٧ ) من هذا النظام ومن يثبت أنه شريكه في إخفاء أمواله وتزوير حيله يعاقب بالسجن من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات .

المادة ١٣٧ - المفلس نقصيراً يعاقب بالسجن من ثلاثة أشهر إلى سنتين وكذا المفلس الحقيقي إذا امتنع عن تقديم ما ألزم به بموجب المادة ( ١٠٩ ) .

المادة ١٣٨ - كل تاجر بماع شيئاً من أمواله وأموال موكله التي هي تحت تصرفه بيعاً صحيحاً ثم أعطى للمشتري سند الفسخ ( التسي ) باستلامه من المخزن ثم نكث عن بيعه وعارض في تسليم المبيع ولو بصورة التواطؤ مع أمين المخزن ( يعنى مقدم الحوش ) لزيادة سعر المبيع أو نحو ذلك من الأسباب غير الشريفة يعتبر ذلك التاجر مع الأمين الذي قد نواطأ معه قد أساء استعمال الأمانة وأشرف التجاري ويلزم بتسليم المبيع عيناً ونقداً وإذا نقص من المبيع شيء يتصرف البائع يلزم بفرق السعر هذا أنه يستحق الحبس مع الأمين المتواطئ من شهر إلى ثلاثة أشهر .

المادة ١٣٩ - كل من أساء الاستعمال من التجار في احتياجات صبي ممين بأن احتال عليه لأخذ وثيقة منه على أي صورة كانت سواء تضمنت استقراض دراهم واستعارة أشياء أو إعطاء أوراق أو إبراء أو اعتراضاً عدا تضمنته ما يلحق الصبي من الأضرار يحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة أو بغرامة نقدية من خمسين جنيهاً إلى مائة جنية .

المادة ١٤٠ - من أساء الاستعمال في سند أو ورقة فيها ختم أو أعضاء أو في دفتر تجاري بتبديل كلمات أو إدخال عبارات نقض تعهد أو إبراء على وجه الاختلاس والتزوير يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة - أو بغرامة من خمسين جنيهاً إلى مائة جنية .

المادة ١٤١ - لا يسوغ للوكيل بالصوم ولا للدلال أن يشتري من نفسه لنفسه مال موكله مالم يكن باذن المالك وإطلاعه وإذا فعل ذلك بدون إرادة صاحب المال أو المالك اختلاساً لثروتي الأسعار أو نحو ذلك من الأسباب غير الشريفة يعد غتلساً ويجازى بالحبس من شهر واحد إلى سنة واحدة أو بغرامة من عشرة جنية إلى خمسين جنيهاً .

المادة ١٤٢ - كل من يحسر من التجار والدلالين أي السماسرة بأنواعهم على نشر أمور غير صحيحة بين الناس افتراء بقصد تشويش الأفكار لزيادة أسعار شيء من الأموال أو نقصانها يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر أو بغرامة مالية من عشر جنية إلى خمسين جنيهاً .

المادة ١٤٣ - كل دلال يدخل فساداً أو غشاً أو تضريراً في بيع وشراء البضائع أو يخفي الأثمان الحقيقية بالزيادة أو التخصيص يعد خائناً ويعاقب أول مرة بالحبس شهراً أو بغرامة مالية من خمس جنيهاً إلى عشرة جنيهاً وإذا تكرر ذلك يحرم من تعاطي مهنة الدلالة مع الحبس إلى سنة .

المادة ١٤٤ - كل دلال يخالف مضمون المواد ٣٢-٣٣-٣٤ يجازى بهرماته من تعاطي مهنة الدلالة شهراً وإذا تكرر ذلك منه تضاعف المدة وبعد ثلاث مسرات يحرم بالكلية .

المادة ١٤٥ - كل صراف يدفع نقوداً مبرودة أو ناقصة أو يرتكب أي نوع من أنواع الغش والاختلاس يجازى في أول مرة بالغلاق محله شهراً وإذا عاد لذلك يحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر .

المادة ١٤٦ - كل صراف يدفع أو يتعاطى نقوداً زلفة وهو يعلم بها على وجه التدليس يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة .

المادة ١٤٧ - كل تاجر يخالف مقتضى المادة ( ٥ ) يجازى بالحبس من عشرة أيام إلى ثلاثة أشهر أو بغرامة مالية من عشرة جنيهاً إلى خمسين جنيهاً على حسب مقتضى جريته وحاله .

المادة ١٤٨ - إذا ثبتت أية حيلة أو خيانة من أحد أمناء النقل برأ أو بحراً أو أحد أمناء البيع أو أمناء الحفظ في إغلاف أو إشاعة البضائع المؤتمنة فضلاً عن الضمان يعاقب بالعقوبة من شهر إلى ستة أشهر .

المادة ١٤٩ - من ارتكب شيئاً من أنواع الحيل بأن أظهر عقداً مباحاً يريد به محرماً مخادعة وتوسلاً إلى الربح كما وباع بضاعة بشئ مؤجل ثم اشتراها بنفسه أو وكيله أو بواسطة أخرى أقل من قيمة البيع نقداً أو اقترض آخر شيئاً وباعه أموال بزيادة فاحشة في القيمة بعد ذلك ربحاً وله رأس ماله وعدا عن ذلك يجازى بالعقوبة من ثلاثة أشهر إلى سنة مع تشهيرها .

## الباب الثاني - في التجارة البحرية

### الفصل الأول

#### في حق السفائن وسائر المراكب التجارية

المادة ١٥٠ - لا يعدر حد أن يملك أو يتصرف بسفينة حاملة علماً عربياً حجازياً سواء كان إيجيها أو بحصة منها مالم يكن من نعمة الحكومة العربية الحجازية غير أنه يسوغ بيع جميع السفينة التي هي بتصرف النعمة العربية الحجازية إلى الأجنبي بعد أن تسترد البراءات والأوراق التي تعين الناحية العربية الحجازية .

المادة ١٥١ - الذين هم من نعمة الدولة العربية الحجازية مأذونون بأن ينصرفوا بالسفن الأجنبية ويسافروا عليها ولهم من علماً عربياً حجازياً وفقاً للشروط المختصة بالسفن العربية الحجازية إنما لا يدرج في سند التملك الذي ينظمه الطرفان حين مشتري مثل هذه السفن الأجنبية شيئاً من الشروط والمقاولات يعود لمنفعة الأجنبي ومغايير لحكم المادة السابقة ولا تخضبط تلك السفينة من جانب الميرى .

المادة ١٥٢ - بيع السفينة كاملة أو حصة منها سواء كان قبل سفرها أو في أثناء السفر إذا وقع في ممالك الحكومة الحجازية يجري بسند رسمي بحضور رئيس الميناء في محله وإذا وقع في الممالك الأجنبية فيواجبه معتمد الحكومة العربية الحجازية وإذا لم يحصل على هذه التصورة فيكون البيع كأنه لم يكن لكن إذا حصل هذا المبيع في محل من الممالك العربية ليس فيه رئيس ميناء فيجري في مجلس المدينة ، ويخبر بذلك رئيس الميناء الموجود في أقرب محل لتلك المدينة وأما إذا وقع في محل من الممالك الأجنبية لم يكن به معتمد للحكومة العربية فيجري بمعرفة المأمور المخصوص بحكومة ذلك المحل بشرط أن يعطى خبر لعمد الحكومة العربية الموجود في تلك الحكومة ليعلم الكيفية .

المادة ١٥٣ - كل أنواع السفن تعد من الأشياء المنقولة إلا أن صاحب السفينة إذا كان مديوناً بسبب تلك السفينة وباعها لشخص آخر نالت مثل الأشياء غير المنقولة فيسكن لأصحاب المطالبين أن تضبط تلك السفينة من يد الرجل الثالث

- الذي اشتراها وتبيعها وبناء على ذلك تكون السفن أمثال هذه مخصصة لوفاء ديون أصحابها وعلى الخصوص الديون التي تعد متازة نظاماً .
- المادة ١٥٤ - الديون المبيئة فيما يلي يرجع بعضها على بعض وتعد ممتازة بحسب الترتيب الآتي :-
- أولاً - مصاريف الدعاوي وغيرها التي تحصل من جراء بيع السفينة وتوزيع أرباحها المحاصلة .
- ثانياً - أجرة الدليل وما يؤخذ بنسبة الطونيلات أو الكيل من رسم اسكلة وخرج ورسومات المرسى والخوض .
- ثالثاً - أجرة التناطير وباقي مصاريف محافظة المراكب من حين دخوله الى الميناء الى حين بيعه .
- رابعاً - أجرة المخزن الموضوعة به أدوات السفينة وآلاتها أمانة .
- خامساً - مصاريف محافظة السفينة وأوائلها وباقي أدواتها في أثناء سفرها الأخير وفي مدة دخولها الميناء وربطها بها .
- سادساً - أجرة القيودات ومعاشات الملاحين الذين كانوا يديرونها في سفرها الأخير .
- سابعاً - الدراهم التي استقرضها القيودان في أثناء سفر السفينة الأخير وعن البضاعة التي باعها من حمولة السفينة لأجل لوازمها .
- ثامناً - الدراهم الباقية ديناً الى البائع من ثمن السفينة التي لم تزل ما سافرت والدراهم التي أعطيت قرضاً وثمن الكرمشة وباقي الأشياء وأجرة الصلة المستخدمين لأجل انتشائها والدراهم الموجودة ديناً بالوقت الحاضر للخارج لأجل لوازم السفينة التي سافرت واصلاحها وأجرة العملة والقلطة ووضع القوماتية والآلات والملاحين قبل خروجها الى السفر .
- تاسعاً - الاستقرضات البحرية الواقعة على المركب وآلاته قبل خروجه للسفر لأجل تعبئه وتموينه وزينته وباقي احتياجاته .
- عاشراً - أجرة الميكورنائه المقفودة على المركب وآلاته وزينته في سفره الأخير الحادي عشر - الضمان الواجب اعطاؤه من الاضرار والخسائر عما ضاع من البضائع والأشياء التي كانت موسوفة في السفينة وفقدت ولم تسلم الى صاحبها بسبب تقصيرات الريان والملاحين ولاتلاف ( الأوراث ) يعني ما كان من قبيل الخسائر البحرية ثمن السفينة المباعة لأجل الدين اذا كان لا يقوم بوفاء جميع الديون فحينئذ تجتمع أصحاب المطلوبات المسطرة في كل فقرة من هذه المادة وكل منهم يأخذ حصته غرامة من الثمن المذكور بنسبة مطلوبة بحيث لا يحصل عنده اجراء هذا الأمر خلل ما في حكم المادة ( ٣١١ ) التي سيأتي بيانها .
- المادة ١٥٥ - أسماء الديون المحروقة في المادة السابقة لا يقبل مالم يثبت على الوجه الذي سيأتي تصريحه فيما يلي :-

أولاً - مصاريف الدعاوي تكون مثبتة بقوائم مفردات يصادق عليها من قبل مجلس التجارة الذي يكون حكم ضبط السفينة وبيعها .  
ثانياً - أجرة الدليل ورسومات الأسكلة والمرساة والحوض يثبت بلوائح تعطى من طرف الذين أخذوها .

ثالثاً - الديون المبينة في الفقرات الأولى والثالثة والرابعة والخامسة من المادة ( ١٥٤ ) تبين بقوائم مفردات يصادق عليها من طرف محكمة التجارة .

رابعاً - أجرة الملاحين ومعاشاتهم تتحقق من دفاتر التولية التي تكون في دوائر الميناء أو في مكاتب التجارة في المحلات التي لا يوجد بها دوائر ميناء .

خامساً - الدراهم التي تستفرض وتمن الأموال والأشياء التي تباع من حمولة السفينة لأجل لوازمها في سفرها الأخير تبين بمضابط تنظم من طرف الرئاس والملاحين الموظفين تصديقاً للزوم الاستقراض .

سادساً - يبيع كامل السفينة أو حصة منها يثبت بمسند رسمي ينظم حسب شروط المادة ( ١٥٣ ) المسطرة أعلاه والدراهم وباقي الأشياء التي تعطى لأجل إنشاء السفينة وتزيينها وتجهيز لوازمها وتأمينها يثبت بقوائم ولوائح تنظم تستخرج من طرف صاحب المركب أيضاً ويصادق عليها من طرف الرئاس وتوضع نسخة منها قبل قيام المركب وحركته أو بعد ذلك بعشرة أيام على الأكثر أمانة في قلم مجلس التجارة أو المكاتب التجارية .

سابعاً - الدراهم الاستقراضات البحرية تقع قبل حركة السفينة على فلايك السفينة وآلاتها وزينتها وبأني لوازمها تثبت بالمقاولة التي تنظم تستخرج رسماً أو فيما بين الطرفين فقط ونسخته الثانية توضع أمانة في قلم مجلس التجارة أو مكاتب التجارة بطرف عشرة أيام على الأكثر من تاريخها .

ثامناً - خرج السيكورته ورسوماتها تبين باللوائح التي تعطى من طرف كيميالات وكالات السيكورته أو بقوائم الأجمال المخرجة من دفاترها المنظمة .

تاسعاً - نظميينات الاضرار والخسائر التي يلزم اعطائه لمستاجري السفينة تتحقق بصكوك محكمة التجارة أو بأوراق قرار المميزين إذا ارتضى الطرفان أن تروى دعاواها بمعرفة مميزين .

المادة ١٥٦ - امتيازات أصحاب المطالبين السالفي الذكر تفسخ ببيع السفينة حكماً حسب الشروط التي تبين في الفصل الآتي وإذا كانت السفينة بيعت على رضا ولم يحصل نوع من المخالفة أي الاعتراض من أصحاب ديون البائع وسافرت بحراً على اسم مشتريها ووربحه وخسارته هذا ما عدا الأسباب العمومية التي توجب فسخ التعهدات المعتادة الا أنه اذا وقعت مخالفة من أحد أصحاب المطالبين توفيقاً الى الرسوم والقاعدة المقررة نظاماً في هذا الخصوص حسب المتوال المحرر فيستفيد من ذلك الشخص المخالف فقط .

المادة ١٥٧ - من بعد سفر السفينة بثلاثين يوماً وحصول التصديق على سفرها ووصولها الى اسكلمتين كل منهما على انفراد وحرور مدة تزيد عن ستين يوماً من حين رجوعها الى المرسى التي تكون سافرت منها بدون أن تصل الى احدى الاساكل أو سافرت سفرة بعيداً يتجاوز الستين يوماً ولم يقع نوع من الطالب والادعاء من طرف أصحاب ديون البايح فتعتبر حينئذ تلك السفينة بأنها سافرت بحراً .

المادة ١٥٨ - بيع السفينة بالرخصا أثناء سيرها وسفرها لا يورث خلل في حقوق أصحاب ديون البايح وامتيازاتها وبناء عليه لا يخلص السفينة ولا ثمنها من كونها رهناً الى أصحاب المطالبين وعدا عن ذلك يمكن لأصحاب المطالبين المذكورين أن يطلبوا قسح هذا البيع والفاكه مدعين بأن هذا البيع إنما حصل بصورة الحيلة والدسيسة لأجل ابطال حقوقهم وامتيازاتهم .

## الفصل الثاني

### يتعلق بضبط السفائن وبيعها

المادة ١٥٩ - كل نوع من السفائن والمراكب البحرية يمكن أن يضبط وبيع بحكم محكمة التجارة وبموجب اعلامها وبلفي امتياز أصحاب الديون بأجراء الأصول والقواعد التالية .

المادة ١٦٠ - من بعد صدور حكم محكمة التجارة السالف الذكر واعلامها حسب استدعاء صاحب الدين الذي طلب ضبط السفينة يؤمر المديون رسمياً ويكلف في أول الأمر الى وفاء الدين أن يحصل التثبيت بضبط تلك السفينة ومالم تمر على هذا الطلب مدة أربعة وعشرون ساعة .

المادة ١٦١ - يجرى الأمر والتكليف المذكور بعرفة الحكومة المحلية وإذا لم تكن الدراهم المطلوب ايفائها من الديون المتأخرة على السفينة فيبلغ ذلك الى صاحب السفينة أو الى محل اقامته إنما اذا كان الدين محدوداً من الديون المتأخرة على السفينة بمتضى أحكام المادة ( ١٥٤ ) المسطرة فيما سبق فيمكن حينئذ أن يبلخ قضية الأمر والطلب الى صاحب السفينة أو الى ربانها .

المادة ١٦٢ - اذا أمكن صاحب الدين الحصول على مطلوبة في طرف ( ٢٤ ) ساعة من قضية الأمر والتكليف الذي مر بيانه فيحصل التثبيت من طرف الحكومة بضبط السفينة توفيقاً الى الأصول والقاعدة التي تبين فيما يأتي :

وهي الأمور الذي يتعين خصيصاً برفق المهندس باستصحاب منه شاهدين ويتوجه الى السفينة وينظم مضبطة قضية الضبط ويذكر في هذه المضبطة اسم صاحب الدين الطالب هذا الضبط وشهرته وصنفته ومحل اقامته والاعلام الذي هو أساس لاجراء المعاملة التجارية ومقدار الدراهم المطلوبة ومحل محكمة التجارة التي تطلب بيع السفينة بحضورها ومحل الإقامة الذي ينتخبه ويعينه الدائن

المرقوم في المحل التي تكون السفينة رابطة فيه واسم صاحب السفينة وربانها وشهرتها واسم السفينة ونوعها ومقدار حمولتها أما باعتبار الطويلة أو باعتبار الكيلة ويقيد ما خلا ذلك التصريح ما يوجد فيها من الفلايك والقوارب والآلات والأدوات والأسلحة والمهمات والتموين ويذكر أيضاً أنه قد تعين نفراً للمظاهرة

المادة ١٦٣ - ينفي على الشخص الذي ضبطت السفينة أن يبلغ المديون صاحب السفينة المضبوطة إذا كان مقيماً في البلد الموجود بها محكمة تجارية التي ضبطت السفينة أو على مسافة ست ساعات منها صورة المضبوطة المذكورة بظرف ثلاثة أيام ويدعوه مع ذلك إلى الحضور للمحكمة المذكورة في ظرف المهل العادية المعينة في نظام أصول محاكمة المحكمة التجارية ليكون حاضراً على تشيئات مبيع السفينة المضبوطة ومتفرعاتها لكن إذا كان موجوداً في محل أبعد من ذلك فتعطل صورة المضبوطة وتذكره طلبه إلى ربان السفينة المذكورة وإن لم يكن الربان موجوداً قال من كان وكيلًا لصاحب السفينة أو ربانها وإذا قدر وكان صاحب السفينة ساكنًا في محلات برية من الممالك العربية العجازية فيضم زيادة على المهل المعتاد المخصوص لجلبه ودعوته يوماً لكل مسافة مرحلة من محل المحكمة إلى محل إقامته ، وإذا كان ساكنًا في محل خارج عن أراضي الممالك العربية العجازية أو في ديار أجنبية فيجري أمر تبليغه وجلبه في ظرف المهل المبين في المادة ( ٢٢٣ ) من نظام المجلس التجاري ولدى الاقتضاء تراجع أيضاً المادة ( ١٢٩ ) من النظام المذكور .

المادة ١٦٤ - يجري بيع السفينة الصادر اعلام بيعها من المجلس التجاري بالزاد العلني بمعرفة مأمور يتمين على الوجه الآتي بيانه بعد أن ينشر ويعلن الأمر بواسطة مناد وأوراق مطبوعة وإعلانات .

المادة ١٦٥ - إذا كانت السفينة التي تضبط وتباع أكبر من محمول عشر طونيلانات يبنى أربعائة كيلة فينشر أمر بيعها ويعلن عنه ثلاث دفعات بواسطة مناد وجرائد وإعلانات وهذا النداء والنشر والإعلان يجري مرة في كل ثمانية أيام على التوالي في أطراف المحلات التي تكون السفينة راسية بها وفي محلات اجتماع الناس والأسواق وإذا لم يكن موجوداً جرائد في ذلك المحل فتدرج في الجرائد التي تطبع في أقرب مكان لتلك الجهة .

المادة ١٦٦ - من بعد أن يجري كل من أمر النداء والإعلان يعلق في ظرف يومين أوراق على الصاري الأوسط من المركب المضبوط وعلى باب المجلس التجاري الذي طلب به ضبط المركب وبيعه وعلى مواقع المحلات التي تكون السفينة راسية بها حينما تجتمع الناس وعلى المحل الأكثر اعتباراً في شاطئ الميناء وعلى أبواب الأسواق إذا كان يوجد والا فعمل باب الحكومة .

المادة ١٦٧ - يذكر صراحة في إعلانات النداء والجرائد والأوراق التي تجري من طرف الدلال وبمعرفة اسم المدعي وشهرته وصنعتة ومحل إقامته ومقدار المبلغ الذي يطلبه والسندات الأساسية لطلب البيع ومحل المحكمة التجارية والمركز الذي انتخبه المرقوم لإقامته في محل مرسى السفينة واسم صاحب السفينة المضبوطة

وشهرته ومحل إقامته واسم السفينة وكذلك اسم القبطان أيضاً إذا كانت تجهزت  
أو في حالة التجهيز ومقدار حمولة السفينة باعتبار الوزن أو الكيل واسم محل  
مرسى السفينة أو المربوطة به واسم القامور المخصوص مع المباشر والثمن الموضوع  
أساساً للمزايدة يعني المدفوع أولاً والأيام التي تجري بها نهاية المزايدة .

المادة ١٦٨ - بعد المناذرة يحصل التثبيت بالمزايدة في الأيام المبينة في  
الاعلانات وكذلك تجري الضمان بمساومة الزاد في يوم يتعين مرة في كل ثمانية  
أيام بعد كل مناداة من طرف مأمور البيع .

المادة ١٦٩ - ترسو مزايدة السفينة على الشخص الذي يكون أجرى الضميمة  
في آخر مزايدة حصلت بعد النداء الثالث عندما تنتهي وتنطفئ الشمعة الموقدة  
بحسب المادة منذ بداية المزايدة انما إذا كان لم يسط فرار للقضية في ذلك اليوم  
أيضاً فيكون باستطاعة المأمور المخصوص أن يوقفها ويؤخرها تحت أصل زيادة  
الضم ثمانية أيام آخر مرة أو مرتين وقضية هذا التوقيف تعلن بواسطة الجرائد  
والاعلانات وإذا لم يحصل شيء من الضمان في مزايدة تقع في الأيام المتأخرة على  
هذا الوجه يلزم حينئذ أن يرسو مزاد السفينة نهائية على الشخص الذي تقررت  
عليه قبل التوقيف المذكور<sup>١</sup>

المادة ١٧٠ - إذا كان أمر الضبط والبيع يجري في حق السفائن التي محمولها  
عشر طرنبلات والتبخانير والماعونات وباقي جرمة الأسلحة الصفاو فلا يبنى  
احتياج إلى التكاليف المبينة أعلاه بل تحصل المناذرة بمعرفة الدلال في شاطئ الميناء  
ثلاثة أيام متواليات فقط وإذا كان للسفينة صاري فيلصق عليه ولا فعل محل  
ظاهر منها وعلى باب المحكمة التجارية اعلانات تعلن بها كيفيتها ثم تباع بعد ذلك  
بالمزاد انما يلزم أن تكون مرت ثمانية أيام تامة منذ تبليغ قضية ضبط السفينة  
لحين بيعها .

المادة ١٧١ - تنتهي مأمورية القبطان عند مبيع السفينة بالمزاد انما إذا اقتضى  
الأمر انما يحق للقبطان المرقوم الادعاء بطلب واستحصال تضييعات الخسائر  
واضرار من صاحب السفينة أو كفلائه أو المتعهدين له بذلك .

المادة ١٧٢ - يجبر الأشخاص الذين عليهم مزايدة السفينة مهما كان مقدار  
محمولها بأن يفوا ويسلموا ثلث ثمنها المقرر للمأمور المخصوص المعين من طرف  
المحكمة التجارية ويقدموا كفيلاً معتبراً أيضاً من تبعه الحكومة العربية الحجازية  
على الثلثين الباقيين وذلك بطرف أربع وعشرين ساعة اعتباراً من انتهاء مزادها  
والكفيل المرقوم والمشتري يكونان كائناً كانا وضامتين بضمهما بعضاً على تسليم  
الثلثين المذكورين واعطائهما تامة لمدة أحد عشر يوماً من بيع السفينة ويمكن  
اجبارهما أيضاً على إيفاء ذلك بواسطة الحبس كما أن السفينة لا تسلم إلى المشتري  
مالم يدفع ثلث ثمنها المقرر ويقدم كفيلاً بالثلثين في ظرف أربع وعشرين ساعة  
على الوجه المقرر أعلاه كذلك لا يعطى له العلم وخبر الذي ينتظم ببيان مبيعها له

(١) انضمت مادة جديدة برقم (١٦٩ مكرر) وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم (١) وتاريخ ١٤/١/١٣٩٠ هـ . قطر ما صدر  
بشأن النظام.



بالمزاد مالم يعطى الثلثين المذكورين ١١١ لم يف ثلث المرفور في ظرف أربع وعشرين ساعة أو اعطى الثلث لكنه لم يقدر أن يقدم كفيلاً في الثلثين الباقيين فتوضح حينئذ السفينة مرة ثانية في المزاد وبعد ثلاثة أيام من نشر ذلك وإعلانه مرة بالمانعة والأوراق المطبوعة والإعلانات تباع بالمزاد لحساب المشتري الذي تقررت عليه قبلاً وكفلائه ثم إذا تقررت هذه المرة بشن أنقص من ثمنها المقرر سابقاً فيكون الشخص الذي تقررت عليه أولاً بالمزاد وكفلائه مجبورين أن يؤدوا هذا النقصان وما ينترسب عنه من الأضرار والخسائر وما يقع من المضاريف ، إنما إذا كان أعطى الثلث قبلاً فيحسم ذلك من الضمانة المذكورة كما أنه إذا ظهرت فضلة في المبيع سواء كانت زائدة عن هذا الثلث أو عن قرار مزاد السفينة الأول فيلزم أن تعطي له .

المادة ١٧٣ - دعاوي المانعة في مبيع حصة من السفينة المضبوطة تقدم قبل رسوم المزاد وتنفهم تحريراً إلى قلم محكمة التجارة ، إنما إذا وقعت الدعاوي المذكورة فلا تجوز حينئذ إلغاء قضية المبيع التي جرت بل تعتبر مثل مانعة حصلت نظاماً كيلا تعطى الأثمان الحاصلة من ذلك إلى الشخص الذي كان سبب الضبط والمبيع .

المادة ١٧٤ - يعطى مهل ثلاثة أيام إلى الشخص الذي قدم دعوى منع المبيع أو توقيف إعطاء أثمانه الحاصلة لكي يبين أسبابه ودلائله ومعارضته في ذلك ويعطى مثل هذا المهل للدعى عليه أي الشخص الذي كان سبب الضبط والمبيع لكي يعطى الجواب أيضاً ثم يجلب الطرفان إلى محكمة التجارة حسب الاستدعاء الذي يقع لأجل دربة الدعوى الواقعة .

المادة ١٧٥ - إذا وقع ادعاء المانعة فيما يخص بعدم إعطاء بدل المزاد بعد أمر تقرر بظرف ثلاثة أيام فيقبل أما إذا وقع بعد ذلك فلا يقبل وإنما إذا كانت الأثمان الحاصلة هي أكثر من مطالب المالكين الذين سببوا الضبط والمبيع فحينئذ تعتبر دعاوي المانعة الواقعة بعد الثلاثة أيام على الوجه المقرر فيما يخص زيادة النسي وفضله فقط .

المادة ١٧٦ - أصحاب المطالبين الذين يظهرون المانعة يجبرون أن يبرزوا سنداتهم إلى قلم محكمة التجارة وإن لم يكن فإلى المحكمة التي تكون حكمت بأمر المبيع وذلك في ظرف ثلاثة أيام اعتباراً من اليوم الذي به دعوا وكلفوا إلى إثبات مطلوبهم من أصحاب المطالبين الذين سببوا الضبط والمبيع أو من الشخص الذي ضبطت سفينته أو وكلائه أو وركته وإن لم يفعلوا ذلك فلا يحسب لهم حصة إنما تقسم وتوزع الأثمان الحاصلة على من يلزم حسب الوجه المبهر قبلاً فقط .

المادة ١٧٧ - قضية توزيع الدراهم وتقسيمها على أصحاب المطالبين تجري غرامة في حق أصحاب الامتياز حسب التفاوت والترتيب المبين في المادة ( ١٥٥ ) المهدة قبلاً وفي حق أصحاب المطالبين بحسب مطلوب كل واحد منهم أيضاً وكل واحد من أصحاب المطالبين المذكورين يدخله مطلوبه عن أصل ماله ومضاريفه أيضاً في هذا الحساب .

المادة ١٧٨ - لا يجوز ضبط السفينة المستعمدة للسفر إنما يمكن ضبطها لجهة الديون الواقعة لأجل السفر المستعمدة له إلا أنه مع ذلك إذا قدمت كفيلاً على إعطاء الديون المذكورة فتخلص من الضبط واستعداد السفينة للسفر يتبين بمجرد أخذ الريان أوراق مرور السفينة .

## الفصل الثالث

### فيما يختص بأصحاب السفائن

المادة ١٧٩ - كل صاحب سفينة يكون مسؤولاً عن حركات ربابها ومعاملاته الحقوقية يعني يكون مجبوراً على ضمان الأضرار والخسائر التي تنشأ من حركات الربان ومعاملاته وعلى إيفاء المقاولات والتعهدات التي عملها يخص سير السفينة وسفريها ولكن إذا كانت هذه التعهدات لم تقع بأمر مخصوص به فيمكن حينئذ لصاحب السفينة أن يترك المركب وتولونه ويتخلص في كل حال من تلك التعهدات إنما إذا كان ربان السفينة هو صاحبها بالاستقلال فلا يمكنه التخلص أصلاً بترك السفينة والدولون ولذلك إذا كان يملك السفينة بالاشتراك مع غيره من أصحاب الحصص فيكون مسئولاً شخصياً على قدر ما يصيب حصته فقط من جهة المقاولات والتعهدات التي عقدها بخصوص سير السفينة وسفريها أيضاً .

المادة ١٨٠ - أصحاب السفائن يكونون مسؤولين بقدر المبلغ الذي كانوا كفلوه من جهة تقديم الكفالة ومن جهة ما يقع في السفائن المجهزة للحرب برخصة الحكومة في أثناء سفرها من طرف المراكز والملاحين الموجودين فيها من الجنح والجنائيات والاعتصام والمقارن ولا يسألون عما زاد عن ذلك من الأمور المفارقة طالما لم يكرهوا أجروها بذاتهم وبالواسطة والكفالة المذكورة تكون عبارة عن مائتي ألف قرش لأجل السفائن التي تكون عساكرها وملاحوها نحو المائة وخمسين ألفاً وأربعمائة ألف قرش أيضاً لأجل ما زاد عن ذلك .

المادة ١٨١ - صاحب السفينة يمكنه عزل الربان في كل حال حتى ولو كان مدرجاً في مقاولته مع شرط يختص بعدم إبعاده وإخراجه منها وبناء على ذلك لا يحق للربان الموزول أن يطلب ضماناً ما من صاحب السفينة الذي عزله مالم يكن بذلك مقابلة محررة على حدتها إنما إذا كان الربان يعزل في محل غير المحل الذي نعين به فيكون له الحق أن يحصل المصاريف اللازمة لرجوعه إلى ذلك المحل فقط .

المادة ١٨٢ - إذا كان للربان الموزول حصة في السفينة فيحق له أن يترك حصته هذه ويسترد بدلها ويستحصله ومقدار البديل المذكور وكميته يقدر بمعرفة أهل الخبرة ويجري نصب وتعيين الخيراء باتفاق الطرفين أيضاً والا فبإتصاف رأي محكمة التجارة .

المادة ١٨٣ - إذا لم يحصل اتفاق في مذكرات أصحاب حصص السفينة بما يختص بالتدابير اللازمة لأجل منعها المصومية فيعطى القرار بأكثرية الآراء وهذه الأكثرية لا تكون بالنسبة إلى عدد الأشخاص الذين يعطون رأياً بل بالنسبة إلى آراء الذين حصنهم تزيد عن قبة نصف المركب وإذا كانت السفينة ملك جملة أشخاص مشتركين وطلب بيعها بالمزاد بالاتفاق فيما بينهم رسمياً وتقديم أمانها فيجري ذلك بناء على استدعاء أصحاب الحصص الذين حصنهم توازي النصف إلا إذا كان نسبة مقابلة محررة بينهما على نوع آخر .

## الفصل الرابع

### فيما يختص بالربانينة

المادة ١٨٤ - كل ربان أو رئيس سفينة أو أي نوع كان من أنواع المراكب بحالة إدارته إلى عهدته يكون مسؤولاً عن كل خطأ يقعله في أثناء مأموريته مهما كان خفيفاً ومجبوراً أيضاً على ضمان الأضرار والخسائر .

المادة ١٨٥ - يكون الربان مسؤولاً من جهة ضياع و تلف و خراب الأشياء والبضائع التي يتمهد بنقلها ومجبوراً بأن يعطى سنداً لقبضها واستلامها وهذا السند يسمى بوثيقة شحن أو سند حمولة .

المادة ١٨٦ - يدرك نوبة المركب وانتخاب جميع ملاحيه ونهضهم وتعيين معاشاتهم وأجورهم هو من اختصاص مأمورية الربان أما إذا فعل ذلك في المحل الذي توجد فيه أصحاب السفينة فيكون مجبوراً بأجور ذلك بانضمام رأيهم .

المادة ١٨٧ - يجبر ربان السفينة على اتخاذ دفتر يومية يعبر عنه بجرنال المركب مكتوبة أوقامه وموضوع عليها إشارة ( صح ) من طرف رئيس ميناء محله والا فمن طرف أحد مأمور مجلس البلدة ومصدق بذيله من جانب رئيس الميناء ومجلس البلدة الذين مر ذكرهما وبذكر في دفتر اليومية المذكور أولاً : أحوال الهواء يومية . ثانياً : حركة المركب في تقدمه أو تأخره كل يوم . ثالثاً : درجات الطول والمرض الذي يوجد المركب بها في كل يوم . رابعاً : الأضرار والخسائر التي تقع للمركب وحمولته وأسبابها . خامساً : التفاصيل بقدر الممكن عما يقع من تلفات أو ما يقطع ويترك من الأشياء . سادساً : الطريق التي يطررها المركب وأسباب حياؤه عن تلك الطريق طوعاً أو كرهاً . سابعاً : التدابير والقرارات المتخذة مجلسياً من طرف ضباط ملاحي المركب ورؤسائهم والربان سوية . ثامناً : أسماء الذين يطلق سبيلهم من ضباط ملاحي المركب والأفكار وأسباب إطلاق سبيلهم تاسعاً : بيان جميع المواد والوقوعات التي تسبب المنازعات والادعاءات فيما يتعلق بالمركب وبما يكون مشحوناً فيه مع ذكر إيرادات المركب ومصاريفه بشامساً .

المادة ١٨٨ - يجبر ربان المركب أيضاً على اتخاذ دفتر آخر صغير عدا دفتر اليومية المذكور آنفاً يسمى ليبرنو يقيد فيه ما يقع الاستقراضات البحرية خاصة حسب الأصول والقاعدة المبيّنة في أول المادة السابقة .

المادة ١٨٩ - يكون الربان مجبوراً على كشف ومعاينة مركبه بمعرفة أهل خبرة تعين مخصوصاً قبل الوصول من طرف رئيس الميناء وإن لم يكن فمن طرف مجلس البلدة لأجل معرفة المهمات اللازمة إلى السفينة مدة سفرها وهل هي جاهزة أم لا وهل هو في حالة يمكنه معها أن يسافر أم لا . ومضبطة هذا الكشف توضع عند رئيس الميناء أو في مجلس البلدة وتعطى ليد الربان تسختها مصادق عليها وإذا صرف أصحاب المركب النظر عن الكشف على السفينة ومعاينتها فلا يمكن للربان أن يستحصل تذكرة المرور مالم تبرز مضبطة الكشف المذكورة وإن يعبر أهل الخبرة الكشف عما يتعلق بحقوق التجارة البحرية يجري بمعرفة محكمة التجارة .

المادة ١٩٠ - يجبر الربان أن يستصحب غير الدفاتر وصورة المضبطة المحررين في المادة السابقة . أولاً : سنده البحري المتسرع لمن هي السفينة أو صورته مصدق عليها . ثانياً : براءة العلم بعين البراءة التي تبين بأنه رافع علم الحكومة العربية الجزائرية . ثالثاً : دفتر الملاحة . رابعاً : بواليس الشحن مع قوائمات التولون خامساً : قائمة البعولة المتغير عنها بالمناقصات . سادساً : تذكرة الجمرات وعلم وخبر الذي يبين إيفاء الرسومات اللازمة عن رضى السفينة وأنه قد أخذ منه كفالة بأن لا ينقل وسقه من الاسكلة المشروط إرساله إليها إلى اسكلة أخرى . سابعاً : أمر اذن السفينة . ثامناً : تذكرة المهجر الصحي ( الكروتينة ) . تاسعاً : نسخة واحدة من قانون التجارة البحرية .

المادة ١٩١ - الربان مجبور أن يوجد بذاته داخل السفينة متذ شروعه بالسفر لحين وصوله إلى ساحل السلامة أو إحدى الموانئ الأمانة وإذا اقتضى الأمر للدخول إلى ميناء أو خليج أو نهر لم يدخله قبلاً ولا أحد ملاحيه أصلاً وكان يوجد هناك أدلاء محارفين بالدخول فالربان مكلف بأن يستخدم دليلًا على حساب المركب .

المادة ١٩٢ - إذا صدر من ربان السفينة أحوال مقايضة لأحكام المواد الخمسة المذكورة آنفاً يكون مسؤولاً عن كل الأضرار التي تنجم عن ذلك سواء للسفينة أو مشحونها .

المادة ١٩٣ - كذلك الربان مسؤول عن كل أنواع الخسارات التي تصيب الأموال والأمتعة التي يكون وسقها على ظهر السفينة عن غير رضا الواسق الخطي إنما حكم هذه المادة لا يجري في حق السفائن الصغار والفلايك التي تروح وتجيء للمحلات القريبة المعروفة بالسياحة الساحلية القصيرة .

المادة ١٩٤ - لا يقدر الربان أن يتخلص من المسؤولية مالم يثبت مانعاً بسبب مجبر .

المادة ١٩٥ - الربان والملاحون الذين يوجدون داخل السفينة أو في قذوكة ذاهبين الى سفينة على أجرة السفر لا يوقفون ولا يسكنون لأجل وفاة الدين مالم يكن الدين المذكور قد وقع لأجل ذلك السفر وفي هذه الحالة أيضاً اذا فدموا كفيلاً على وفاة الدين يتخلصون من قضية الأخذ والتوقيف .

المادة ١٩٦ - لا يجوز للربان أن يباشر في المحل الموجود فيه أصحاب السفينة أو وكلائهم تصير السفينة ولا يشتري قلوب وحبال وغير ذلك من الأشياء اللازمة ولا أن يستقرض درهماً لحساب المركب ولا أن يؤجر السفينة ذاتها مالم يستحصل رضاهم .

المادة ١٩٧ - اذا تأجرت السفينة برضا أصحابها وامتنع بعضهم عن اعطاء ما يصيبهم من المضاريف التي نحتاج اليها لأجل تجهيزها للسفر فيخطرهم الربان رسماً ويكلفهم أن يقدموا حصتهم من هذه المضاريف ثم بعد أربع وعشرين ساعة من ذلك يسكنه أن يجري استقراضاً بحرياً لحسابهم على نسبة حصصهم في المركب برخصة من محكمة التجارة أو من مجلس البلدة في البلاد التي توجد فيها محاكم تجارية .

المادة ١٩٨ - اذا وجد لزوم لتصير السفينة أثناء سفرها أو لشترى قلوب أو حبال أو أوائل أو تجهيزات أو غير ذلك من الأشياء اللازمة وكان لا يسكن للربان نظراً للوقت والحال وبعد محل إقامة أصحاب المركب والوسق أن يستحصل أمراً منهم بذلك فحينئذ يمكنه أن يعطى مضبطة مضطمة ومختومة منه هو ذاته ومن معتبري الملاحين تصديقاً لشدة هذا الاضطراب ثم يعمل بعد ذلك استقراضاً بحرياً بالرخصة من محكمة التجارة اذا كان في المالك التي لا توجد فيها مجالس تجارية أو من معتمد الدولة اذا كان في الديار الأجنبية أو من الحكومة المفتضية في المحلات التي لا يوجد فيها معتمد ويعقد هذا الاستقراض على السفينة ومتفرعاتها واداً قضى الأمر نعل وسعنتها أيضاً ويكون عاذرة اذا لم يسكنه اجراء ذلك بشعامة أو جانب منه فله أن يرهن من بضائع الوسق بقدر ما يشهد لزومه أو أن يبيعه بالمزاد وبعد ذلك يكون أصحاب السفينة أو الربان الذي هو بمنزلة وكيلهم مجبورين أن يعطوا حساب البضائع والأمتعة المباعة على الوجه المحرر عندما تصل السفينة الى المحل المقصود حسب فئات رائج الأمتعة التي هي من ذات الجنس والنوع هناك ، وإذا كان للسفينة مستأجر واحد أو عدة من أصحاب الوسق وكانوا متفقين جميعاً فيما بينهم فيمكنهم أن يعطوا التولون المفتضى بحسب المسافة التي يكون قطعها المركب ويخرجون أموالهم وبضائعهم منه ويضمنون بيها ورعتها أما اذا لم يكن أصحاب الوسق متفقين على ذلك فحينئذ يجبر الذين يردون أن يخرجوا أموالهم وأمتعتهم من المركب أن يعطوا التولون الذي يصيب أمتعتهم على تمام السفر .

المادة ١٩٩ - الربان مجبور أن يرسل الى أصحاب المركب أو وكلائهم قائمة الشحن ومحاسبة مضطمة من طرفه ببيان أسعار البضائع والأمتعة التي قد اشترها

وشحنها لحسابهم والمبالغ التي استقرضها أو أساء الذين استقرضوها وشهرتهم ومحل إقامتهم ويكون ذلك قبل أن يقوم من إحدى الأساكن الكائنة في الديار الأجنبية أو في خليج إحدى الممالك عائدا إلى باقي سواحل الممالك العربية الحجازية أما إذا كان الوسق في المواقيت المذكورة قد شحن من جانب القومسيونية لحساب مستأجري المركب فحينئذ يكون الريان مجبور بأن يرسل لأصحاب المركب أو وكلائهم فائسة الحمولة بموجب مستندات الشحن التي يكون أمضاها ومقدار المبالغ التي استقرضها وكميتها مع أساء الذين أقرضوها وشهرتهم ومحل إقامتهم .

المادة ٢٠٠ - إذا أخذ الريان دراهما بلا موجب لحساب السفينة أو مأكولاتها وذخائرها وسائر مهماتها أو ألتها أو كان رحى أو باع من البضائع والامتنعة أو الذخائر شيئا أو أدخل في الحساب بعض الاموال المعطوبة ومصاريف لا أصل لها فيصبح مسئولا عن ذلك من طرف من يلزم ويكون مجبورا بالذات على رد الدراهم التي أخذها وأرجاعها وضمان الأشياء التي رحنها وباعها ولدى الاقتضاء يجوز إقامة الدعوة ضده ليجازى بالجزاء اللازم .

المادة ٢٠١ - لا يمكن للريان أصلا أن يبيع المركب على أية حالة كانت مالم يستحصل على رخصة مخصوصة من أصحابه عندما يكون ثبت نظاما عدم قابليته للسفر وإذا فعل ذلك فالبيع يعتبر كأن لم يكن ويجبر الريان على ضمان الأضرار والخسائر ، أما قضية عدم قابلية المركب للسفر فتثبت بمصادقة أهل الخبرة الذين يعينون لذلك ويحلفون عليه وينظم بذلك مضبطة ويمضى عليها من طرفهم ، وأما قضية تعيين الجزاء فتجرى في الممالك العربية الحجازية من طرف مجالس التجارة وإن لم تكن هذه موجودة فمن طرف مجلس البلدة ، وأما في الديار الأجنبية فمن طرف معتمدي الحكومة العربية الحجازية ، وإن لم يكن موجودا فمن جانب الحكومة المحلية وإذا اقتضى الأمر لبيع المركب بداعي عدم قابليته المثبتة على الوجه المحرر ولم يستحصل رخصة أصحابه وتمليانهم فحينئذ تجري المزايدة عليه في السوق علنا .

المادة ٢٠٢ - الريان يكون مجبورا على إتمام السفر الذي تعهد به وإن لم يفعل فيحكم عليه بإعطاء ما يقع من مصاريف أصحاب المركب والمستأجرين وضمانه أضرارهم وخسائرهم .

المادة ٢٠٣ - الريان الذي يسافر على أن يكون شريكا بالربح الذي يحصل من الشحن لا يمكنه أن يأخذ ويمضى ويتاجر أصلا لحسابه الخاص إلا إذا عقدت مقابلة مخصوصة على نوع آخر .

المادة ٢٠٤ - البضائع والأمتعة التي يشحنها الريان بالسفينة لحسابه الخاص خلافا للأحكام المحررة في المادة السابقة تضبط بحكم مجلس التجارة وقراره لمنفعة جميع من يبقى من أصحاب الحصص .

المادة ٢٠٥ - لا يمكن للريان أن يشارك سفينة ويستغني أثناء السفر مهما كان حاصلا من الخطر مالم يستحصل رأي ضابطي الملاحين ومعتبريهم ، أما إذا أذن

بذلك على الوجه المحرر فيكون مجبوراً عندما يترك السفينة أيضاً على أن يخلص معه المقدار الذي يمكنه من أثمان بضائع وأمتعة الواسق مع قومانداً رتو التولون وسندات الشحن وتذكيرة المرور وما يماثل ذلك من جميع الأوراق المهمة والنقود الموجودة وإذا لم يخلصها فيكون مسئولاً ذاتياً عما يضيع ويتلف منها إذا استخرجت الأشياء المذكورة من المركب حسب المتوال المحرر ثم ضاعمت وتلفت بنوع من القدورات فحينئذ يخلص الريان من المسئولية .

المادة ٢٠٦ - يكلف الريان بأن يقدم في ظرف أربع وعشرين ساعة من وصول المركب إلى الميناء الذي يقصده دفتر بيان ( جرنال ) لأجل التفتيش مع تقريره يعني التلاهورت إلى المحلات المختصة المينة في المادتين المحررتين أدناه وحينئذ يحصل على صورة منه مصدق عليها ويبين الريان في تقريره المذكور المحل الذي سافر منه والزمان والطريق التي سلكها وما صادفه من القدورات والاختطارات وما يكون وقع في المركب في الحركات المغايرة وحاصل الأمر كل ما حصل أثناء سفره من القضايا التي تستحق العقيد .

المادة ٢٠٧ - يقدم التقرير المذكور في الممالك العربية الحجازية إلى رئيس محكمة التجارة وفي المحلات التي لا يوجد بها محكمة تجارة إلى مأمور مكتب التجارة وفي المحلات التي لا توجد بها هذه أيضاً إلى رأس مأموري الحكومة المحلية وإذا أعطى مأمور التجارة وإلى الحكومة المحلية فبرسل عقب ذلك موقفاً من طرفها إلى أقرب رئيس محكمة تجارية وبوضع في كل حال ويتوقف أمانة في قلم محكمة التجارة المذكورة .

المادة ٢٠٨ - التقرير المذكور يعطى في الديار الأجنبية إلى معلمي الحكومة العربية الحجازية وفي المحلات التي لا يوجد بها معتمدون إلى الحكومة المحلية ويستحصل الريان من طرفها على علم وخبر موضع به تاريخ وصوله إلى ذلك المكان وقيامه منه أيضاً وحالة حمولته وأجناسها .

المادة ٢٠٩ - إذا قضت الضرورة أن يقترب الريان إلى إحدى الموانئ العربية أو الأجنبية مشعداً أثناء سيره وسفره عن الطريق المخصوص فعليه أن يبين أسباب ذلك إلى المأمورين المبيينين في المادة ( ٢٠٧ و ٢٠٨ ) المحررتين أعلاه بحسب محله .

المادة ٢١٠ - إذا لحق المركب ونجا الريان وحده أو معه البعض من الملاحين فيكون مجبوراً عقب ذلك أن يذهب إلى المأمورين المبيينين أعلاه بحسب محلاتهم ويعطى تقريره ويصادق على ذلك التقرير بإقامة الملاحين الذين معه ويكون له حق باستحصل صورة منه مصدق عليها .

المادة ٢١١ - تسمح أفادة الملاحين وتضبط استنطاقاتهم واستنطاقات الركاب إذا كان ممكناً ذلك أيضاً من طرف المأمورين المأذونين بذكرهم بدون خلل في كل ما يمكن إيراد من الأدلة الموافقة للتقرير المذكور . أما التقارير التي لا يصادق عليها فلا تكون حرة بالقبول في أمر تخليص الريان المذكور من المسئولية وإثبات دعاويه في وقت المحاكمة إلا إذا نجا من الفرق وحده في المحل الذي أعطى به تقريره وفي كل الأحوال يكون للذين يدعون عليه صلاحية لإثبات عكس المواد التي بينها .

المادة ٢١٢ - لا يمكن للريان أن يخرج بضائع في وقت ما من المراكب أصلا ما لم يعط تقريره وإذا فعل فيمكن حينئذ حصول الدعاوى عليه فوق العادة ما لم تكن البضائع والامتعة في حالة ضياع وتلف سريع من جراء تهلكة أو شكت أن تقع .

المادة ٢١٣ - إذا نفذت تجهيزات المركب أثناء السفر وكان يوجد مأكولات غيرها لبعض الموجودين فيه فيكون الريان ماذونا بأن يجعلهم يقدموا المأكولات المذكورة بعد استحصال رأي معبيري الملاحين بشرط إعطاء نصها .

## الفصل الخامس

### فيما يخص جميع الملاحين الذين يستخدمون في المركب وأجرتهم

المادة ٢١٤ - شروط استخدام الريان والضباط وجميع الملاحين يصادق عليها وتثبت بدفتر الملاحين أو بالشرطيات المحررة من الطرفين أما إذا كانت المفاولات غير خطية ولم يذكر شيء مما يتعلق بها في دفتر الملاحين أصلا فتجري حينئذ تطبيق الحركة وفقا للأصول والقاعدة المعمول بها في المحل الذي أخذ الملاحون فيه للخدمة ودفتر الملاحين السالف الذكر ينظم إذا كان في الممالك العربية بمعرفة مأمور الميناء وعند عدم وجوده بمعرفة مكتب التجارة وعند عدم وجود هذا أيضا بمعرفة مجلس البلدة ، أما إذا كان في الديار الأجنبية بمعرفة معتمدي الحكومة العربية أو وكلائهم وعند عدمها بمعرفة الحكومة المحلية .

المادة ٢١٥ - الريان والضباط والملاحون لا يمكنهم أن يحصلوا في السفينة لحسابهم الخاص بضائع وأمتعة بأي نوع كان من الأعذار والأسباب ما لم يستحصلوا رضا أصحاب السفينة أو مستأجريها إذا كانت السفينة مستأجرة لحسابهم بعد أن يدفعوا التولون أيضا وإذا خالفوا ما تقدم فيمكن أن يضبط مما شحنوه من البضائع لمنفعة من يقتضي لمن لا أصحاب السفينة أو مستأجريها ما لم توجد مقابلة خصوصية بعكس ذلك مع أصحاب السفينة في الشق الأول ومع المستأجرين في الشق الثاني .

المادة ٢١٦ - إذا ترك أمر السفر وتمطل اجراءه قبل قيام المركب لأسباب حصلت من أصحابه أو ربانه أو مستأجريه فيعطى ضمانا إلى رؤساء الملاحين والانفار معاش شهر إذا كانوا مرتبطين بأجرة شهرية أو ربع الأجرة المشروط إذا كانوا مرتبين بسفركه كاملة عدا عن أجرة الأيام التي اشتغلوا فيها بتجهئة المركب ، أما إذا كانوا أخذوا سلفا تحت حساب معاشهم أو أجرتهم فيكونوا مخبرين في ترجيح الشق الذي يختارونه وهو أما أن يقتنعوا بذلك أو أن يأخذوا معاش شهر أو ربع أجرتهم على الوجه المحرز ويخصموا ذلك منه ، وأما إذا كان ترك السفر بعد قيام السفينة فيعطى لهم عما يصيب الوقت الذي خلصوا فيه من المعاشات والأجر المقدار المعطى لهم في الفقرة السابقة مضاعفا وما يقتضي لهم من مصاريف



النقل اذا لم يرسلوا بسفينة أخرى لاجل العودة الى المحل الذي قام منه المركب غير أن مقدار الاجر والتضمينات المذكورة لا يزيد في وقت ما أصلا عن المداير المشروطة اعطاها في ختام السفر أما مصاريف نقل الملاحين المرتجعين فتخصص وتمطى بحسب صئمة كل واحد منهم وحينئذ .

المادة ٢١٧ - اذا امتنعت السفينة بأمر الحكومة قبل بداية السفر عن التوجه الى المحل الذي تريد الذهاب اليه والتجارة فيه أو عن اخراج البضائع والأمتعة التي استأجرت لنقلها من المملكة أو توقفت بأمر الحكومة فحينئذ يعطى ما يقتضى من الاجرة اليومية لضباط وملاحى السفينة وانفازها عن الأيام التي خدموا فيها السفينة فقط ويطلق سبيلهم .

المادة ٢١٨ - منع التجارة أو توقيف السفينة اذا وقع أثناء السفر فيعطى في حالة المنع الى ضباط وملاحى السفينة وانفازها اجرة الأيام التي خدموا بها ومصاريف عودتهم الى محلاتهم وفي حالة التوقيف نصف الشهريات لمن كان بالشهيرة أثناء مدة توقيف المركب ، أما الذين أخذوا للسفرة بتمامها فلا يعطى لهم شيء عن مدة التوقيف بل تعطى لهم حقوقهم وأجرتهم المشروطة لاجل السفر بتمامه فقط .

المادة ٢١٩ - اذا طال سعر السفينة وزيد عن قصد فحينئذ تزداد اجرة الملاحين المستخدمين للسفرة بتمامها حسب الزيادة الحاصلة .

المادة ٢٢٠ - اذا تفرغت السفينة قصداً في محل اقرب من المحل المسمى في سند مقالة التولون فلا تنزل بسبب ذلك الاجرة المشروطة للملاحين المرتطين للسفرة بتمامها .

المادة ٢٢١ - الملاحون المستخدمون على أن تكون لهم حصة من تولون السفينة أو من الربح الذى يحصل من سفرها لا يجوز أن تعطى لهم اجرة يومية أو نوع من التضمينات لاجل ترك السفرة وفسخها وتأخرها أو زيادتها بداعى سبب عجز لكن اذا وقع ترك السفر وفسخها وتأخرها أو زيادتها من جهة أصحاب وسن السفينة فيكون للملاحين نصيب أيضا من تضمينات الاضرار والخسائر التي يحكم باعطائها للسفينة من طرفهم بهذا السبب وهذه التضمينات اذا كان الشرط بأن يأخذ صاحب السفينة والملاحون حصة مما كان مقدارها من الربح والتولون تتوزع وتقسم فيما بينهم قياسا لتلك الحصة . واما اذا وقع ترك السفرة وفسخها وتأخرها أو زيادتها من ريان المركب وأصحابه فيكونون مجبورين على أن يعطوا لكل من الملاحين بدلا عن ضرر وخسارة بمقدار مناصب حسب شروطهم ومقاولتهم .

المادة ٢٢٢ - اذا ضبطت السفينة أو صودرت أو طمت فكسرت أو غرقت وضاع وتلف المركب وحمولته بتمامها فلا يحق لضباط الملاحين وانفازهم أن يطلبوا ادنى اجرة من جهة تلك السفرة . وانما اذا كان أعطى لهم قبلا شيء من أصل أجرتهم فلا يكونون مجبورين على ارجاعه أيضا .

المادة ٢٢٣ - إذا نجس المركب أو بعض أقسامه من الفرق والتلف فيكون للملاحين المستخدمين حق بأن يستحصلوا أجرتهم من صافي حاصلات القطع التي خلصوها وإذا كانت الحاصلات المذكورة تقوم بوفاء أجرتهم أو كان لم يتخلص شيء آخر من الامتعة فيجوز أن يكون للملاحين صلاحية أن يأخذوا من تولون هذه البضائع والامتعة المخلصة ما يتبقى من أجرتهم .

المادة ٢٢٤ - ضباط الملاحين وانفادهم المستخدمون بالحصاة من التولون يمكنهم أن يحصلوا معاشاتهم وأجرهم من تولون السفينة فقط قياسا إلى الحصاة التي يأخذها الريان والتاجر .

المادة ٢٢٥ - الملاحون الموظفون والعاديون على أي شرط ومقابلة كان استخدامهم بأن يأخذوا على حدة أجره الأيام التي صرفوها على تخليص قطع السفينة الفارقة وما يتعلق بها من الأشياء .

المادة ٢٢٦ - كل من يمرض من الملاحين أثناء السفر أو ينقطع أو يتعطل سواء كان بسبب خدمة المركب أو بسبب محاربة الأعداء والقرصان فله الحق أن يأخذ أجرته كما هي مقررة وعدا عن ذلك فإنه يأخذ أيضا مصاريف الطبيب والجراح مدة مرضه وجرحه وإذا بقي عاطلا فيأخذ حينئذ مع المصاريف المذكورة بالسوية مقداراً من الدراهم متناسبا تحت اسم تضمين وإذا لم يتفق الطرفان في أمر هذا التضمين فيستحصل له مقدار المبلغ الذي يتعين في عجلس التجارة . أما مصاريف الجراح وتضمينات المثل إذا كان المريض أو الجرح أو التعطل ناشئاً عن خدمة فتعطي من تولون السفينة وإذا كان وقع ذلك في محاربة لأجل أمر محافظة السفينة فيمد تعطيلاً كبيراً من الخسائر البحرية الجسيمة ويستوفي من المركب وتولونه وسقته غرامه .

المادة ٢٢٧ - الملاح المريض أو المجروح أو الممثل إذا لم يمكنه أن يداوم على السفر احترازاً من الخطر والتهلكة فيكون الريان مجبوراً قبل قيام السفينة بأن يخرج الملاح المرقوم من السفينة إلى المستشفى أو محل آخر يمكن مداوانه به وأن يقوم عند عودته بمصاريف مرضه ونفقه إذا تماشى وإذا مات لئيتدارك ويقوم بالمصاريف اللازمة لأجل دفنه وإذا كان الريان موجوداً في المالك العربية فيعطى جل ذلك دراهم كافية بمصاريف المقدار بصورة أمانة أو كفيلاً يتعهد بإعطائها إلى مكتب التجارة وفي المحلات التي لا توجد بها فالي مأمور البلدة الكبير وإذا كان في البلاد الأجنبية فالي متعمدي الحكومة العربية وفي المحل التي توجد به فالي رأس مأموري الحكومة المحلية ومع ذلك تبقى أجره الملاح المرقوم قائمة حين شفائه وعدا عن ذلك يعطى حسابه من اليوم الذي يكون خرج مسافراً به في السفينة من أي ميناء كانت إلى اليوم الذي يمكنه أن يعود إلى تلك الميناء مع مصاريف طريقه أيضاً .

المادة ٢٢٨ - إذا كان الملاح داخل السفينة وخرج منها برخصة وأجرى نزاعاً فجرح أو مرض بسبب حركة غير لائقة منه فيعمل كذلك بمصاريف السفينة على الوجه المشروح إلا أنه يمكن إقامة الدعوى على هذه المصاريف لكي تسترد منه .

أما إذا خرج الملاح من السفينة بلا رخصة فجرح أو تعطل أو مرض بسبب نزاعه ومعارضته أو بسبب حركات غير لائقة تقع منه فتبقى حينئذ مصاريف الطبيب والجراح على حسابه وإذا اتفق أن الربان أخرجه من الخدمة فتحسب له حينئذ أجرته إلى اليوم الذي استخدم فيه فقط .

المادة ٢٢٩ - أجره الملاح الذي يتوفى في السفينة تعطى إلى ورثته على الوجه الآتي : وهو أنه إذا كان مستخدماً بالشهرية فيعطى لهم معاشه يوم وفاته وإذا كان مستخدماً على سفرة تامة وتوفى أثناء السفر وفي الميناء التي توجه إليها فتعطى لهم نصف الأجرة فقط ، أما إذا توفى حين عودته فتعطى أجرته المشروطة بالتزام ، وإذا كان مستاجراً يحصة له منها ربح يحصل من السفرة أو من تولون السفينة وتوفى بعد الشروع في السفر فتعطى لهم كذلك حصته المشروطة بالتزام وعلى أي صورة كان الملاح مستخدماً وتلف في معاربة الأعداء أو القرصان حياً بسلامة السفينة ووصلت هذه بالسلامة إلى الاسكلة حينئذ يعتبر كأنه لم يست إلا يوم وصولها وتعطى أجرته بالتزام .

المادة ٢٣٠ - الملاح الذي يؤسر وهو في السفينة لا يحق له أن يطلب شيئاً من الربان أو أصحاب السفينة أو المستأجرين لكي يعطى بدل عتقه بل يكون له حق أن يستحصل أجرته إلى اليوم الذي استؤسر فيه فقط .

المادة ٢٣١ - الملاح الذي يرسل بحراً أو برأ بخدمة للسفينة إذا أسر فيكون حق أن يستحصل أجرته بشانها وعملاً عن ذلك إذا وصل المركب بالسلامة إلى الميناء فتكون له صلاحية على أن يطلب أيضاً تضمينات لأجل عتقه .

المادة ٢٣٢ - إذا كان المتوفى مرسلاً بحراً أو برأ بخدمة للسفينة فيعطى التضمين المذكور من طرف أصحاب المركب فقط ، أما إذا كان مرسلاً لأجل لزوم المركب والوصق فيلزم أن تستوفى من جانب أصحاب المركب ومن جانب أصحاب الوسق أيضاً .

المادة ٢٣٣ - بدل التضمين المذكور أي العتق يكون عبارة عن ثلاثين جنيهاً ذهباً  
المادة ٢٣٤ - إذا بيعت السفينة في مدة استخدام الملاحين فيكون للملاح الذي لا يرضى بمقابلة ما على نوع آخر الحق بأخذ مصاريف السفينة وأجرتها لإيصاله لمحلته بالتزام .

المادة ٢٣٥ - الملاحون الموظفون والعاديون الذين يطردون من الخدمة بناء على أسباب مقبولة نظاماً أثناء السفر يكون الربان مجبوراً أن يعاسبهم على أجرتهم المشروطة ليوم طردهم فقط بحسب ما قد قطعوه من الطريق ويمطئها لهم ، أما الملاحون الذين يطردون قبل بداية السفر فيمطون أجرة الأيام التي خدموا فيها ولا يلزم أن يمطوا شيئاً زياً عن ذلك .

المادة ٢٣٦ - الأسباب التي تعتبر مقبولة نظاماً لطرد الملاحين هي أولاً : عدم قابليتهم للخدمة . ثانياً : عدم طاعتهم . ثالثاً : ادمانهم على السكر . رابعاً : المعاملة بالجبر والضرب داخل السفينة وباقي الأخلاق القبيحة أجمالاً التي تكون باعثاً لاخلال انتظام السفينة . خامساً : ترك السفينة والانصراف بلا إذن . سادساً : العدول عن السفر بأسباب مجبورة أو جائزة نظاماً .

المادة ٢٣٧ - كل واحد من الملاحين المقيدين في دفتر النوتية اذا أمكنه أن يثبت بأن طرده من الخدمة كان عن سبب غير مقبول نظاماً فيكون له حق بأن يرفع الدعوى على الربان طالبا التضمين هذا اذا طرد الملاح قبل الشروع في السفر فيكون هذا التضمين عبارة عن ثلث اجرتة التي يقدر بأنه يكتسبها من السفر واذا وقع طرده أثناء السفر فتكون الاجرة بقدر ما كان يؤخذ لو بقي من يوم طرده ولم يطرده الى نهاية السفر ومصاريف عودته أيضاً والربان المحكوم عليه بالتضمينات المذكورة لا يكون له حق بأن يستبيحها من أصحاب السفينة بأي وجه كان ما تقدم بيانه ما لم يكن ماذونا من طرفهم في هذا الخصوص .

المادة ٢٣٨ - الملاحون الموظفون العاديون لا يمكنهم بوجه من الوجوه فيما عدا الاحوال الخمسة الآتية بيانها أن يتركوا السفينة ويستعفوا من خدمتها بعد أن يكونوا تقيدها في دفتر الملاحين وهذه الاحوال هي :

أولاً - اذا أراد الربان أن يذهب بالسفينة الى ميناء غير الميناء المشروط عليهم بالذهاب اليها قبل الشروع بالسفر الذي نهضوا بخدمته .

ثانياً - اذا ظهرت محاربة بحرية للحكومة العربية قبل الشروع بالسفر أيضاً أو كانت السفينة وصلت لأحد الموانئ فوق حرب بين الحكومة العربية وبين حكومة ذلك المحل المشروط بوجه السفينة اليه وكان من المعتدل وقوع السفينة في تهلكة قريبة من جراء ذلك أو صار على الميناء المقصود الذهاب اليها حصار بحري .

ثالثاً - اذا كان أخذ خبر صحيح كذلك قبل الشروع في السفر أو عندما تصل السفينة الى إحدى الموانئ بأنه يوجد في المحل الذي تقصد السفينة السفر اليه طاعون أو حمى صفراوية أو ما يماثل ذلك من الامراض ذات العدوى .

رابعاً - انتقال السفينة بكاملها قبل الشروع بالسفر لأصحاب آخرين .

خامساً - وفاة الربان قبل الشروع بالسفر أو عزله من طرف أصحاب المركب .

المادة ٢٣٩ - السفينة ونولونها تعتبر في مقام رهن مخصوص لاعطاء أجرة الملاحين وتضميناتهم مع مصاريف عودتهم .

المادة ٢٤٠ - السفينة ونولونها تعتبر كذلك في مقام الرهن للتضمينات والاضرار والخسائر التي تترتب لأصحاب الوسق ناشئة من عدم اعتناء الملاحين الموظفين والماديين وخطاهم انما لأصحاب السفينة الحق بأن يدعوا باسترجاع هذه التضمينات من الربان ولهذا أيضاً الحق بالادعاء على الملاحين .

## الفصل السادس

فيما يختص بسندات مقاولات النولون « قوندراتو »  
يعني ايجار السفن واستئجارها

المادة ٢٤١ - كل مقالة يعبر عنها ( بقوندراتو ) نولون تختص بايجار إحدى السفن واستئجارها ينبغي أن تكون خطية ويبين بها أولاً : اسم السفينة ومقدار

حملتها باعتبار الطونيلات أو الكيل وتحت راية أي دولة هي ثانيا : اسم ربانها وشهرته . ثالثاً : اسم المؤجر والمستأجر وشهرتهما . رابعا : المحل المعلن لأجل الوسق والتفريخ ومدة ذلك ، خامسا : مقدار الاجور يعني بدل النولون وكميته ، سادسا : هل صار عقد المقاولة على جميع السفينة أو قسم منها أو على وسق معين مقداره ، سابعا : التضمينات المشروطة اعطائها بسبب تأخر يقع في التفريخ .

المادة ٢٤٢ - إذا لم تتمين أيام وقوف السفينة يعني مدة وسقها وتفريقها وتخصص في مقابلة الطرفين فينظر حينئذ الى العادة التجارية في مثل ذلك والا فتكون مدة خمسة عشر يوما على التوالي عسدا عن أيام التعطيل اعتبارا من اليوم الذي يبين الربان فيه استعداده للشحن أو للتفريخ .

المادة ٢٤٣ - إذا حصلت المقاولة بأن يوسق أو يفرغ جانب من الشحن في محل والباقي في محل آخر فائمة التي تقرر لحين ذهاب السفينة من أحدهما الى الآخر لا تحسب من المدة المشروطة لأجل الوسق والتفريخ .

المادة ٢٤٤ - إذا استؤجرت السفينة مشاهرة ولم تحصل مقابلة بنوع آخر بحصور بدل الإيجار فتحسب الشهريه اعتبارا من يوم قيام السفينة وحركتها .

المادة ٢٤٥ - قبل قيام السفينة وحركتها إذا حدث ما يمنع التجارة مع المحل المشروط الذهاب اليه فتفسخ المقاولة ولا يعدى لأحد - الطرفين بأن يطالب أحدهما الآخر بتضمن الضرر أما صاحب الوسق فيكون مجبورا بأن يدفع ما يحصل من المصاريف لأجل وسق بضائعه وامتنعه وتفريقها .

المادة ٢٤٦ - إذا ظهر مانع في أثناء الطريق يمنع السفينة من الدخول الى الميناء المقصودة أو اخراج وسقها اليه ولم يكن بيد الربان تعليمات بنوع آخر فيذهب حينئذ الى ميناء آخر غير ممنوع الوصول اليها ويجري مخابرة القضية مع الواسق أو المستلم بحسب ما تقتضيه الحالة وينتظر الجواب .

المادة ٢٤٧ - السبب المجرى الذي لا يمكن دفعه إذا امتنعت السفينة موقفا عن الخروج من الميناء فتبقى مقابلة الإيجار مرعية انما لا يكون حق لأحد بأن يطلب اضرار أو خسائر بسبب تأخر هذا السفر وكذلك إذا ظهر أثناء السفر سبب مجبر كهذا فلا يستوجب فسخ مقابلة الإيجار ولا الضم أيضا على بدل الإيجار .

المادة ٢٤٨ - السفينة ماذونة ومجبرة في مدة التوقف الناشئ عن الاسباب المجبرة المذكورة أعلاه أن تخرج منها على حسابها الخاص البضائع والامتنعة الموسوقة فيها انما بعد أن تتخلص السفينة من هذا التوقيف مجبورة على الوسق ثانية أو تعطى ما يلزم لذلك من الاجور .

المادة ٢٤٩ - السفينة وآلاتها ومعداتاها مع بدل النولون وكذا الامتنعة الموسوقة هي في مقام رهن لأجل تنفيذ المقاولة المعقودة بين الطرفين .

## الفصل السابع

### فيما يختص بسندات الشحن – بوالس

المادة ٢٥٠ - يعتبر تنظيم سند الشحن باسم شخص مخصوص أو لأموره أو لحاملها ويتحرر بها جنس البضائع والأشياء المشحونة ومقدارها وبيان أنواعها وأشكالها ويدرج فيها أولاً : اسم المرسل وشهرته - ثانياً : اسم الشخص المرسل إليه وشهرته ومحل إقامته - ثالثاً : اسم الريان وشهرته ومحل إقامته - رابعاً : اسم السفينة ومقدار محمولها باعتبار الطونيلاته أو الكيل وتحت راية أي دولة هي خامساً : المحل الذي تقوم منه والمحل الذي تقصد الوصول إليه - سادساً : مقدار النولون وكذلك يتحرر على حاشيتها ماركة البضائع والأشياء المنقولة وغيرها .

المادة ٢٥١ - ينظم من كل سند من سندات الشحن أربع نسخ على الأقل تعطى أحدها للشاحن والثانية للشحون له وواحدة إلى الريان وأخرى إلى صاحب المركب أو الذي جهزه ، ويلزم أن يمسى على هذه النسخ الأربع من طرف الشاحن والريان بطرف ( ٢٤ ) ساعة على الأكثر من شحن البضاعة وكذلك يجبر الشاحن بأن يعطي في ظرف المدة المذكورة ويسلم إلى الريان تذاكر تخلص البضائع والأشياء الموسومة المعطاة له من جانب الجمرك .

المادة ٢٥٢ - سندات الشحن المنظمة على الوجه المتحرر كما أنها تصلح للاحتجاج فيما بين جميع الأشخاص الذين لهم حصة وعلاقة في السوق كذلك تصلح أيضاً للاحتجاج فيما بينهم وبين أصحاب السيكورتا أيضاً إنما إذا ادعى هؤلاء سادها تكون دعواهم مسروعة .

المادة ٢٥٣ - ■ وجد تبين فيما بين نسخ سندات شحن إحدى الوصفات فيكون الاعتبار للنسخة الموجودة في يد الريان إذا كانت بخط الواسق أو القومسيونجي أو للنسخة التي بيد الواسق أو المستلم إذا كانت بخط يد الريان .

المادة ٢٥٤ - القومسيونجي أو المستلم يكونان مجبورين بأن يعطيا بحسب طلب الريان علماً وخبراً مشعراً باستلام البضائع والامتعة المدرجة في سندات الشحن أو المقاولات النولون وإن لم يعطيا ذلك فيكونان مجبورين بأن يعطيا مصاديقه ويضمنان الأضرار والخسائر التي تترتب له بأسباب ذلك أو بسبب تأخره كذلك الريان يجبر بأن يطلب من المستلم علماً وخبراً باستلام الامتعة التي سلمها له وإن لم يمكنه أخذ ذلك منه فسيحصل شهادة من الجمرك تبين بأنه أخرج تلك الامتعة من السفينة بموجب سند شحنها ولا فيكون مجبوراً على ضمان الأضرار والخسائر التي يمكن وقوعها من جراء ذلك .

## الفصل الثامن

### فيما يختص بالنولون

المادة ٢٥٥ - اجرة السفائق وسائر المراكب البحرية يقال لها ( نولون )  
وتتقدر بمقاولات الطرفين وتثبت ( قوندراتو ) أو ( بوالس ) سندات الشحن  
والنولون يمكن تعيينه على مجموع السفينة أو على موضوع معين منها ويمكن  
مقاولتها لأجل سفره نائمة أو مدة معينة وعلى حساب الطويلات أو الكيل أو القطار  
أو مقاطعة أو على مشحونات متنوعة أو على أية حال كان ذلك يلزم أن يبين في عقد  
المقولة ( قوندراتو النولون ) ومقدار محمول السفينة باعتبار الطويلات أو الكيل .

المادة ٢٥٦ - إذا كان النولون مقررًا على السفينة بنمامها ولم يكمل المستاجر  
شحنة فلا يمكن للربان أن يشحن أمتعة أخرى غيرها ما لم يستحصل بذلك رخصة  
وتكون اجرة سائر الامتعة التي يصير شحنتها لأجل اكمال محمول السفينة عائدة  
إلى المستاجر الذي يكون استاجرها جميعا .

المادة ٢٥٧ - المستاجر ■■ ■ لم يشحن شيئًا مما هو في مقولة النولون  
( قوندراتو ) أو بطرف المدة المعينة بهذا النظام يكون للمؤجر الخيار على وجهين  
إذ يحق له إما أن يطلب التضمينات المشروطة في مقولة ( النولون ) ( قوندراتو )  
بسبب تأخره أو ما يقدر لذلك بمعرفة أهل الخبرة إذا لم يكن ثمة شروط ، أما أن  
يفسخ قوندراتو النولون ويطلب من المستاجر نصف النولون وباقي المنافع المشروطة  
وكذلك المستاجر إذا لم يشحن شيئًا في المدة المذكورة يمكنه أن يفسخ المقولة قبل  
أن تبدأ أيام التوقيف ( يعني أيام الفوترا استاريا ) الاستاريا معناها أيام التوقيف  
وهي عبارة عن أيام معينة بلا اجرة لأجل شحن السفينة وتفريقها ، أما الفواتير  
استاريا فهي عبارة عن أيام تضم إلى أيام استاريا لقاء اجرة معينة بشرط أن يعطى  
مؤجر السفينة أو ربانها نصف النولون ونصف المنافع المشروطة في عقد المقولة .

المادة ٢٥٨ - إذا شحن المستاجر بطرف المدة المعينة جانبًا فقط من الامتعة  
التي حصلت المقولة عليها في المقولة النولون ولم يشحن الباقي فيكون للمؤجر  
لذلك حق بأن يختار وجهين فاما أن يطلب التضمينات المسطرة في الفقرة الأولى من  
المادة السالفة واما أن يقوم ويسافر بالمقدار الذي شحنه من الامتعة وتكون له  
صلاحية أن يأخذ نولونه بتمامه .

المادة ٢٥٩ - إذا شحن المستاجر أمتعة تزيد عن المقدار الذي حصل الاتفاق  
عليه فيجبر حينئذ بأن يعطى نولون الزيادة قياساً للاجرة المقررة في مقولة النولون .

المادة ٢٦٠ - إذا كان مؤجر السفينة أو ربانها يزيد في قياس السفينة من أصل مقدار محمولها فيكون مجبوراً بأن ينزل التولون بحسب ما يتبين من الفرق والتفاوت ومع ذلك يعطى للمستأجر أيضاً أضراراً وخسائر غير أنه إذا كان الفرق والتفاوت بين المقدار الذي أعلنه وأصل مقدار محمول السفينة ليس بأكثر من ثلاثة في المائة أو كان موافقاً للمقدار المحرر في براءة السفينة فينصرف النظر حينئذ عن الفرق .

المادة ٢٦١ - إذا كان مؤجر السفينة المدة لشحن بضائع مختلفة أو ربانها قد عيناً مدة انتظارها لأجل الشحن ولم يقول أصحاب الواسق على مدة أخرى للانتظار فيكون مجبوراً على القيام والحركة بأول فرصة يساعد بها الطقس بعد انقضاء المدة المذكورة .

المادة ٢٦٢ - إذا أجرت السفينة لأجل مشحونات مختلفة ولم تتعين مدة الشحن يؤخذ حينئذ لكل من أصحاب الواسق بأن يرجع للسندات المضادة من الربان وإذا كان البعض منها أرسل إلى محله فيقدم عليه كفيلاً ويدفع نصف التولون المشروط عدا عن مصاريف شحن البضائع والامتنعة وتفريفها وما يكون لزم إخراجها بهما السبب من العنبر إلى الكورته وربما إلى الخارج ووضعها تكرار في محلاته من سائر الامتنعة ثم يسترد بضاعته أما إذا كان شحن في السفينة مقدار ثلاثة أرباع وسبقها وطلب أكثر أصحاب الواسق رفعه فيكون الربان مجبوراً على أن يقوم للسفر في الطقس الموافق بعد ثمانية أيام من تبليغهم طلبهم له رسمياً ولا يحق لأحد من أصحاب الواسق أصلاً أن يسترد بضاعته .

المادة ٢٦٣ - إذا شحن في السفينة أمتعة بدون علم المؤجر أو الربان وإطلاعهما وكان الربان ما زال في محل الشحن فعليه أن يكلف أصحاب البضائع رسمياً ليسترجعوا أمتعتهم وفي هذه الحال يحق له إما أن يخرج الامتنعة إلى البر وأن يأخذ تولون بحسب أقل قيمة على مثل ذلك الجنس في ذلك المثل إنما إذا علم وجود المحتاج المذكور في السفينة بعد قيام أو سفرها فقط فلا يؤخذ حينئذ له بأن يخرجها إلى محل آخر غير محل المرسل إليه وإنما يحق له بأن يستحصل التولون بحسب الفئات المار ذكرها .

المادة ٢٦٤ - الواسق الذي يرد بضاعة أثناء السفر يكون مجبوراً بأن يعطى تولونها بتمامه وجميع ما يقع من المصاريف بسبب تفريفها إنما إذا تم إرجاعها على ذلك الوجه بسبب من الربان وعن خطأ منه فلا يكون للمذكور حق بوجه ما أن يستحصل التولون بل يضمن أيضاً ما يقع من المصاريف وإذا اقتضى الأمر يضمن أيضاً ما يترتب من الضرر والخسائر بسبب عدم قيامه بمقتضى مقابلة التولون .

المادة ٢٦٥ - إذا توقفت حين قيامها أو في أثناء سفرها أو في محل تفريفها بسبب خطأ أو تكاسل من أحد المستأجرين أو أصحاب الواسق فيكون المستأجر الواسق مجبوراً على إيفاء المصاريف الناشئة من تأخرها مع الأضرار والخسائر إلى



مؤجر السفينة أو ربانها أو سائر أصحاب الوسق وإذا استؤجرت السفينة ذهاباً وإياباً ثم عادت بغير وسق أو بوسق ناقص فيكون للربان حق بأن يستحصل نولونها تماماً وأن يستوفي الخسائر التي تنتج من تأخير السفينة إذا تأخرت .

المادة ٢٦٦ - كذلك إذا توقفت السفينة أو تأخرت حين قيامها أو أثناء سفرها أو في محل تغريفها بسبب خطأ أو تكاسل من المؤجر أو الربان فيكونان مجبورين على ضمان الأضرار والخسائر التي تترتب عن ذلك إلى المستأجر ومقدار هذا الضمان سواء الذي ذكر بهذه المادة أو في المادة التي قبلها يمين ويخصص بمعرفة أهل الخبرة .

المادة ٢٦٧ - إذا حصل اضطراب إلى تعبیر السفينة أي تجهيزها أثناء السفر فيكون المستأجر أو الواسق مجبوراً على أن ينتظر هذا التجهيز أو أن يعطي النولون حتى يبدل الخسائر الجسيمة إذا حدثت ويرجع بضائمه وأمتعته إنما إذا كانت السفينة مستأجرة مشاهرة فلا يجبر حينئذ على عطاء نولون لأجل مدة التعمير ولا لزيادة نولون إذا كانت المتأولة على سفرة نامة ، وإذا لم يمكن تعبیر السفينة فيكون الربان مجبوراً بأن يستأجر سفينة أو سفن متعددة لأجل نقل البضائع المشحونة بها إلى المحل المتفق على إرسالها إليه بشرط أن يعطي مصاريفها ولا يطلب زيادة نولون وإن لم يمكنه ذلك فيعطى له من النولون المقرر مقدار ما يصيب حصة المسافة التي قطعها فقط ويترك عندئذ أمر النقل لكل واحد من أصحاب النقل الوسق إذا لم يمكنه استئجار سفائن أخرى لنقل الأمتعة الموسوقة معه إنما يجب على ذمته أن يبين لهم واقعة الحال ويتخذ التدابير اللازمة لأجل رعاية الوسق أثناء ذلك أن جميع هذه المبينة تكون مرعية الإجراء إذا لم يكون ثمة اتفاق آخر بين الطرفين وعندئذ يقتضى الرجوع إلى المقاولات المنقودة .

المادة ٢٦٨ - إذا أمكن المستأجر أن يثبت حين قيام السفينة عدم قابليتها للسفر فيفقد حينئذ الربان حقه في النولون وهذا عن ذلك يكون مجبوراً على إعطاء الأضرار والخسائر للمستأجر وقضية هذا الإثبات تسبح وتقبل ولو أنه حصل الكشف على السفينة وجرب ماينتها حين قيامها وأخذ شهادة تبين أنها صالحة للسفر .

المادة ٢٦٩ - يلزم إيفاء نولون المتاع الذي يضطر الربان إلى بيعه لأجل تحويل السفينة أو تميرها أو مداورة جميع الأشياء الاضطرابية ، إنما يجب على الربان أن يعطي قيمة هذا المتاع عندما تصل السفينة بالسلامة إلى الميناء بحسب فئات ما يباع مما بقى عنه أو من سائر البضائع التي هي من جنسه ونوعه وبالعكس إذا غرقت السفينة وتلفت فيعطى الربان قيمة المتاع المذكور بحسب الفئات التي يباع بها وله أن يبقى معه من ثمن المبيع نولون السفينة بقدر ما تكون حتى المحل الذي وصلت إليه ومع ذلك لا ينبغي في كلا الحالتين أن يحدث خلل في الحقوق والصلاحيات الممنوعة لأصحاب السفينة بموجب الفقرة الثانية من المادة ( ١٧٩ ) من هذا النظام

غير أنه إذا نشأ من نوالهم الصلاحية المذكورة استثناءاتهم ضرر للأشخاص الذين يبيع مناعهم أو رهن فيلزم حينئذ أن يتوزع الضرر المذكور غرامة على أثمان البضائع التي وصلت إلى محلها بالسلامة وأثمان جميع الأمتعة التي تخلصت من الفرق الحادث قضاء في البحر والذي أوجب قضية البيع أو الرهن .

المادة ٢٧٠ - إذا وقع منع مخصص بأمر المتاجرة مع المحل المشروط ذهب السفينة إليه ولزم الأمر إلى عودتها مع وسفها وكانت مستأجرة ذهاباً وإياباً فيكون للربان الحق باستحصال النولون عن ذهابها فقط .

المادة ٢٧١ - إذا توفقت السفينة أثناء السفر مدة فقط بأمر دولة من الدول وكانت مستأجرة مشاهرة فلا يلزم أن يعطى لها نولون أصلاً عن مسنة التوقيف ولا ريادة نولون أيضاً إذا كانت مستأجرة لسفرة نامة إنما أجرة الملاحين في مدة التوقيف بعد من الخسارة البحرية وفي ظرف المدة المذكورة يؤذن للواسق أن يخرج من السفينة الأمتعة الموصولة على نفقته وإذا خرجها فيكون مجبور على شحنها ثانية على نفقته أو أن يعطى التضمينات المقتضية إلى مؤجر السفينة أو ربانها .

المادة ٢٧٢ - الأمتعة التي تلقى في البحر لأجل سلامة العامة يعطى نولونها إلى الربان ويتوزع غرامة على العامة .

المادة ٢٧٣ - لا يلزم إعطاء نولون أصلاً عن أمتعة تصيب أو تتلف بسبب الفرق أو الكسر أو اغتصاب القرصان وضبط الإعداء بل يجب على الربان رد الدراهم التي يكون أخذها معجلاً لأجل نولون تلك البضائع إذا لم يكن هناك مغالبة بخالف ذلك .

المادة ٢٧٤ - إذا تخلصت السفينة من يد الإعداء والبضائع من الفرق والتلف بمساعي الربان أو إقدامه وغبخته ومعاونته وأعطى على ذلك دراهم أو تمهداً وما يمكن نقل البضاعة إلى المحل المشروط إيصالها إليه فيكون للربان حق بأن يستحصل نولونها حتى المحل الذي اغتصب أو ضبطت أو غرقت فيه إنما إذا تخلصت الأمتعة بمعاونته ثم نقلها معه كلها إلى المحل الذي تمهد بإيصالها له فحينئذ يمكنه أن يستحصل نولونها بالتسام لكنه بشخاصي بإعطاء مصاريق التخليص غير أنه إذا لم يكن للربان من السعي أو غيره على تخلص الأمتعة والتلف بل تخلصت على وجه البحر أو ساحله فلا يلزم أن يعطى له نولون أصلاً عما يرد أخيراً من الأمتعة ويعطى لأصحابه .

المادة ٢٧٥ - الأمتعة والسفينة والنولون نتخاصص جميعاً فيما يصرف من الدراهم على تخليص الأمتعة من القرصان والإعداء إنما معاش الملاحين وأجورهم لا تدخل بهذه المصاريف وهذه الدراهم تتوزع وتقسم غرامة على ما يتبقى من أثمان الأمتعة حسب فئاتها الجارية في محل تفرقتها بعد أن تنزل منها مصاريقها وعلى نصف ثمن السفينة حسبما تساوى في ذلك المحل ونصف النولون أيضاً .

المادة ٢٧٦ - إذا استنكف المستلم عن اخذ المتاع فللربان الحق أن يكلفه رسمياً استلامه بواسطة استدعاء يرفعه الى محكمة التجارة ويبيع بموجب حكمه مقدارا من الأمتعة المذكورة أو كاملها حتى يستوفي نولونه وخسارته البحرية وباقي مصاريفه الواقعة وإذا بقي من ذلك شيء، فيودعه في محل أمين . أما إذا كانت تباع جميع الأمتعة على الوجه المشروع ولا يبقى النولون وغيره تماماً فلا يحرم الربان من الحق في الرجوع على أصحاب الشحن ليستحصل باقي مطالبته .

المادة ٢٧٧ - لا يحق للربان أن يوقف بضائع في سفينة بسبب عدم إعطاء النولون والخسارات البحرية (الجسيمة وسائر المصاريف وانما يكون له حق بأن يسلمها أمانة ليد شخص آخر حين تغريفها حتى يعطى له ذلك أو أن يطلب بيعها إذا كانت مما ي تلف بمرور الوقت مالم يكن قد تقدم له كفيل على ذلك من طرف المستلم وإذا كانت مطالبته عن خسارات بحرية جسيمة لا يمكنه تقدير قيمتها ونسويتها مالم لا فله أن يطلب وضع مبلغ يمين بمعرفة محكمة التجارة أمانة في صندوق المحكمة أو تقديم كفيل معتبر عليها .

المادة ٢٧٨ - إذا فرغت البضائع مع السفينة وما وضعت أمانة بل جرى تسليمها الى صاحبها حسبما يتبين في المادة السابقة ولم تدخل في يد شخص آخر بعد ذلك فتكون في مقام رهن على ما يطلبه الربان من النولون والخسارات البحرية وباقي المصاريف ترجيحاً على مطالبات باقي أصحاب الديون .

المادة ٢٧٩ - إذا وقع اللاس شاحن البضاعة أو تسليمها قبل مرور الخمسة عشر يوم حسب المتوال السابق فلا يحرم الربان من حق الامتياز على البضاعة المذكورة لأجل تحصيل مطلوب النولون والامتعة المطلوبة ( لاوارية ) وباقي المصاريف ترجيحاً على مطلوب جميع أصحاب المطالبات .

المادة ٢٨٠ - إذا كان النولون مشروطاً على عدد الأمتعة أو كيلها أو وزنها فيكون للربان الحق بأن يطلب عددها وتكيلها أو وزنها حين تغريفها وإن لم يفعل فيكون القول حينئذ للمستلم وله أن يثبت البضاعة بأنها هي تلك البضاعة أو عددها أو كيلها أو وزنها وقصية هذا الإثبات يمكن أن تكون بشهادة تحت يمين من الأشخاص الذين استخدموا في تغريغ الوشق .

المادة ٢٨١ - إذا وقعت شبهة قوية فيما يتعلق ب تلف البضاعة أو سرقتها أو انقاص قيمتها ويمكن حينئذ للربان والمستلم ولكل واحد من أصحاب العلاقة بها أن يطلب تقدير ما وقع لها من الأضرار والخسائر بالكشف عليها ومعاينتها بمعرفة مجلس التجارة وهي في السفينة قبل تغريفها وإذا كان لا يمكن رؤية ما صادف الامتعة من الخسارات والكسر والنقص من ظاهرها فيمكن حينئذ اجراء الكشف عليها ومعاينتها أيضاً بعد تسليمها الى المستلمين غير أنه يلزم بأن لا يمر على ذلك وقت أكثر من ( ٤٨ ) ساعة من تاريخ تسليمها ويصير اتيان البضاعة

بأنها هي تلك البضاعة عينها على الوجه المبين في المادة السالفة. أو بصورة أخرى نظامية والمستلمون إذا كانوا تسلموا البضائع وإبراء وسندات الشحن وأرجعوها وأعطوا بياناً بالاستلام غيرها وكانوا أدرجوا في الإبراء أو في بيان التسليم الشبهة القوية فيما يخص تلف الأمتعة أو سرقتها أو انقاص كميتها فلا يفقدوا حقهم الظاهر في كشفها ومعاينتها لحين مرور ثماني وأربعين ساعة من تسليمها لهم .

المادة ٢٨٢ - مؤجر السفينة وربانها إذا أجروا من طرفهم كامل واحتكام مقابلة التولون ( فوندرانو ) المتوجبة عليهم فلا يقدر المستأجر أو الواسق أن يطلب تنزيل شيء من التولون أو يداعي به .

المادة ٢٨٣ - لا يقدر الشاحن أن يطلب ترك بدل التولون عما تلف من البضاعة طبعاً أو بسبب من المقدورات أو عما حطت أسعاره وإنما يمكنه أن يطلب ترك التولون عما كان فارغاً أو رشح وسال حتى كاد أن يفرغ من براميل الزيت والمصل وأمثال ذلك من السوائل .

## الفصل التاسع

### فيما يختص بالركاب

المادة ٢٨٤ - لا يمكن إجبار الربان على قبول ركاب ليس لهم علاقة أصلاً في وسق سفينة ليست مخصصة بنقل الركاب مثل وإبورات البوسنة .

المادة ٢٨٥ - يلزم بأن يخضع المسافر في السفينة لما يقع من جانب الربان من الأمور والتنبيهات المختصة بأمور السفينة .

المادة ٢٨٦ - مقدار التولون يتمين في المفارقة ( الفوندرانو ) أو تذكرة السفر ( البليت ) الذي يعطى للراكب باسمه أو مفتوحاً إلى حامله أما إذا نزل الراكب إلى السفينة وسافر عليها بدون تمين بدل التولون بمقابلة فيلزمه أن يعطى بدل المثل وإذا لم يتفق الطرفان على ذلك فيبين من المجلس بمعرفة أهل الخبرة .

المادة ٢٨٧ - إذا نظمت ورقة السفر باسم الراكب فلا يمكن للراكب أن ينقل حقه إلى شخص آخر ما لم يرض بذلك الربان ويوافق عليه .

المادة ٢٨٨ - إذا لم يحضر الراكب إلى السفينة قبل الشروع في السفر بالوقت والساعة المعينة لقيام السفينة أو خرج في أثناء الطريق للخارج ولم يرجع فلا يجبر الربان على انتظاؤه بل يمكنه أن يسافر ويحجز الراكب أيضاً على إعطاء بدل التولون بتمامه .

المادة ٢٨٩ - إذا أود الراكب نسخ المفارقة قبل الشروع في السفر وأظهر رغبته هذه أو أنه لم يظهرها لكن بين أن عدم مجيئه إلى السفينة كان بسبب وفاته

أو مرضه أو ظهور عذر شرعي آخر عائد لشيئته فيكون حينئذ مجبوراً بأن يعطى نصف التولون فقط أما إذا وفى الأمور أثناء الطريق فيكون مديوناً بإبقاء التولون بتمامه .

المادة ٢٩٠ - إذا ضاقت السفينة ونقلت بفضاء بحري فيفسخ عقد مقابلة الركاب بتمامه ( يعني القوتدواتو ) .

المادة ٢٩١ - إذا ضيقت السفينة بسبب الحرب ولم يعد ممكناً أن ينظر إليها نظير سفينة حرة وتعطل سفرها بالكلفة أو تأخر قبل الشروع في السفر أو بعده بأسباب مجبرة خارجة عن إدارة الربان أو الشركة التي هو تابع لها فيؤذن حينئذ بأن يفسخ المقابلة التي معه وكذلك الربان أو الشركة التي يكون تابعا لها إذا أجبر أحدهما على ترك السفر لدى وقوع إحدى الحالات المذكورة أو يرى لزوماً إلى ترك السفر إذا كانت السفينة منحصرة بنقل البضاعة خاصة وما أمكنها نقلها وكان ذلك من غير خطأ أو غير تكاسل منه فيكون هذا القربق أيضاً ماذوناً بأن يفسخ المقابلة .

المادة ٢٩٢ - إذا فسخ عقد المقابلة بسبب إحدى الحالات المبينة في المادتين السالفتين فلا يجبر أحد الطرفين أصلاً بأن يعطى ضرراً أو خسارة للآخر ومع ذلك إذا وقع نسخ المقابلة بعد الشروع في السفر فيجبر الراكب بأن يعطى التولون بحسب المسافة التي قطعها وهذا أيضاً بحسب ويتبين على الوجه المبين في المادة ( ٢٦٧ ) .

المادة ٢٩٣ - إذا احتاجت السفينة إلى التمتع في أثناء السفر ولم يشأ الراكب أن ينتظرها إلى انقضاء ذلك فيكون مجبوراً أن يعطى التولون بتمامه إذا رضي أن ينتظر ليكون الربان مجبوراً بأن يعطيه معلاً لا قايمة مجاناً لحين قيامه للسفر ثانية وإذا كان متمهداً في المقابلة أو ورفة السفر بأكله وشربه فيكلف بجميع ذلك ومع هذا إذا كان الربان يكلف الراكب بأن ينقله إلى المحل المشروط ويجري له سائر مقاولاته وتجهذاته بسفينة أخرى مثل تلك ولم يقبل الراكب بذلك فلا يبقى له حينئذ حق بأن يطلب سكناً أو مأكلاً لبيتنا نستأنف السفينة سفرها .

المادة ٢٩٤ - إذا لم يكن في المقاولات والتجهذات ما يتعلق بالمأكولات فيجبر حينئذ الراكب على أن يستحضر الأشياء التي يحتاج إليها لأجل تكميله . أما إذا فرغ زاده بسبب لم يشعر به قبلاً أو من طول مدة السفر فحينئذ كما أنه يجبر على أن يترك للسفينة ما زاد عن نفقته بموجب المادة ( ٢٦٣ ) كذلك الربان يكون مجبوراً بأن يعطيه ما يلزم من الزاد ببدل مناسب .

المادة ٢٩٥ - لا يجبر الراكب بأن يدفع تولون عن الأشياء التي هو ماذون أن يستصحبها معه بالسفينة بموجب المقابلة ما لم تكن هناك مقابلة أخرى بإعطاء التولون عنها .

المادة ٢٩٦ - ينظر إلى الراكب فيما يستصحبه معه من الأشياء في السفينة نظير شاحن وبناء على ذلك إذا سلم تلك الأشياء إلى الربان فيجبر بأن يعطيه بها سنداً مقبولاً مشعراً باستلامها ويجري حقه وفي حق تلك الأشياء أيضاً الحقوق والتجهذات التي تحتويها المواد المبينة في هذا النظام بحق أصحاب الشحن . أما

إذا لم يسلم الأشياء المذكورة إلى الريان أو إلى الشخص المأمور باستلامها منه وإبقائها معه فحينئذ لا يبقى له حق أن يطلب من الريان ضرراً ولا أن يضمن خسارة أصلاً إذا ضاعت أو تلفت أو خسرت عالم يكن وقوع هذا التلف والخسارة بسبب من الريان أو الملاحيين أو عن خطأ يقع منهم .

المادة ٢٩٧ - إذا توفي الراكب أثناء السفر فيجبر الريان أن يتخذ التدابير اللازمة بحسب الوقت والحال لأجل المحافظة على ماله من الأشياء في السفينة وإعطائه لورثته .

المادة ٢٩٨ - للريان حق التوقيف والامتنياز على ما للراكب من الأشياء داخل السفينة لكي يستحصل على ماله يكن استوفاه بعد من التولون وبندل النفقة إنما هذا الحق والامتنياز يبقى له طالما كانت الأشياء المذكورة باقية في السفينة أو موضوعة من طرفه في محل لتحتفظ فيه أمانة فقط ، إما إذا أخذها صاحبها أو أخرجها بطريقة ما فمضد ذلك يسقط هذا الحق والامتنياز .

المادة ٢٩٩ - لا يجبر الريان أثناء السفر على الدخول إلى ميناء غير مشروطة ولا على الانتظار مدة زائدة بناء على طلب أحد الركاب لمنافعه الذاتية إنما يكون ماذونا أن يدخل إلى أول ميناء مسكونة يمكنه أن يقترب منها ويخرج إليها الراكب الذي يكون وقع في علة ذات عدوى فقط .

## الفصل العاشر

### فيما يختص بعقود مقاولات الاستقراضات البحرية

المادة ٣٠٠ - عقد مقاول الاستقراض البحري هو عبارة عن عقد مقاوله استقراض تحمل على السفينة أو سفنها أو عليها كليهما والسفينة والوسق المرهونان على الوجه المذكور إذا ضاعا أو تلفا بفناء بحري فلا يصير حينئذ إيفاء الدراهم المستقرضة أما إذا وصل بالسلامة فيلزم حينئذ إيفاءها مع التمتع البحري يعني الربح الذي حصلت عليه المقاول وهذه الربح يعطى بنسبته ولو كان زائد عن المقدار المقرر نظاماً .

المادة ٣٠١ - تنظم عقود مقاولات الاستقراض البحري إما بصورة رسمية أو فيما بين الطرفين فقط ويذكر به أولاً : مقدار الدراهم المستقرضة مع مقدار الربح المشروط . ثانياً : نوع المرهون بمقابلة المبالغ المستقرضة . ثالثاً : اسم السفينة وأسماء وشهرة صاحبها وريائها والقارضين والمستقرضين . رابعاً : هل كان ذلك الاقتراض والاستقراض الواقع لأجل سفرة واحدة أو وقت معين وماهي مدته . خامساً : الوقت الذي يوفى به المبلغ المستقرض وربحه . سادساً : الوقت والتاريخ اللذان وقع فيهما الاستقراض .

المادة ٣٠٢ - إذا أريد تنظيم عقد مفاولة استقراض بحري بصورة رسمية وكان ذلك في الممالك المريية الحجازية فيعقد حسب أصوله وينظم في محكمة التجارة والا فيحضر مجلس البلدة وإذا كان في الممالك الاجنبية ففي دوائر ممثلي الحكومة المريية الحجازية وإن لم توجد ففي مجلس الحكومة المحلية .

المادة ٣٠٣ - إذا جرى تنظيم عقد مفاولة الاستقراض البحري فيما بين الطرفين فقط فيجبر المقرض أن يصادق عليه ويقيد في محله أو في اسدي المحلات المذكورة بحسب ايجابه بطرف عشرة أيام على الأكثر من تاريخ عقد المفاولة .

المادة ٣٠٤ - إذا لم تجر أحكام هاتين المادتين السالفتين يسقط حينئذ عقد مفاولة الاستقراض البحري من حيثته وبعد من قبيل الاستقراض المعتاد وبناء على ذلك كما أن الشخص المقرض يضيع امتياز في حق الأشياء التي أقرض من أجلها كذلك المقرض يكون مجبوراً شخصاً ومالاً بأن يعطيه دراهمه وربعهها النظامي أيضاً .

المادة ٣٠٥ - سند مفاولة الاستقراض البحري يمكن تنظيمه لأمر ذات المقرض وحينئذ يجوز إحالته بطريق الجبر وحسب أصول السفتجة وعندما يشجر نحو الشخص المحال اليه محل الشخص المحيل في أمر الربح والخسارة انما إذا بلغ السلامة فلا تكون كفالة ذات المحيل التي هي حسب أصول الجبر وواقعة على ايفاء التمتع البحري بعين الربح المشروط بل ترجع الى اعطاء أصل المال مالم تكن هناك مفاولة معقودة بعكس ذلك .

المادة ٣٠٦ - الاستقراضات البحرية يمكن أن تكون بطريقة الرهن على هيكل السفينة أو آلاتها أو طفئها أو جهازها أو غوئتها أو حمولتها أو جميع ذلك أو على كل قطعة وحصة تشخص من كل ما ذكر .

المادة ٣٠٧ - يمنع عمل استقراض بحري بدراهم يزيد مقدارها عن قيمة الأشياء المرهونة وإذا عمل ذلك ثم أثبت القارض باستدعائه وقوع حيلة أو دسيسة من طرف المستقرض فيمكن حينئذ أن يحكم بفسخ عقد المفاولة واعطائه الربح النظامي .

المادة ٣٠٨ - إذا وقع استقراض بحري على الوجه المحرر وانما عن غير حيلة ودسيسة من طرف المستقرض فيردعي عند عقد المفاولة ويعتبر بقدر ما يصادق عليه الطرفان فيما بينهما من قيمة الأشياء المرهونة أو ما يقدر بمعرفة أهل الخبرة أما زيادة الدراهم فتزد وتتحصل مع ربحها النظامي .

المادة ٣٠٩ - يمنع الاستقراض البحري على نزلون سفينة لم يتحقق أو على تمتعات مأمولة من شحنها وإذا جرى ذلك فلا يكون للمقرض حق سوى أن يأخذ دراهمه بلا ربح .

المادة ٣١٠ - كذلك يمنع الاستقراض البحري من طرف الملاحين على معاشاتهم وأجورهم وإذا وقع ذلك فلا يمكن أن يطلب شيء أكثر من استرجاع الدراهم .

المادة ٣١١ - المركب ومعداته وآلاته وجهازه ومؤناته ونولونه المكتسب أيضا هي مرهونة بوجه الامتياز على الدراهم وأرباحها الذي تعطى لجهة قرض بحري على السفينة وكذلك الوسق بعد رهنا على الدراهم وأرباحها التي تعطى قرضا بحريا على الوسق أما اذا كان الاستقراض البحري واقعا على قطعة من السفينة أو من وسقها فيكون حكم الامتياز المذكور على تلك القطعة وبقدر الاستقراض فقط .

المادة ٣١٢ - الاستقراض البحري الذي يجري من طرف الربان اذا وقع في محل إقامة اصحاب السفينة أو وكلائهم بدون أن يستحصل منهم رخصة بصورة رسمية أو كانوا لم يتوسطوا في عقد المقابلة بل جرى ذلك خارجا عن محل اقامتهم ولم تستوف به الشروط المبينة في المادة (١٩٨) فحينئذ يكون للشخص المقرض حق الادعاء والامتياز على حصة الربان في السفينة وفي النولون وليس له صلاحية أن يطلب شيئا زائدا عن ذلك .

المادة ٣١٣ - اذا لم يسط اصحاب السفينة ما يصيبهم عن حصصهم لكسب تستعد السفينة للقيام والسفر بطرف ( ٢٤ ) ساعة من تكليفهم لذلك رسميا بمقتضى المادة ( ١٩٧ ) السابقة فتكون حصصهم من السفينة المذكورة رهنا على الدراهم المستقرضة في محل اقامتهم لأجل تسير السفينة وتمويلها .

المادة ٣١٤ - الدراهم المستقرضة لأجل سفر السفينة ولو كان ثمة مقابلة بأن تستعمل في سفر آخر فالاستقراض الذي يجري لأجل سفر السفينة الاخير يدفع مرجعا والاستقراضات التي تحصل في أثناء السفر ترجع على الاستقراضات التي جرت قبل حركة السفينة واذا كانت حصلت جملة استقراضات في أثناء السفرة الواحدة فالاستقراض الاخير يرجع على ما قبله واذا اضطر المركب في احدى السفرات الى الدنو من احدى الموانئ وتوقف فيها مدة فالدراهم التي يستقرضها في تلك المدة تدفع بدرجة متساوية .

المادة ٣١٥ - اذا جرى الاستقراض البحري على وسق السفينة المذكور في عقد المقابلة ثم نقل ذلك الوسق وشحن في سفينة أخرى وضاع وتلف لنائبة أو غير ذلك ولم يثبت نظاما بأن أمر نقله ووسقه كان ناشئة عن سبب مجبر فلا يمس المقرض ضرر من ضياع الوسق المذكور وتلفه .

المادة ٣١٦ - اذا ضاعت الأشياء التي حصل الاستقراض البحري عليها وتلفت بالكلية أو اغتصبها القرصان أو ضيبتها فضاغت وتلفت أو كان أمر اغتصابها نشأ عن نائبة وأسباب مجبرة وحصل في الوقت والمحل المدرجين في سند الاستقراض البحري فلا يجوز حينئذ استرداد الدراهم المقرضة انما اذا كان نخلص جانب الأشياء المذكورة فلا تضيع حقوق المقرض على هذه الأشياء التي تخلصت .

المادة ٣١٧ - لا يسوغ تحميل المقرض تحميل خسائر تتأتى عن نزول الاسعار بسبب ردة جنس الأشياء المرهونة أو سقوطها أو تناقص مقدارها وتلفياتها أو عن أسباب نجت من المستقرض أو من خطأ الربان والملاحين .



- المادة ٣١٨ - عند وقوع الفرق والكسر تنزل مصاريف تخلص ما يتخلص من الاشياء المرحونة وتتسدد الديون البحرية بما ينبغي من القيمة .
- المادة ٣١٩ - الاخطار البحرية اذا لم يتبين زمانها في عقد مقاوله الاستقراض البحري فيعتبر حينئذ للسفينة ومعداتا وآلاتها وجهازا وقوماتيتها منذ قيامها الى ان تبلغ الميناء المشروط التوجه اليه وترسو فيه أو تربط ( غشيتها ) في احدى المحلات ويعتبر للبضائع منذ رستها في السفينة أو وضعها في الفلاتك لأجل ارسالها الى السفن أما اذا وقع الاستقراض البحري أثناء السفر على الأمتعة الموسوقة فيعتبر من بداية تاريخ عقد المقاوله لحين التفريق على البر في المحل المشروط ارسالها اليه .
- المادة ٣٢٠ - اذا حصل الاستقراض البحري على سفرة معينة ولم يقع السفر فلا يمكن للقارض أن يأخذ التمتع المشروط له بل يمكنه أن يسترد الدراهم التي أعطاها مع ربحها النظامي بوجه الامتياز ، أما  كان اجتهده ما كان لحساب ذاته من زمان الاخطار البحرية حسبما يتبين في المادة السالفة فحينئذ يكون له حق بتحصيل التمتع البحري الذي حصلت المقاوله عليه .
- المادة ٣٢١ - الشخص الذي يعقد استقراضا بحريا على بضاعته لا يمكنه أن يتخلص من الديون عند ضياع المركب ووسفه عالم بنيت بأنه كان له من ضمن شحن المركب بضائع بقدر المبالغ التي استقرضها .
- المادة ٣٢٢ - الذين يقرضون قرضا بحريا يتحاصصون فيما يقع من الخسارات البحرية الجسيمة ولو كانت هناك مقاوله بعكس ذلك ويقدر ما يصيب حصصهم يخلص المقرضون أيضا من ديونهم ويحاصص المقرضون أيضا من الخسارات البحرية الاعتيادية اذا لم يكن هناك مقاوله بعكس ذلك والتحصص المذكور يحسب على رأس المال المقرض ومجموع التمتع البحرية المشروطة .
- المادة ٣٢٣ - السفينة والوسق اللذان يقع عليهما استقراض بحري وسيكورتاه أيضا  غرقت السفينة أخيرا وكسرت امكن أن يستخلص منها بعض اشياء فيقسم ثمن الاشياء المستخلصة غرامة فيما بين المقرض وصاحب السيكورتاه بحسب رأس مال المقرض فقط ومقدار المبالغ الذي ضمنه صاحب السيكورتاه بشرط أن لا يحصل خلل في الامتيازات المبينة في المادة السالفة .

## الفصل العادي عشر

فيما يختص بكيفية السكورتاه يعني التأمين

### القسم الأول

فيما يختص بصورة تنظيم مقاولات السكورتاه وما ينشئ عليها

- المادة ٣٢٤ - مقاوله السكورتاه هي عبارة عن مقاوله بحرية تتضمن التمسك باعطاء التضمنين تماما الى المضمن مقابلة لبدل السكورتاه الذي يأخذه صاحب

السكورتاه على مقدار ضائعات ومضرات يمكن وقوعها بسبب نائية بحرية على اشياء .  
يحترز عليها من أن تصادف خطر سفر بحري .

المادة ٣٢٥ - ينظم عقد مقاول السكورتاه بصورة رسمية أو فيما بين الطرفين فقط ولا يترك به محل خاليا ويذكر به . أولا : السنة والشهر واليوم والساعة الذي أمضى وختم فيه ثانيا : اسم الضمن وشهرته ومحل اقامته مع البيان عنه ان كان هو صاحب المال أو قومسيونجي . ثالثا : جنس البضائع والاشياء المضمونة ولونها أو قيمتها المقدرة ومقدار الدراهم التي جرى تأمينها بها . رابعا : الاخطار التي تعهد بها صاحب السكورتاه . خامسا : وقت وتاريخ ابتداء هذا الاخطار وانتهاءه لأجل صاحب السكورتاه . سادسا : بدل السكورتاه . سابعا : اسم الربان واسم المركب ونوعه . ثامنا : المحل الذي شحنت به البضائع أو سوف تشحن به . تاسعا : الميناء التي ذهبت أو سوف تذهب اليها السفينة . عاشرا : الموانئ والأساكن التي يأخذ المركب منها البضائع ويخرجها أو يدخل اليها ويدنو منها . الحادي عشر : اذا كانت حصلت المقاولة فيما بين الطرفين بأنه عند وقوع النزاع يحكم فيه رئيسي معرفة مميزات فندرج هذه المقاولة أيضا . الثاني عشر : يذكر جميع الشروط التي اتفق عليها الفريقان .

المادة ٣٢٦ - سند السكورتاه الواحد يمكن أن يحتوي جيلة سكورتات بحسب تنوع الأمتعة وتفاوت مقدار بدل السكورتاه وتعدد أصحاب السكورتاه .

المادة ٣٢٧ - الاشياء التي يمكن التأمين عليها هي ، أولا : السفائن التي تسافر منفردة أو مع سفائن أخرى موسوفة أو قارعة مجهزة أو بشر تجهيز . ثانيا : معدات السفينة وآلاتها ، ثالثا : جهاز السفينة ، رابعا : مؤناتها ، خامسا : الدراهم المستقرضة حسب الامول البحرية ، سادسا : جنس الوسق وأنواعه . سابعا : كلما كان له نمى ويمكن أن يصادف خطراً بحرياً .

المادة ٣٢٨ - السكورتاه تصير على الاشياء المذكورة بنسائها أو على جانب منها أو مجموعها أو على كل واحدة منها بمفردها ويمكن أن تصير أيضا في زمان السلم أو الحرب وقبل سفر السفينة وأثناء سفرها وعلى ذهاب السفينة ومجيئها أو ذهابها فقط أو مجيئها فقط على سفرة تامة أو لوقت معين بحرا كان أو نهراً أو جدولا وما يقع في ذلك من أمور السير والسفر ونقل البضائع وحاصل الأمر على كل ما كان من جميع الاخطار البحرية التي تقع في البحار والانهار والبحيرات والترع .

المادة ٣٢٩ - اذا استعملت الحيلة في تقرير قيمة البضائع والاشياء المضمونة أو وقعت افادات كاذبة في كمياتها ومقدارها وتزوير في سند الشحن فيحق حينئذ لصاحب السكورتاه أن يكشف عن تلك البضائع ويمائنها ويقدر قيمتها ويحق له عدا عن ذلك أن يرفع دعواه على المضمن سواء كان بالتضمن أو بالتاديب جزاء جنحته أو جنائته .

المادة ٣٣٠ - إذا كان المضمن لم يعرف في أية سفينة شحنت البضائع والأشياء التي ينتظرها من البلاد الأجنبية يعفى حينئذ من بيان اسم السفينة وربانها إنما يكون مجبوراً على أن يذكر في السند عدم معرفته بذلك وبين تاريخ اكتساب الأخير وامضائه المختص بحسب مجيئها أو أمرها وحينئذ يلزم أن تكون السكورة لوقت معين .

المادة ٣٣١ - إذا لم يعرف المضمن جنس البضائع وقيمة الأشياء الموصلة إليه فيقدر أن يضمها باسمها العمومي بضائع فقط بدون أن يذكر تلك البضائع والأشياء أو يبينها بصورة أخرى في السند إنما يلزم أن يذكر ويبين فيه لمن أرسلت أو لمن تتسلم مالم يكن ذكر في السند مقابلة بمكس ذلك والسكورة التي تكون كهذه يعفى الاسم العمومي لا يمكن أن تشمل مكورات الذهب والفضة ولا سبائكهما ولا الألماس واللؤلؤ والمجوهرات ولا المهملات الحربية .

المادة ٣٣٢ - البضائع والأشياء التي تفقد أمانها بسكة أجنبية في مقابلة السكورة بحسب سعرها على موجب مسكورات الحكومة العربية الحجازية ويتمين بحسب قيمتها الرائجة في محل وتاريخ امضاء سند المقابلة .

المادة ٣٣٣ - إذا لم تتعين قيمة البضائع والأشياء في سند مقابلة السكورة فيصير الباتها حينئذ من قالة البضائع ودفاترها وإذا لم توجد بها قوائم ولا دفاتر أيضاً فتقدر حينئذ وتقوم بحسب قيمتها الدارجة في المحل والوقت الذي شحنت فيها مع ما أعطى منها من رسم الجمرك وباقي المصاريف الواقعة لمعين نقلها إلى المركب .

المادة ٣٣٤ - إذا جرت السكورة أثناء رجوع السفينة من بلاد يتجر بها بالمقايضة فقط ولم يذكر في السند قيمة ما شحنت بها من البضائع والأشياء فتضم حينئذ مصاريف النقل على قيمة البضائع والأشياء المرسله مبادلة وتقدر قيمة تلك البضاعة والامتعة مهما بلغ مقدارها على هذه النسبة ويجري دفعها .

المادة ٣٣٥ - إذا لم يتمين وقت الخطر البحري وزمانه في مقابلة السكورة فيبتردى حينئذ وينتهي في الوقت والزمان الذي عين وخصص لمقولات الاستقراضات البحرية في المادة ( ٣١٩ ) المدرجة آنفاً .

المادة ٣٣٦ - الشخص الذي يكون ضمن مرة بضائع وأشياء بكامل قيمتها لا يمكن له أن يضمها ثانياً في ذلك الزمان ولاجل تلك المخاطر أيضاً وإذا فعل ذلك فيحسب كأنه لم يفعل إنما صاحب السكورة يمكنه أن يضم في كل حالة عند صاحب السكورة آخر الأشياء التي أجرى السكورة عليها والمضمن يمكنه أن يضم بدل السكورة ويسوغ أن يكون بدل السكورة الثاني أكثر أو أقل من البديل الأول .

المادة ٣٣٧ - لا يجوز أن يضم شيء عند ظهور محاربة على بدل سكورة حصلت عليه المقابلة في زمن السلم ولا أن يقلل بدل السكورة الذي حصلت عليه المقابلة في زمن الحرب عندما تحصل المصالحة أخيراً مالم يكن بين الطرفين مقابلة

بهذا الخصوص تماكس ذلك وإذا حصلت المقابلة في سبب العقد للسكورة على إمكانية ضم البذل أو تقليله ولم يتصرح ويتخصص مقدار الضم والتقليل يتعين ذلك حينئذ بمعرفة محكمة التجار والميزين بالنظر إلى الخطر الواقع والوقت والحال وشروط عقد المقابلة ( القوتدراتو ) .

المادة ٣٣٨ - إذا ضاعت وتلفت البضائع التي يكون وسبقها الرهان لحسابه في السفينة التي هو راكبها أو لحساب السفينة وكان قد أجرى ضمانها فيكون مجبوراً بأن يثبت لصاحب السكورة بأنه اشترى البضائع المذكورة ويبرم له بوليصة شحنها مضافة من تفرين من متقاضي الملاحين .

المادة ٣٣٩ - كل من يجري السكورة من الملاحين أو الركاب في الممالك العربية الحجازية يجبر بأن يسلم سند الشحن للامتعة التي أحضرها من الممالك الأجنبية إلى معتمدي الحكومة العربية في العمل الذي شحنها منه وإن لم يكن فإلى أحد معتمري تجار الحكومة العربية الحجازية أو إلى الحكومة المحلية .

المادة ٣٤٠ - إذا أظهر صاحب السكورة إفلاسه قبل نهاية الخطر البحري المشروط يكون للمضمن حق أن يطلب منه كفيلاً على إيفاء ما يجب على ذمته أو أن يفسخ أحكام المقابلة وكذلك إذا أفلس المضمن قبل أن يعطى بدل السكورة صلاحية أيضاً أن يطلب منه كفيلاً أو فسخ أحكام المقابلة على الوجه المحرر .

المادة ٣٤١ - لا يمكن السكورة على تولون البضائع الموجودة بالسفينة البحرية والتمتع البحري الحاصل منها وإذا جرى ذلك فيبعد كأنه لم يجر .

ولا الأرباح الملحوظة منها ولا أجرة الملاحين ومعايشهم ولا دراهم الاستقراضات

المادة ٣٤٢ - الأشياء التي يلزم بيانها في سند المقابلة من طرف المضمن إذا سكنت عنها أو أخبر عنها بالخلاف أو كانت فارقة عما هو معين في سند الشحن وعلى صاحب السكورة حقيقته حالها سواء كان لا يحصل خطر بقدر الدرجة التي يظهر وقوعها من هذا السكوت والافادة أو يحصل عن ذلك خطر آخر غير ذلك الخطر المظنون ولخطير تبطل عقد المقابلة أو عقده بشروط أخرى فحينئذ يعتبر سند المقابلة المنتظم كأنه لم يكن في حق صاحب السكورة وهذا السكوت الواقع والافادة المخالفة أو الفارقة يسقطان حكم السكورة وإن لم يحصل عندهما سبب يوجب خسارة الأشياء المضمونة وضياعها وتلفها .

## القسم الثاني

### فيما يجب على ذمة المضمنين وأصحاب السكورة

المادة ٣٤٣ - إذا حصل المدول عن السفر قبل بدء الخطر البحري بحسب المادة ( ٣١٩ ) فيفسخ عقد مقابلة السكورة ولو كان ذلك عن سبب من طرف المضمن ويسترد بدل السكورة إذا كان أعطى إنما يكون لصاحب السكورة حق بأن يأخذ في المائة نصف عن قيمة الأشياء المضمونة في مقام تضمين الضرر أو نصف بدل السكورة إذا بأقل من المائة واحد .

المادة ٣٤٤ - جميع ما يقع من الضائعات والخسارات على الأشياء المضمونة يعود على صاحب السكورة سواء كان ذلك من دواعي النوء أو الفرق أو الكسر أو التشييب أو الفسخ أو ما يقع بالضرورة من إبدال الطريق والسفر وإبدال المركب أو تحويلها أو القاء البضائع في البحر والحريق والضيغ والاعتصاب وتوقيف السفينة بأمر الحكومة وإعلان الحرب أو مقابلة الخصم بما فعله من الخصومة وغير ذلك من المهالك والمحاصرات البحرية .

المادة ٣٤٥ - الضائعات والخسارات التي تقع بسبب تغيير الطريق أو السفر أو المركب على غير اضطرار أو بسبب من شخص المضمن لا توجب ضرراً على السكورة بل إذا بدأ وقرع الخطر البحري لأجله ذاته فيكون قد اكتسب بدل السكورة أيضاً .

المادة ٣٤٦ - نزول القيم وتناقص المقدار والضائعات بسبب رداءة جنس الأشياء المضمونة وسقوطها مع ما يقع من الخسارات الناشئة بأسباب من أصحاب الأشياء ومستأجري السفينة وشاحيها جميع ذلك لا يوجب ضرراً ولا خسارة على صاحب السكورة .

المادة ٣٤٧ - صاحب السكورة غير مسئول عن ( بارثارية ) ريان السفينة وملاحيها يعني حيلهم وفسادهم وباقي نهمهم وفسادهم مثل بيع أو نقص البضائع بدعوى أنها أصيبت بكارثة مالم تكن حصلت المفاولة بعكس ذلك ومع هذا إذا كانت الأشياء المضمونة هي السعينة وكان الريان يملك السفينة بكاملها أو حصة منها ليستقط حكم المفاولة المذكورة بحسب مقدار حصته في المركب .

المادة ٣٤٨ - أجرة الأدليل والرفيق والأدلاء الذين يستخدمون في الموانئ، والإنهار وجميع الرسوم التي تنصل من السفينة وسقطها لا يلزم إيفائها من طرف صاحب السكورة مالم يكن وقع ذلك عن أسباب مجبرة .

المادة ٣٤٩ - يلزم أن يتصرح في سندات الشحن بالأشياء القابلة للتلف طبعاً كالحنطة أو الدوبان كالمخ والاشياء التي تفسخ كالسبل والخل وتبين أنها من ذلك الجنس وإلا فلا يكون صاحب السكورة مسئولاً عن خسارات وضائعات تعرض لهذه الأشياء مالم يكن المضمن لا يعلم جنس المشحون من البضائع حين تنظيم السند المذكور .

المادة ٣٥٠ - قضية السكورة إذا وقف على بضائع تشحن في السفينة ذهاباً وإياباً ثم من بعد وصول السفينة إلى المحل المطلوب ذهاباً إليه عادة بدون وسق أو وسقت لكن لم يكن شحنها كاملاً فيكون لصاحب السكورة حينئذ حق أن يأخذ ثلثي الخرج الذي حصلت المفاولة عليه فقط مالم يكن هناك مفاولة بعكس ذلك .

المادة ٣٥١ - إذا جرت عقود مفاولة السكورة على مبلغ يزيد عن قيمة الأشياء الموسوقة بالسفينة وتحقق بأن ذلك كان من نوع الحيل والسمائس من طرف المضمن فيحينئذ يكون عقد المفاولة المنظم له كأنه لم يكن .

المادة ٣٥٢ - إذا لم يكن في قضية السكورة المذكورة حيلة ولا دسيسة من المضمن فيراعى حينئذ سند عقد المفاولة المنظم ويعتبر بقدر القيمة الذي قررت لوسق برضا الطرفين والا فتقدر بمعرفة أهل الخبرة ويضخ فيما زاد عن ذلك وإذا ضاعت الأشياء المذكورة ونلفت فيتخصص من الضرر الواقع لكل واحد من أصحاب السكورة بنسبة مقدار المبلغ الذي يكون ضمنه ولا يمكنهم مع ذلك أن يستحصلوا بدل السكورة المبلغ الزائد عن قيمة الأشياء بل يكون لهم حق أن يأخذوا التضمينات المصرحة والمبينة في المادة ( ٣٤٣ ) المذكورة آنفا .

المادة ٣٥٣ - إذا وضعت عدة مقاولات سكورة على شحن واحد بدون وقوع حيلة ولا دسيسة وكانت قيمة الأشياء المذكورة بكاملها تضمنت بعقد المفاولة الاول فحينئذ يراعى عقد هذه المفاولة ويعتبر وتبرأ ذمة أصحاب السكورة الذين امضوا الباقي ويكون لهم حق بأن يأخذوا تضمينا بموجب المادة ( ٣٤٣ ) أما إذا لم تكن قيمة الأشياء المرسوفة تضمنت تماما بعقد المفاولة الاول فحينئذ يكون أصحاب السكورة مسئولين بالتبعة عن زيادة قيمتها بحسب ترتيب تأريخ عقد مقاولاتهم ( يعني كوندراتهم ) .

المادة ٣٥٤ - إذا كان الوسق بقدر ما تضمن وضاع جانب منه وبقي جانب آخر فحينئذ يعطى من طرف جميع أصحاب السكورة قيمة طمان ما ضاع على نسبة ما يهيب حصة كل واحد منهم .

المادة ٣٥٥ - السكورة تكون عن البضائع التي تشحن بالسفن التي يتصرح عددها وتعين أسماؤها وبين أيضا مقدار ما يضمن لكل واحد منها وإذا كان الوسق شحن بواحدة أو عدة منها فقط فحينئذ يكون صاحب السكورة مسئولاً بمقدار ما ضمنه على كل واحدة من السفن التي شحنت البضاعة بها ولو ضاعت جميع السفن المشروطة ويكون له حق بأن يفسخ قوندراتو السكورة ويستحصل التضمين المسطر في المادة ( ٣٤٣ ) المذكورة آنفا .

المادة ٣٥٦ - إذا كان الرهان مأذونا بأن يدخل الى جيلة أساكل لكي يبدل وصقه أو يكمله فلا يكون حينئذ صاحب السكورة مسئولاً عما يقع من الضائعات والتلفيات حاله تكن الاتيئة المضمونة موجودة داخل السفينة أو وضعت في الفلاكل لأجل ايصالها للسفينة أو اخراجها من السفينة الى البر ما لم يكن ثمة مداولة بعكس ذلك .

المادة ٣٥٧ - إذا كان السكورة لوحت مبيع يتخلص أصحاب السكورة عند ختام ذلك الوقت عينه وحينئذ يمكن للمضمن أن يضمن بضائعه جديدا عن اخطار يمكن وقوعها في المستقبل .

المادة ٣٥٨ - المضمن إذا أرسل السفينة الى محل أبعد من المحل المعين والمخصص في القوندراتو يتخلص حينئذ صاحب السكورة من المسئولية لو كان المحل المعين هو على طريق ذلك المحل البعيد ويحق له أن يتقاضى أيضا بدل السكورة أما إذا كان ذلك الى محل أقرب من المحل المقاول عليه فتجري شرائط السكورة بالتام .

المادة ٣٥٩ - إذا وضعت السكورة بعد أن تلقت البضائع الموسومة وضاعت أو وصلت إلى المحل المشروط وعلم المضمن بأنها تلقت وضاعت أو أن صاحب السكورة لم يعلم بأنها وصلت أو حصل الظن بالغالب بأنه يمكن أن يتصل بالمضمن علم عن ضياعها وتلفها أو لصاحب السكورة بأنها وصلت لمحلها قبل أن يضعها امضاءهما على القوندراتو فحينئذ تكون السكورة المذكورة في حكم الملقاة .

المادة ٣٦٠ - إذا فقدت السفينة أو تلفت وتحقق بأنه يمكن أن يصل من المحل الذي تلقت فيه أو الذي وصلت إليه ذو الذي يصل إليه علم بتلفها إلى المحل الذي ينظم به عقد المقاولاة السكورة قبل توقيعه يحصل حينئذ الظن بالغالب المذكور في المادة السالفة .

المادة ٣٦١ - إذا وضعت السكورة على حالي الخبر الجيد أو الردي فلا يعتبر حينئذ الظن بالغالب المسطر في المواد السالفة ولا يفسخ القوندراتو المذكور مالم يثبت بأن المضمن علم بضياع تلك الأشياء المضمونة أو وصل الخبر لصاحب السكورة عن وصول السفينة إلى محلها قبل امضاء العقد يعنى القوندراتو .

المادة ٣٦٢ - إذا ثبت على المضمن الكيفية التي سبق ذكرها في مادة ( ٣٦١ ) المذكور أعلاه فحينئذ يحكم عليه بأن يعطى خرج السكورة إلى صاحب السكورة مضاعفا وإن ثبت ذلك على صاحب السكورة فيعطى هو كذلك بدل السكورة إلى المضمن مضاعفا وعدا عن ذلك ينظر في محاكمتها الجزائية لكي يترتب جزاؤها بحسب احكام قانون الجزاء .

## القسم الثالث

### فيما يختص بترك الأشياء المضمونة

المادة ٣٦٣ - إذا غرقت السفينة بسبب نائبة بحرية أو نشبت على البر وكسرت أو صارت بحالة لا تصلح للسفر أو اختصبت من طرف الاعداء والقرصان أو ضبعت من جانب دولة أجنبية أو توقفت قبل ابتداء السفر بأمر الحكومة العربية العجازية أو كانت الأشياء المضمونة عدمت أو تلفت وكان مقدار الضائعات والخسارات يساوى أقل ما يكون ثلاثة أرباع مقدار المبلغ الذي تضمنت به فيمكن حينئذ بأن تترك تلك الاموال والأشياء المضمونة من طرف صاحبها لحساب السكورة وإنما لا يجوز ترك السفينة ولا البضائع مالم تظهر الاخطار البحرية بحسب الاحكام المبينة في المادة ( ٣٦٩ ) .

المادة ٣٦٤ - كامل الخسارات والضائعات عن الخسارات والضائعات المحررة في المادة السابقة تعد بحرية وبحري تسويتها فيما بين المضمنين وأصحاب السكورة بحسب ما يتراءى لهم من المنافع الذاتية .

المادة ٣٦٥ - ترك الأشياء المضمونة بلا شرط لا يشمل غير هذه الأشياء المضمونة والموجدة بحالة الخطر أما ما يزيد عنها فلا يشمل ذلك .

المادة ٢٦٦ - ترك الأشياء إلى أصحاب السكوتة يلزم أن يجري في ظرف ستة أشهر أو سنة أو سنتين بحسب المحلات التي ستذكر فيما يأتي وهو أنه إذا ضاع المركب وتلف في موانئ أو سواحل أوروبا أو آسيا أو أفريقيا وفي البحر الأسود والبحر الأبيض فيجوز ترك السفينة أو حمولتها المضمونة في ظرف ستة أشهر اعتباراً من يوم وصول خبرها إلى المضمن أو من اليوم الذي يرد له فيه خير إرسال السفينة إلى الأساكن والمحلات السالفة الذكر إذا غصبت أو ضبطت هناك أيضاً .

أما إذا كانت السفينة ضاعت وتلفت أو غصبت وضبطت في الجزر والسواحل الكائنة في أسور وقناري وماري وغربي أفريقيا وشرقي أمريكا ففي ظرف سنة واحدة من حين العلم بضياعها وإرسالها لتلك المحلات وإذا ضاعت السفينة أو ضبطت في باقي المحلات البعيدة من الأرض ففي ظرف سنتين من العلم بضياعها وإرسالها إلى تلك الأطراف ثم من بعد مرور هذه المدات لا يعود يقبل التخلي الذي يقع عنها من جانب المضمنين .

المادة ٢٦٧ - كلما يقع من الأخطار الموجبة لترك الأشياء المضمونة أو بعد من النكبات البحرية ويمود على أصحاب السكوتة يكون المضمن مجبوراً بأن يبلغ خبره رسمياً إلى أصحاب السكوتة في ظرف ثلاثة أيام من وصوله إليه .

المادة ٢٦٨ - إذا انقضت المدات المبينة فيما يأتي بدون أن يؤخذ خبر أصلاً عن السفينة بعد قيامها وسفرها أو بعد اليوم المبين في الخبر الأخير الوارد عنها فيمكن حينئذ للمضمن أن يترك الأشياء التي ضمنها إلى أصحاب السكوتة ويطلب تضميناتها المشروطة بدون أن يجبر على إثبات ضياع السفينة وهذه المدات تكون ستة أشهر للسفريات القصيرة التي تقع من إحدى موانئ الممالك العربية الحجازية الأخرى منها أو إلى موانئ أو سواحل أوروبا وآسيا وأفريقيا والبحر الأسود والبحر الأبيض أو منها إلى هذه الجهات وسنة للأسفار التي تقع من البلاد العربية إلى سواحل أسور وقناري وماري وبقية الجزائر الكائنة في سواحل غربي أفريقيا وشرقي أمريكا ومنها إلى البلاد العربية وسنة ونصف أيضاً للأسفار التي تقع من الممالك العربية إلى باقي البلاد البعيدة ومنها إلى هذه الأطراف أما إذا كان السفر فيما بين اسكتين خارجتين عن الممالك العربية فحينئذ تكون المدة بقدر إحدى المدات المحررة بحسب زيادة قرب هذه الموانئ لأي ميناء أو محل كان من الموانئ المذكورة سابقاً ويكتفي على أي حال كان من المضمنين ليجري لمر الترخ بحينه على أنه لم يرد له أصلاً خبر لا رأساً ولا بالواسطة عن السفينة المضمونة أو البضائع المضمونة الموسومة فيها مالم يثبت عكس ذلك من طرف أصحاب السكوتة ويحق للمضمن من بعد انقضاء المدات المذكورة التخلي عن الأشياء مع طلب حقه من السكوتة غير أنه يرفع دعواه هذه لحين ختام المدات المبينة في المادة (٢٦٦) فقط .



المادة ٣٦٩ - إذا وضعت السكورة لوقت محدود فتعتبر حينئذ السفينة بعد انقضاء المدات المعينة في المادة السابقة للاستفاد القصيرة والطويلة بأنها ضاعت ضمن مدة السكورة فتكون قضية الترك بحكم مالم يكن ويلزم حينئذ برد ما قد اعطى من التضمينات لأجلها مع ربحه النظامي .

المادة ٣٧٠ - الاسفار التي تقع خارج بوغاز جبل طارق وفي جميع سواحل جزائر أوروبا وأفريقيا وآسيا الكائنة في البحر المحيط والجزائر الكائنة في شمال أمريكا وجنوبها وأطرافها والاستفاد التي تقع منها الى هذه الجهات تعد من الاسفار المدبسة .

المادة ٣٧١ - المضمن يمكنه اذا شاء ان يبين في ورقة قضية التبليغ التي سبق ذكرها في المادة ( ٣٦٧ ) المحررة آنفاً بأنه يريد اجراء قضية الترك حالاً ويطلب من صاحب السكورة ان يعطيه التضمينات المشروطة اعطائها في ظرف المدة المعينة بعقد المفاولة ( الكوندراو ) أو أنه يريد اجراء الترك بظرف المسدات المقررة نظاماً .

المادة ٣٧٢ - يجبر المضمن عند اجراء الترك على ان يعطى بياناً بجميع السكورات التي عملها بالذات أو بالواسطة أو التي امر باجرائها على السفينة أو البضائع مع المبالغ التي اخذها قرصاً بحرية والا فتعطي حينئذ المدة التي يلزم اعتبارها من تاريخ قضية الترك لأجل تحصيل ما يلزم من التضمينات على تاريخ بيان الخصوصات المذكورة وتتوقف الى ذلك الحين انما لا يلزم لأجل ذلك تعديده المدة المعينة لتقديم عريضة قضية الترك .

المادة ٣٧٣ - اذا بين المضمن الخصوصات المذكورة بطريق الحيلة فلا يمكنه حينئذ ان يستفيد من السكورة بل يجبر فضلاً عن ذلك على اعطاء المبالغ التي يكون استقراضها قرصاً بحرية ولو كانت السفينة ضاعت أو غصبت أو ضبطلت .

المادة ٣٧٤ - اذا غرقت السفينة أو تسببت على البر فكسرت فعينئذ يجبر المضمن بأن يصرف جهده على تخليص الأشياء التي غرقت بشرط اقتضائه على اجراء امر الترك في وقته ومحلّه ويكون له حق بأن يستحصل مصاديق التخليص بقدر قيمة الأشياء المخلصة عندما يؤمن عليها بمد حلفه اليمين .

المادة ٣٧٥ - اذا لم يذكر القوندراو ( المفاولة ) وقت اعطاء المبالغ المضمونة فعينئذ يكون صاحب السكورة مجبوراً بأن يعطى المبالغ المذكورة في ظرف مرور ثلاثة أشهر من ايلاع قضية الترك وان لم يعطها فيكون حينئذ مجبوراً بأن يعطى بعد ذلك ربحها النظامي أيضاً وتعتبر الأشياء المتروكة في مقام رهن على ديونه هذه

المادة ٣٧٦ - يبلغ المضمن الى صاحب السكورة السندات وباقي الأدوات التي تثبت الشحن ووفوع الضائعات قبيل أن يدعى عليه لكي يستحصل منه المبالغ المضمونة .

المادة ٣٧٧ - يمكن صاحب السكورة أن يبادر أيضاً لاثبات ما يخالف المواد والرقوعات التي تحويها السندات والأوراق السالفة الذكر غير أنه في حال صدور القرار على إحضار أوراقه ودلائله المختصة بذلك إذا كان المضمن يقدم كفيلاً على أن يعيد أخيراً المبالغ التي طلبها فيحكم حينئذ على صاحب السكورة بأن يعطى حالا المبالغ المذكورة موقتاً والكفيل المرقوم يخلص من الكفالة إذا لم تحصل الدعوى من طرف صاحب السكورة تحد مرور أربع سنين اعتباراً من يوم الكفالة .

المادة ٣٧٨ - إذا تبينت قضية التروك على الوجه المبين أعلاه وقبلت أو حكم بها فتصير الأشياء المتروكة عائدة إلى صاحب السكورة اعتباراً من تاريخ تركها كما أنه إذا تأخر مجيء السفينة أو البضائع والأشياء المتروكة له بعد تركها فلا يمكنه أن يجعل ذلك عذراً أو علة لتخليص من إعطاء المبالغ المضمونة .

المادة ٣٧٩ - نولون البضائع والأشياء المستخلصة يترك أيضاً مع ترك السفينة ولو كان معطى مسجلاً ويصير مختصاً بالسكورة على أن لا يطرأ بسبب ذلك خلل على حقوق أصحاب الفرض البحري وأجرة ملاحي السفينة ومساكنهم أثناء السفر مع المصاريف الواقعة .

المادة ٣٨٠ - إذا ضبطت السفينة وتوقفت من طرف إحدى الدول فيكون حينئذ المضمن مجبوراً بأن يبلغ القضية إلى صاحب السكورة بطرف ثلاثة أيام من أخذه الخبر عنها . وأما إذا كانت الأشياء المضبوطة ضبطت وتوقفت في بحر أوروبا أو في البحر الأبيض أو في بحر البلطيق فيمكن حينئذ تركها إلى صاحب السكورة بطرف ستة أشهر . وإذا كان ذلك في محلات بعيدة عن هذه المحلات ففي مرور ستة واحدة ومبدأ هذه المدات يعتبر من تاريخ تبليغ خبر الضبط والتوقيف له . أما إذا كانت الأشياء المضبوطة هي مما يتلف فنزل حينئذ المدات المذكورة إلى شهر ونصف في الحالة الأولى وإلى ثلاثة أشهر في الحالة الثانية .

المادة ٣٨١ - المضمنون مجبورون على كل حال بأن يصرفوا جدهم بقدر ما يمكنهم لأجل استخلاص الأشياء المضبوطة في ظرف المدات المينة والمبينة في المادة السابقة كما وأن أصحاب السكورة مأذونون أيضاً بأن يقوموا بكل ما يقتضي من الأعمال لأجل تخليص هذه الأشياء سواء على أفراد منهم أو بالاتفاق مع المضمنين .

المادة ٣٨٢ - إذا حتمت السفينة على البر ثم أمكن تفريغها وإصلاحها بحالة يمكن معها أن تصل إلى المحل المشروط ذهابها إليه فلا يسوغ تركها إلى صاحب السكورة بدعوى أنها غير صالحة للسفر مالم تتجاوز مصاريف إصلاحها ثلاثة أرباع المبلغ الذي تضمنت به ، أما إذا أصححت على الوجه المذكور فحينئذ لا يضيع حق المضمنين عن أن يتحصلوا من أصحاب السكورة المصاريف والآخرى والخسائر التي تنشأ من جنوحها على البر .

المادة ٣٨٣ - إذا تبين لمعرفة أهل الخبرة عدم قابلية السفينة للسفر فيكون حينئذ الشخص الذي ضمن وسقها مجبوراً بأن يبلغ ذلك صاحب السكورته بظرف ثلاثة أيام من إطلاعه على الخبر .

المادة ٣٨٤ - يجبر الربان في تلك الحالة بأن يسمى ويبدل الفيرة بمداركة سفينة أخرى بوجه السرعة لكي يقل إليها البضائع الموضوعة معه ويوصلها إلى المحل المشروط إيصالها إليه .

المادة ٣٨٥ - إذا شحنت البضائع المذكورة في سفينة أخرى حسبما ورد في المادة السابقة فإن الإخطار والخسائر التي ترتب على الأمتعة المذكورة في تلك السفينة أيضاً تحين وصولها وتفرغها في المحل المشروط إيصالها إليه تعود على صاحب السكورته .

المادة ٣٨٦ - كذلك متى شحنت البضائع في سفينة أخرى على الوجه المقرر يكون صاحب السكورته مجبوراً أو ضامناً بأن يفي خسائر البضائع المذكورة واضرارها ومصاريف تفرغها وأجرة مخازنها ومصاريف تحميلها ثانياً : مع جميع ما يقع المصاريف في سبيل تخليصها بقدر المبلغ المضمون .

المادة ٣٨٧ - إذا لم يجد الربان سفينة أخرى لكي يشحن بها البضائع وينقلها إلى المحل المشروط إيصالها إليه في ظرف المدة المقيمة في المادة ( ٣٨٠ ) المسطرة ألفاً فيمكن حينئذ للمضمن أن يترك ذلك بظرف المدة المقيمة في المادة ( ٣٦٦ ) ابتداء من القطع المدة المقيمة لأجل شحن البضاعة في سفينة غيرها .

المادة ٣٨٨ - الأشياء المضمونة إذا اغتصبها اقرصان وما أمكن للمضمن أن يخبر صاحب السكورته حينئذ يمكنه أن يخلصها بإعطاء بدل عنها بدون أن ينتظر الحصول على أمر أو رخصة منه إنما يكون مكلفاً بأن يبلغه حالاً عندما تسمح له الفرصة عن المبلغ الذي يكون قد تساوى مع القرصان عليه وأجبر على إعطائه لهم لأجل تخليصها .

المادة ٣٨٩ - عندما تبلغ الكيفية لأصاحب السكورته على هذا الوجه فيكون مخيراً بأن يقبل إذا شاء هذه التسوية لحسابه أو أن يرفضها وما يختاره من أحد هذين الوجهين يجبر على أن يخبر به رسمياً للمضمن في ظرف ( ٢٤ ) ساعة من تبلغ قضية المساواة له وإذا بان قبول قضيته المساواة لحسابه فيكون مجبوراً حينئذ بأن يعطى حالاً الحصاة التي أصابت الأشياء المضمونة من بدل التخليص بحسب شرائط التسوية وبعد ذلك تظل أخطار تلك السفرة عائدة عليه بموجب عقد مقالة السكورته ( فوندراتو ) وإذا لم يعلمه في المدة المذكورة عما يختاره من هذين الوجهين فيعتبر حينئذ بأنه لم يقبل أمر المساواة لحسابه .

## الفصل الثاني عشر

### فيما يختص بالخسارات البحرية

#### القسم الأول

#### في كيفية الخسارات البحرية وأنواعها وبيان تسويتها

المادة ٣٩٠ - جميع ما يقع من ابتداء المدة المعينة للاخطار البحرية في المادة (٣١٩) المطرة آنفاً الى حين نهايتها من كل أنواع الخسائر والأضرار التي يمكن وصولها للسفينة والبضائع الموضوعة بها وجميع ما يقع بصورة فوق العادة من المصاريف سواء على السفينة الوسطى معاً أو على كل منها أفراداً يعد من الخسارة البحرية .

المادة ٣٩١ - الخسارة البحرية نوعان يطلق على أحدهما جسيم وعلى الآخر اعتيادي وحسوبي .

المادة ٣٩٢ - إذا لم توجد مفاولان خصوصية فيما بين الطرفين تجري تسوية الخسارات البحرية تطبيقاً للأحكام والشرائط المبينة فيما يأتي :

المادة ٣٩٣ - الخسارات البحرية العمومية تقسم لغرامة على جميع الأمتعة المشحونة وعلى نصف المركب ونصف التولون وعلى الأمتعة المطروحة في البحر لأجل نجات السفينة وممتلكاتها بحسب قيمة كل واحدة من ذلك أما الخسارات البحرية الخصوصية فهي ما يترتب من الخسائر والأضرار أو يقع من مصاريف فوق العادة على أي شيء كان وهي تعود على صاحب ذلك الشيء فقط .

المادة ٣٩٤ - الخسارات البحرية العمومية هي :

أولاً - ما يعطى للفرسان من النقود وباقي الأشياء بطريق التسوية لأجل تخليص السفينة والبضائع المشحونة بها من بينهم .

ثانياً - الأشياء التي تطرح في البحر لأجل السلامة العمومية أو لمنفعة السفينة وحمولتها جميعاً .

ثالثاً - ما يقع أو يكسر مخصوصاً بذلك الغاية أيضاً والصواري والقلوع وباقي معدات السفينة وألاتها .

رابعاً - كذلك ما يترك للنائية المذكورة أيضاً من الباطرات وطواقم الجبال والأمتعة

خامساً - الأضرار والخسائر التي تترتب عن طرح الأشياء في البحر على ما يبقى في السفينة من الأمتعة .

سادساً - الخسائر الواقعة قصداً على السفينة لأجل تسهيل طرح الأشياء في البحر وتخفيف السفينة وتخليص البضائع وتفريغ المياه التي تكون دخلت الى السفينة مع ما يمرض من التلغات على الأمتعة بسبب هذا العمل .

- سابعاً - ما يصرف من الغواصين على أطباء وجراحين ونفقات وتضمينات لأشخاص يوجدون داخل السفينة ويجرحون أو يعطون بمصادمة الأعداء لأجل محافظتها .
- ثامناً - التبدل الذي يعطى لأجل تخليص اثنين يوصلون إلى البر أو البحر أو السفينة أو السفينة أو سفنها ويلقى الأعداء عليها القبض أو يؤسرونهم سواء كان التبدل أعطي منهم أو من غيرهم .
- ثامساً - أجرة الملايين ومصاريف مأكولاتهم أثناء توقيف السفينة بعد ابتداء سفرها عندما تؤخذ بأمر دولة أجنبية أو توقف لربوع محاربة مالم تتخلص السفينة مع حمولتها من ممتلكاتها المتبادل مالم تكن السفينة مؤجرة متساهرة ومجيرة بأن تعطى شيئاً لأجل التولون ينقضي المادة ( ٢٧١ ) .
- عاشراً - مصاريف إصلاح وترميم التخريبات الواقعة بالسفينة بالقصد والرضا لأجل السلامة العمومية وكذا أجرة الأدلاء مع ما يصرف عند دخول السفينة إلى إحدى الموانئ وخروجها منها عندما يجبر على ذلك ضرورة لكي تتخلص من تهلكة قريبة ، أما من النور ومطاردة الأعداء لها بقصد ردي مع ما يقع من مصاريف التعرّيج بقصد تخفيفها لكي تدخل إلى إحدى الموانئ أو إلى خليج أو إلى نهر بسبب من تلك الأسباب .
- الحادي عشر - مصاريف إخراج البضائع المشحونة إلى البر لأجل إصلاح وترميم الأضرار الواقعة بالقصد والرضا لأجل السلامة العمومية وأجر المخازن ومصاريف تحميلها ثانياً إلى السفينة .
- الثاني عشر - ما يصرفه الربان عندما يطلب استرجاع السفينة وحمولتها إذا كانت ضيطة وتوقفاً واحداً أو أرسلت .
- الثالث عشر - ما يقع من المصاريف لأجل تنشيب السفينة على البر قصداً خوفاً من ضياعها تماماً أو القاء القبض عليها ثم إخراجها أخيراً إلى البحر مع الإصرار والخسائر التي تنترتب عليها وعلى سفنها أجمالاً أو الفرادة .
- الرابع عشر - وحاصل الأمر كلما يترتب عند حدوث الخطر من الخسائر والمضرات التي تقع بالقصد والرضا على السفينة وشحناتها في أثناء مدة التهلكة لأجل منفعة السفينة وشحناتها والسلامة العمومية بموجب مضبطة تنظم لدى المذاكرة من طرف الربان والملاحين تحتوي أسباب ذلك وعمله وكذلك كلما يقع من الخسائر بسبب التهلكة المذكورة مع ما ينشأ من المصاريف في تلك الحالة .
- المادة ٢٩٥ - أما الخسائر البحرية الخصوصية فهي :
- أولاً - الخسائر والأضرار التي تنترتب سواء كان من رداءة السفينة وعطل شحنها منذ قبل أو من النور والضبط والاعتصاب والفرق والتنشيب والعمود قضاء على البر .
- ثانياً - ما يقع من المصاريف لأجل استخلاص السفينة وحمولتها وسلامتها .
- ثالثاً - ما يقع من الضمانات والخسائر من جهة القلوع والأسوارى وطواقم الحبال والفلائك بسبب النور وباقي الثوابت البحرية .

رابعاً - مصاريف الدخول لأحدى الموانئ، ضرورة سواء كان ذلك لأجل مداورة  
مأكولات أو أخذ ماء أو مصير تسيب عن ضرر وقع بقضاء على صورة من الصور .  
خامساً - مصاريف المأكولات والأجر التي تعطى الى الملاحين في مدة تعبير  
السفينة عندما تكون مستأجرة على سفرة تامة وخطبت أثناء سفرها وتوقفت بأمر  
أحدى الدول .

سادساً - جميع ما دفع من الخسارات والتلفيات والمصاريف من شحن السفينة  
وسفرها الى حين وصولها لمحلها وتفريغها سواء على السفينة أو على وسقها فقط .  
المادة ٣٩٦ - الخسارات المترتبة على البطائح المتشحونة بسبب عدم اغلاق  
الريان لغرف الركاب والفلقات وباقي النوافذ التي تكون على ظهر المركب أو عدم  
ربط غيمة السفينة أو عدم جودة الحبل المستعملة لأجل شحن السفينة وتفريغها  
وجميع ما يقع من باقي النوائب باحتمال الريان أو البحرية ولئن كان يعد ذلك من  
الخسارات البحرية الخصوصية ويمود على أصحاب المتاع رأساً إلا ان أصحاب  
المتاع يكون لهم صلاحية الادعاء على تضمن أضرارهم وخسائرهم من الريان  
والسفينة والنولون .

المادة ٣٩٧ - انما يعطى من الأجر الى الأدلاء والرفقاء لأجل دخول السفينة الى  
ميناء أو نهر أو خروجها منها مع خرج الأثارات التي توضع لدى الفحص وعلى  
اللابورت والبراميل والسلاسل والأوتاد والفئارات ورسم المرسى وباقي الرسومات  
السرية مما يكون برخصة من السفينة لا يعد من الخسارات البحرية وانما هو  
عبارة عن مصاريف نفوذ على السفينة .

المادة ٣٩٨ - اذا اصطدمت سفينتان مع بعضهما وحدث ذلك فضاء بحراً  
فبالخسارة التي تشرب على ذلك لا نسترد من أحد ما أصلا بل ترجع على السفينة  
المتضررة . اما اذا وقع ذلك بسبب تقصير أحد رباني السفينتين فتعطي حينئذ  
الخسارة الحاصلة من طرف الريان الذي هو أصل السبب . واذا كان ذلك ناشئاً  
عن تقصيرات منها كلاهما أو كان مجهولاً من كان منها السبب فحينئذ تعتبر  
قيمة كل من السفينتين مقياساً وتأخذ من كل منها مصاريف التعمير بحسب  
قيمه وعندما تقع هاتان الفئرتان الأخيرتان يكشف فيها عن الضرر الحاصل  
ويتقدر بمعرفة أهل الخبرة .

المادة ٣٩٩ - استدعاء الخسارات البحرية اذا كانت عمومية لا يقبل مالم  
يتجاوز في المائة واحد من قيمة السفينتين مما وشحنها واذا كانت من الخسارات  
الخصوصية فكذلك لا تقبل العريضة مالم تتجاوز في المائة واحد عن قيمة الأشياء  
التي رقت عليها الخسارة .

المادة ٤٠٠ - اذا أدرج في قودراته السكوتية شرط البراءة من الخسارات  
فيخلص حينئذ أصحاب السكوتية من الخسارات العمومية والخصوصية ما عدا  
القضايا التي هي مدار لقضية الترك فالمضمنون ماذنون في مثل هذه الحالة  
يطلب ما يختارونه في قضية الترك أو تضمن الخسارات .

## القسم الثاني

فيما يختص بطرح البضائع في البحر وتقسيم الخسائر الجسيمة العمومية غرامة

المادة ٤٠١ - إذا اضطر الربان بأن يطرح مقدار من وسق السفينة في البحر وأن يقطع سواربة وغمنة أو يتروك قاطراته أو أن يتخذ تدابير من التدابير التي هي فوق العادة لأجل السلامة العمومية من النوء أو من مطاردة الأعداء وكان يوجد في السفينة ممن لهم علاقة في الشحن فيأخذ رأيهم ورأي المتقدمين بين الملاحين في ذلك وإذا حصل اختلاف في الآراء فيرجح حينئذ رأيه ورأي المتقدمين من الملاحين وينتسب بأجراء المقضى على ذلك الوجه .

المادة ٤٠٢ - إذا أوجب الحال طرح أشياء في البحر فيطلى الربان حينئذ بقدر الممكن ما كان أقل لروما أو أقل حملا وأخف ثمتا من الأشياء الموجودة أولا فأولا ثم بعد ذلك يبقى الأشياء التي يختارها مما يوجد على الظهر بعد أن يأخذ فيها رأي المتقدمين من الملاحين .

المادة ٤٠٣ - يجبر الربان متى ساعده الوقت بتنظيم مضبطة تتضمن المذاكرة التي جرت والقرار المعطى بالخصوص المذكور وتكون هذه المضبطة حاوية أولا : أسباب طرح الأشياء في البحر . ثانيا : التصريح عن الأشياء المطروحة في البحر أو التي تضررت . ثالثا : توقيع الأشخاص الذين أعطوا رأيا في ذلك واختتامهم على المضبطة وإذا وجد من يستنكف عن الامضاء فيوضح أسباب استنكافه وبعد أن تنظم المضبطة على هذا الوجه يجري قيدها في دفتر اليومية .

المادة ٤٠٤ - عندما تعمل السفينة إلى أول ميناء تدنو منه يجبر الربان بأن يؤيد صحة الوقوعات المسطرة في المضبطة المذكورة المقيدة في دفتر يومية السفينة ويؤمن عليها بيمين السلطة الميينة في المادة الآتية :

المادة ٤٠٥ - دفتر مفردات الضائعات وما يقع من الخسائر ينظم في محل تفريغ السفينة يسمى وغيرة الربان ومعرفة أرباب الخبرة فإذا كان المحل المذكور هو من الممالك العربية الحجازية فتعين أرباب الخبرة من جانب محكمة التجارة وإن لم يوجد فينصبون من طرف مجلس البلدية وإذا كان من الممالك الأجنبية فيعينون من جانب معلمي الحكومة العربية الحجازية وإن لم يكن موجوداً فمن جانب الحكومة المحلية .

المادة ٤٠٦ - تقدر أثمان الأشياء المطروحة في البحر والخسائر الواقعة بحسب قيمتها الجارية في المحل الذي أفرغت فيه السفينة وجنس البضائع المطروحة في البحر وأنواعها ينبت بإبراز صفات الشحن والغوام وفي الأوراق الموجودة التي تصلح للاحتجاج .

المادة ٤٠٧ - أهل الخبرة المعينون لأجل تقدير هذا الشئ يرتبون دفتر توزيع وتقسيم البضائعات والخسارات ويجري التقسيم غرامة على جميع الأشياء المطروحة في البحر والمتروكة والمتخلص مع نصف السفينة ونصف نولونها بحسب قيمة كل منهما في محل تفريخ السفينة .

المادة ٤٠٨ - يحكم بتنفيذ دفتر التوزيع غرامة وتجرى تسويته من طرف المحكمة التجارية وإن لم يكن فمن طرف مجلس البئدة وإذا كان في المالك الأجنبية فمن طرف المعتد العربي وإن لم يوجد فمن طرف الحكومة المحلية .

المادة ٤٠٩ - إذا كانت أجناس البضائع المشحونة وأنواعها غير معينة في سند الشحن على وجه الصحة وتزيد قيمتها أيضاً عن المقدار المبين وكانت البضائع المرقومة قد تخلصت فتكون الحصص من تقسيم الغرامة بحسب قيمتها الصحيحة وإذا كانت تلفت فتعطي بدلاتها بحسب أجناسها وأنواعها المبينة في سندات الشحن وإذا كانت البضائع المذكورة دون النوع المبين في سندات الشحن وتخلصت فيجوز بحسب نوعها المبين في السند وإذا كانت طرحت في البحر أو أعطيت فتعطي به لأنها بحسب قيمتها الصحيحة .

المادة ٤١٠ - المهات الحربية والمؤنة التي تكون لأجل محافظة السفينة ومعبشة الملاحين مع ملابسهم وملابس الركاب لا تدخل في التقسيم لأجل ضمان البضائع المطروحة في البحر أما باقي الأشياء فتدخل بالغرامة بأجمعها .

المادة ٤١١ - الأشياء التي يوجد بها سند شحن أو علم وخبر من الريان أو لا تكون معينة في مانيفستو السفينة تسمى دفتر قيد الشحن إذا طرحت في البحر فلا تعطي أثباتها إنما إذا تخلصت فتدخل في غرامة الخسارات البحرية .

المادة ٤١٢ - الأشياء الموسوقة على الظهر ( الكورته ) إذا تخلصت فتدخل في الغرامة وإذا طرحت في البحر وتلفت من طرح الأشياء في البحر فلا يمكن لأصحابها أن يطلبوا تسويتها فيما عدا السياحة القصيرة بل يمكنهم أن يطلبوا تضمينها من الريان بحسب أحكام المادة ( ١٩٣ ) .

المادة ٤١٣ - الخسائر التي تعرض على السفينة بسبب طرح الأشياء في البحر إذا كانت وقعت لأجل تسهيل أمر الطرح فتساوى غرامة .

المادة ٤١٤ - كما أنه يمكن تخليص السفينة بواسطة طرح الأشياء في البحر لا يبقى حينئذ محل للغرامة أصلاً كذلك لا يدخل ما كان تخلص من هذه الأشياء في الغرم لأجل تضمين الأشياء التي طرحت في البحر أو التي خسرت .

المادة ٤١٥ - إذا تخلصت السفينة بواسطة طرح الأشياء في البحر وبقيت مداومة على السفر وأخيراً غرقت وتلفت فحينئذ يدخل ما تبقى من أشياء نقت في الغرم بحسب قيمته وهو في حاله الحاضرة بعد تنزيل مصاريف تخليصه لأجل تضمين الأشياء المذكورة .

المادة ٤١٦ - إذا تخلصت السفينة أو شحنها بواسطة قطع ركس ألانها ومعداتها أو بإيقاع خسارة أخرى ثم ضاعت أخيراً البضائع المشحونة بها وتلفت.



أو غصبت ونهبت فلا يحق للريان بأن يطلب من أصحاب البضائع أو صاحبها ومسئوليتها حصة من الغرامة المختصة بالتصاريح المذكورة آنفاً .

المادة ٤١٧ - إذا ضاعت البضائع المشحونة بسبب من وقع أصحابها ومسئوليتها أو عن خطأ منهم فتعتبر منهم حينئذ كأنها باقية وتدخل في غرامة الخسائر العمومية .

المادة ٤١٨ - الأشياء المطروحة في البحر لا تدخل في وقت من الأوقات أصلاً في غرامة الخسائر التي تعرض على الأمتعة الباقية في السفينة التي تكون خلصت بعد قضية النقص والبضائع المشحونة لا تدخل في الغرامة لأجل تضمين السفينة التي تكون ضاعت ونلفت واكتسبت حافة عدم القابلية للسفر .

المادة ٤١٩ - إذا فتح غطاء الانبار يمين كورنة السفينة لأجل اخراج البضائع فانضمم رأي الأشخاص المبينين في مادني ( ٣٠١ ) ( ٣٠٢ ) تدخل الأمتعة المذكورة في الغرامة لأجل إيفاء الخسائر الواقعة على السفينة .

المادة ٤٢٠ - إذا ضاعت ونلفت بضائع وضعت في الفلألك لأجل تخفيف سفينة يريد الدخول لأحدى الموانئ أو الأنهار فتدخل السفينة وكافة وسفنها في الغرامة التي تقع لأجل تضمين تلك البضائع إنما إذا ضاعت السفينة ونلفت مع ما يبقى بها من الشحن فلا تدخل البضائع الموضوعة في الفلألك لو أخرجت سالمة إلى البر في الغرامة لأجل تضمين السفينة والشحن المذكور .

المادة ٤٢١ - الریان والملاحون يكون لهم حق الامتياز على البضائع المشحونة وأثمانها الحاصلة لأجل استيفاء الغرامة في جميع الخصوصات المبينة آنفاً وبناء على ذلك إذا استنكف أصحابها من إعطاء الغرامة فيكون للريان والملاحين المذكورين صلاحية بأن يطلبوا من أصحاب البضائع المذكورة أو يوقفوا بمقدار حصة الغرامة التي يطالبون أخذها لأجل الاستئذان على استيفائها سواء كان ذلك لهم بالذات أو بطريق الوكالة لباقي أصحاب المطالبين وأن يبيعوا ذلك من محكمة التجارة .

المادة ٤٢٢ - الأشياء التي تطرح إلى البحر إذا خلصها أصحابها واستحصلوا عليها بعد توزيع الغرامة فيكون أصحابها مجبورين بأن يرجعوا إلى الریان وباقي الأشخاص الذين لهم علاقة بذلك الدراهم التي تبقى بعد تنزيل ما يترتب من الأضرار على البضائع المذكورة بسبب طرحها في البحر مع مصاريف تخليصها وهذه الدراهم المترتبة تتوزع وتقسم غرامة فيما بين أصحاب السفينة وبين من لهم علاقة بالشحن بحسب مقدار الحصة التي أعطوها لأجل ما يترتب من الخسارة .

## الفصل الثالث عشر

### في مرور الزمن

المادة ٤٢٣ - لا يسكن للريان أن يمتلك السفينة التي هو راكبها ولا أن يصير صاحبها بوقت من الأوقات بواسطة مرور الزمن أصلاً .

المادة ٤٢٤ - صلاحية ترك الأشياء لأصحاب السكوتره تسقط بمرور الوقت والزمان المعين في المادة ( ٣٦٣ ) .

المادة ٤٢٥ - ترفع الدعوى التي تتولد من عقود مقاولات الاستفراخات البحرية أو سندات السكورته بعد مرور خمس سنين من تاريخها ونرد من طرف المدعى بواسطة مرور الزمان .

المادة ٤٢٦ - دعوة ايفاء ائتمان ما كان أعطى لأجل انشاء السفينة وتعميرها من الكرسة والمقروع وانياطرات وباقى احتياجاتها والذخيرة التي أخذت لها واعطاه بدلات انشائها واصلاحها وأجرة العملة المستخدمين بها ترد بواسطة مرور الزمان اذا كان من عليها ثلاث سنين منذ اعطاء الأشياء أو نهاية الانشاء أو التعمير .

المادة ٤٢٧ - دعاوى تولد السفينة ومعدات وأجر اربان والملاحين وباقى المأمورين والخدمة والمستخدمين فيها وايفاء ذلك واعطاء المبالغ التي تكون الركاب مدبونة بها وتسليم البضائع المتسحونة مرد من طرف الخصم بواسطة مرور الزمان اذا كانت مرت سنة واحدة منذ وصولها الى المحل المستروط ذهابها اليه كذلك الدعاوى التي تتعلق بالماكولات المطانة بئمر اربان الى الملاحين وباقى مأموري السفينة وخدامها مرد بواسطة مرور الزمن اذا كانت مرت سنة واحدة على اعطائها .

المادة ٤٢٨ - الدعوى وان كانت تدفع وترد بواسطة مرور الزمان كما تقدم ببيان في المواد ( ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ ) السالفة الذكر الا انه لا يمكن لأصحاب هذه الدعوى ان يكلفوا اخصائهم الذين يدعمون دعاويهم على هذا الوجه شيئاً حسب اعتقادهم الدينية بأنهم أعطوا ما عليهم بالتمام وان كان المديون توفي فيكلفون لهذا البمين زوجة المتوفي أو ورثته أو وصى الوارث اذا كان الوارث يتيماً بأنهم لا يعلمون بأن هذا الشيء المطلوب هو دين على المتوفي .

المادة ٤٢٩ - اذا وجد للمديون سند ببيان دينه أو تحويل أو ورقة حساب مقبولة منه بامضائه أو كان تقدم خطاراً وعريضة من طرف الدائن ونبليخ له بوقته حينئذ لا يمكن أن تدفع الدعوى بواسطة مرور الزمان على الوجه المحرر ، انما اذا لم يوجد سند ولا تحويل بل كان تقدم ونبليخ الاخطار والمريضة فقط ثم سكنت المدعى ثلاث سنين ولم يفتش عن دعواه وأعطى القرار على اعتبار الاخطار والمريضة المنظمين على ذلك الوجه بحكم مالم يكن حسب عريضة المديون فعينئذ تدفع الدعوى بواسطة مرور الزمان على الوجه المحرر آنفاً .

## الفصل الرابع عشر

### فيما يختص بالدعاوى غير المسموعة

المادة ٤٣٠ - اذا تضررت البضائع الموسوقة ثم حصل الادعاء بالضرر والخسارة على اربان وأصحاب السكورته بعد أن تكون تسلمت تلك البضائع

بدون إخطار ولا اعتراض أو كانت وقعت خسائر بحرية وادعى الربان على الشاحن بالخسائر المذكورة بعد أن يكون سببه بضائعته الموسومة معه وأخذ نولونها بدون إخطار ولا اعتراض أو تصادمت سفينته وكان يوجد في محبل الاصطناع حكومة يسكن للربان أن يشتكي إليها ولم يدع بذلك ثم فتح أخيراً دعوى بخصوص هذا الاصطناع فلا نسمح هذه الدعوى -

المادة ٤٣٦ - الإخطار والاعتراضات والتشكايات المذكورة إذا لم تعرض وتبلغ في ظرف ( ٤٨ ) ساعة ولم تتقدم عريضة بالدعوى في ظرف واحد وثلاثين يوماً اعتباراً من تاريخ تبليغها فتصير في حكم المفضاة -

## المجلس التجاري

### الباب الثالث في أصول المحاكمات التجارية

#### الفصل الأول

##### في تشكيلات المحكمة التجارية

المادة ٤٣٢ - تؤلف المحكمة التجارية من رئيس وسنة أعضاء ثلاثة فخرين وثلاثة دائمين يرواتب ينتخبون من الأشخاص الذين لهم خبرة تامة بالشؤون التجارية والمشهورين بالديانة والشرف والاستقامة ومعضو شرعي سابع بحيث لا تقل أستاذتهم عن الثلاثين سنة -

المادة ٤٣٣ - يجري تعيين كل من الرئيس والأعضاء المنوء عنهم من قبل صاحب الجلالة ومدة عضويتهم سنتان ويجوز تعيينهم مرة ثانية -

المادة ٤٣٤ - يرأس الجلسات الرئيس وأما غاب الرئيس يرأس المجلس أكبر الأعضاء سناً ونعتبر الهيئة ومن يرأسها من حيث المجموع هي الهيئة الكاملة -

المادة ٤٣٥ - الرئيس يتولى إدارة المجلس وتوقيع صور جميع القرارات التي تصدر من هيئة المجلس بعد استكمال توافيق الأعضاء على أصلها بالموافقة أو المخالفة وأما المذكرات والصكوك بعد تنظيمها فيكتفى حين تصديرها بتوقيع الرئيس فقط -

المادة ٤٣٦ - كل من الرئيس والأعضاء مكلف بتوقيع ما يثبت من القرارات في نهاية كل جلسة -

المادة ٤٣٧ - الرئيس والأعضاء كل منهم حر في إبداء رأيه أثناء المذاكرة ونعتبر الأحكام حين إعطاء القرار بأكثرية الآراء وبالاتفاق -

المادة ٤٣٨ - إذا أقيمت على الرئيس أو أحد الأعضاء قضية أو كان لأحدهم منقعة مالية في نفس القضية أو شراكة مع أحد المتداعين أو شهادة لأحدهما أو علوة دنيوية أو قرابة عامة تمنع قبول الشهادة أو تبوت غرض من الأغراض فإنه لا يجوز له الانضمام إلى هيئة المجلس -

المادة ٤٣٩ - في حالة حدوث ما يدعو الى رفع الرئيس أو أحد الأعضاء بسبب من الأسباب التي تضمنتها المادة السابقة فعلى المطالب بذلك من أحد المتداعين أن يقدم طلبه الى المجلس رسمية وعلى هذا - أي مجلس - إحالة كل طلب يقدم اليه من الخصومات المبحوث عنها في المادة ( ٤٣٨ ) الى الرئيس أو العضو المطالب بعدم اشتراكه في هيئة المجلس لأخذ رأيه بالموافقة أو المخالفة وعليه في الحالة الأولى أن يتنحى كما على المجلس أن يتولى في الحالة الثانية التحقيق في ذلك ويجرى ما تقتضيه المصلحة .

المادة ٤٤٠ - لا يجوز لأحد الأعضاء أو الرئيس أن ينفرد بأحد المترافعين أثناء المحاكمة على الإطلاق .

المادة ٤٤١ - معذور على الرئيس والأعضاء إسماء رأي أثناء المحاكمة وقبل خروج المتحاكمين .

المادة ٤٤٢ - الرئيس مسئول عن إدارة المجلس وعن سير الأعمال وتعجيل المعاملات فيه كما هو مسئول عن جميع مأموري الإدارة وحسن أعمالهم في وظائفهم .

## الفصل الثاني

### في صلاحية المحكمة التجارية

المادة ٤٤٣ - القضايا التي يحال أمر النظر فيها الى المحكمة التجارية ويجري بالفعل بتها عن طريقها وخمس اختصاصها هي :

أ - كل ما يحدث بين التجار ومن لهم بهم علاقة تجارية من صرافة ودلائل ومقدمي المخازن والحيثان من مشاكل ومنازعات متولدة من أمور تجارية محضة سواء كانت برية أو بحرية .

ب - القضايا المنبثقة عن الصرافة وبالأخص صرف التقديرة والاقيام والأوراق المالية وما يتعلق بالحوائل المادية والحوائل التجارية المعبر عنها - بالجبرو - والسندات التجارية المعبر عنها بالسفانج المتعولة بين التجار سواء كانت بين البنوك وفيما بينهم وبين سائر الأصناف المذكورة أسبأؤهم في الفقرة ( أ ) .

ج - المشاكل التي تحدث بين أرباب السفن الشراعية بخصوص التالفات والاصطدامات والتعديات على الإطلاق وكذا أجور النقل .

د - القضايا الناشئة عن اختلاف في التعهدات والمقاولات سواء كانت بين أرباب السفائن أو بين هؤلاء والتجار وكذا الكفالات المالية المختصة بالأمور التجارية

هـ - القضايا التي تقع بين الشركاء المرتبطة شراكتهم بالاصول التجارية أو بين الشركات على اختلاف أنواعها الجاري تأسيسها وتسجيلها وفق نظاميها المخصوصين وكذا بين سائر التجار والصيارف والدلائل ومقدمي الحيثان والأمناء والوكلاء بالعمولة وكتبتهم وخدم محلاتهم فيما إذا كان لهم علاقة تجارية .

المادة ٤٤٤ - ان عمدا ما هو مندرج في هذا النظام من التعريفات القانونية في رؤية الدعاوى التجارية يجوز أيضاً للمحكمة رؤية الدعوى التي يصدر بها أمر خاص من قبل جلالة الملك المعظم .

المادة ٤٤٥ - كافة الصكوك التي تصدر من المجلس التجاري المتعلقة بالمرافعات التجارية ضمن القضايا المبحوث عنها في المادة (٤٤٣) من هذا النظام تكون معتبرة نافذة الاجراء اذا كانت موافقة لأصولها واكتسبت الحكم القطعي بموجب هذا النظام .

## الفصل الثالث

### التشكيل الاداري

المادة ٤٤٦ - يؤلف المكتب التجاري من سكرتير وكاتب ومأمور تسجيل ومباشرين واذا اقتضى الزوم أكثر من ذلك يزداد حسب الاقتضاء .

المادة ٤٤٧ - يجب أن يكون عموم الكتبة وسائر موظفي الإدارة من أرباب الخبرة والدربة بوظائفهم ومن ذوي الديانة وحسن الاستقامة .

المادة ٤٤٨ - يجب أن يشمل مكتب المحكمة التجارية على الدفاتر الآتية :

أ - دفتر الأساس تفيد فيه المرافض بعدد متسلسل مع ذكر اسم المدعى والمدعى عليه وشبهتهما ومحل اقامتهما وتابعيتهما وماهية الدعوى التي تحصل فيها الى النتيجة .

ب - دفتر لفيد السندات التي تبرز من أرباب المصالح .

ج - دفتر لفيد الأمانات والنفود التي ترد الى صندوق المجلس مع البيان الكافي .

د - دفتر لقرارات المحكمة .

هـ - دفتر سجل يسجل فيه كافة الصكوك التي تصدر من المحكمة .

و - دفتر الحاصلات ويقيد فيه جميع حاصلات المجلس بأنوعها ومقدار المقبوض منها .

المادة ٤٤٩ - يجب أن تكون عموم أذونات المترو عنها في المادة (٤٤٨) مرقومة كل منها حسب حجة بعدد متسلسل مطبوع ومختوم على رأس كل صفحة بختم المحكمة كما يقيد خطأ في منتهى كل صفحة رقمها المطبوع ويختتم أيضاً بالختم الرسمي مع توقيع الرئيس .

المادة ٤٥٠ - يجب أن تكون الدفاتر الموضح اسمها بالمادة (٤٤٨) سالمة من المسح والحك وتخلل الكلمات بين السطور على أنه اذا كتب بأحد الدفاتر عبارة زائدة أو مكررة يضرب على تلك العبارة بقلم رفيع بحيث يمكن قراءتها وفي حالة سقوط كلمة أو عبارة سهواً فعل الكاتب أن يخرج بها الى هامش الدفتر بشرط أن يوقع عليه من قبل الرئيس وسكرتير المحكمة .

- المادة ٤٥١ - على السكرتير أن يتولى إدارة المكتب وتحريير المذكرات والصكوك ومقابلتها بعد التبييض وتطبيق الصور ومقابلتها مع السجل والترقيم بعد ذلك على صحتها.
- المادة ٤٥٢ - السكرتير مكلف بقبض الحاصلات وقيدتها بالدفتري المختص بها وحفظ جميع ما يتودع الى المحكمة من امانات ونقود وغيرها في صندوق المحكمة على أن تؤخذ منه الكفالة اللازمة مصادقة حسب نظامها المختص.
- المادة ٤٥٣ - على السكرتير المحكمة أن يقدم حاصلات المحكمة على رأس كل شهر امانة لرئاسة اموال جهة مصحوبة ببيان موضع فيه مفردات الحاصلات وأصنافها موقعة منه ومن الرئيس .
- المادة ٤٥٤ - على كاتب الضبط أثناء المحاكمة ضبط افادة الطرفين بجريدة الضبط والمذكرات وقيد السندات التي نسلم الى المحكمة من قبل ارباب المصالح واعطاء اربابها ايصالا باستلامها .
- المادة ٤٥٥ - على مأمور السجل تسجيل جميع الصكوك والقرارات وتحريير مذكرات الجلب وقيد جميع الأوراق والسندات التي تقدم الى المحكمة وأخذ صور السندات والأوراق التي تعاد الى أصحابها بعد التصديق على صحة مقابلتها وانطباقها على الأصل من رئيس الكتبة ورئيس المحكمة وحفظها ضمن أوراق القضية المتعلقة بها .
- المادة ٤٥٦ - لا يجوز لأي كاتب اعطاء أي صورة من أصل الأوراق والسندات وتتلنج المعاملات على اختلاف أنواعها مالم يكن ذلك بأمر سابق من رئيس المحكمة .
- المادة ٤٥٧ - لا يسوغ تصدير الصكوك المصادرة من المحكمة مالم تكن مطابقة لأصولها وسجلاتها وموقعة على صحة ذلك من السكرتير المحكمة وكاتبها ومختومة بختم المحكمة وتوقيع الرئيس .
- المادة ٤٥٨ - السكرتير مسئول عن حسن إدارة المكتب ومراعات طريق التسلسل في تقديم المعاملات على بعضها وتنظيمها وتسجيل وتصدير المنبوت منها حسب اصوله مع ملاحظة أعمال الكتبة والمباشرين وكل خلل في الادارة أو خطأ في الشئون الكتابية أو تأخر في تقديم المعاملات أو تصديرها بوقتها هل منوالها الأصل هو المسئول الأول فيه .

## الفصل الرابع

### في مبادئ الدعوى

#### وما يتعلق بالعرائض والدعوى

- المادة ٤٥٩ - نظام القضايا في المحكمة النجارية بموجب عريضة تحال اليه من قبل الحاكم الاداري تشمل على اسم المدعى والمدعى عليه وصنعتها ومحل اقامتهما وتاريخيهما وخلاصة الدعوى مع أدلتها واسم اليوم وتاريخ الشهر والسنة المقدمة فيه موقع عليها بختم المدعى أو توقيعه أو وكيله الرسمي وأن يطلب فيها جلب الخصم والحكم عليه بالمبلغ المدعى به مع مصاريف المحاكمة .

- المادة ٤٦٠ - كل عريضة لا تشتمل على الشروط المبحوت عنها في المادة السابقة لا تكون مقبولة لدى المحكمة التجارية .
- المادة ٤٦١ - العرائض المحالة الى المحكمة التجارية المستوفية للشروط المنصوص عليها في المادة ( ٤٥٩ ) تعال من قبل الرئيس أولاً الى السكرتير للتقيد واستيفاء الرسوم ثم يجري تعيين يوم المحاكمة والساعة واسم المباشر الذي يعهد اليه امر تبليغ الجلب من قبل الرئيس ثم نودع الى الكاتب المختص لعرضها على المحكمة .
- المادة ٤٦٢ - يجب أن تكون المريضة المقدمة على نسختين نسخة منها تبقى أساساً بكتب المحكمة والثانية تبلغ الى المدعى عليه مشفوعة بورقة الجلب ونسبة عدد المدعى عليهم تعدد النسخ .
- المادة ٤٦٣ - كل عريضة تقدم الى المحكمة ويترك مقدمها مراجعة المحكمة بشأنها ثلاثة اشهر تكون مغلقة وله الحق في تجديد المريضة .
- ## الفصل الخامس
- ### في أوراق الجلب
- المادة ٤٦٤ - تحرر أوراق الجلب باللغة العربية وبعدد متساو مع التاريخ واسم اليوم واسم المدعى والمدعى عليه وشهرتهما وصنعتهما ومحل اقامتهما وتاريخيتها يوم المحاكمة والساعة واسم المباشر وشهرته على أن تكون ارسالها على نسختين نسخة تسلم للمدعى عليه والاخرى يؤخذ توقيعه عليها وتعاد الى المحكمة موقعة من المباشر الذي عهد اليه امر تبليغها وان تعدد المدعى عليهم تعدد نسخ الجلب على الصورة المار ذكرها بنسبة عددهم .
- المادة ٤٦٥ - اذا كان المراد جلبه أمياً ولم يكن له ختم يؤخذ اثر ايهامه على النسخة المكلف بتوقيعها وعلى المباشر أن يشهد على كيفية الواقع شخصين مع اخذ توقيعهما في ورقة الجلب التي تعاد الى المحكمة .
- المادة ٤٦٦ - في حالة امتناع المدعى عليه عن استلام ورقة الجلب على المباشر أن يضع احدى النسختين أمام المتنع بعد أن يشهد عليه ولو شخصاً واحداً مع اخذ توقيعه على النسخة الثانية .
- المادة ٤٦٧ - المباشر مكلف بتسليم ما يعهد اليه من أوراق الجلب الى أربابها بأي محل وجددهم فيه بلا استثناء وان كانت ورقة الجلب باسم شركة من الشركات فتسلم ورقة الجلب الى مدير الشركة أو أحد الشركاء أو أحد كتاب الشركة الثابت وجودهم بمحلها طبق ما تضمنته المواد السابقة .
- المادة ٤٦٨ - للمباشر اذا اقتضت الضرورة أن يسلم ورقة الجلب الى من يوجد في محل تجارة المطلوب جلبه من ولد أو حفيد ثابت علاقتهما بتجارة المحل بشرط مراعاة الأحكام السابقة .

المادة ٤٦٩ - يعين يوم المحاكمة في اليوم الذي يحضر فيه الجلب إذا كانت القضية من المواد المستعجلة وكان كل من المدعى والمدعى عليه مقيماً في عين البلدة المقام فيها القضية كما أنه يجوز اعتبار مدة الجلب لصين الأسباب لمدة لا تقل عن ثلاثة أيام في داخل البلدة وفي حالة غياب أحد المتدعين أو كليهما عن البلدة أو كان محل إقامتهما في غيرها من البلدان تقرر لمدة الجلب مدة مناسبة من طرف الرئيس بنسبة بعد المسافة والوسائط الثقيلة .

المادة ٤٧٠ - إذا كان المراد جلبه من المقيمين في البلاد البعيدة أو البلاد الأجنبية فترسل ورقة الجلب ضمن مذكرة إلى النيابة العامة لإحالتها على وزارة الخارجية ليحري تبليغه إليه بمعرفة حكومة تلك الجهة وتقدر له من قبل المحكمة مدة مناسبة لبعد المسافة ومراعاة الوسائط الثقيلة المنظمة وغير المنظمة .

المادة ٤٧١ - على المباشرة أن يسلم أوراق الجلب بحسب الشروط المقدمة وإذا اخل بشئ من تلك الشروط يكون مسئولاً وبمعرض للجزاء لأول مرة وعند التكرار يطرد من وظيفته .

## الفصل السادس

### في كيفية المحاكمة في المحكمة التجارية

المادة ٤٧٢ - تجرى المرافعات علناً في المحكمة التجارية ويجب على الحاضرين أثناء المحاكمة سواء كانوا عتراضين أو شهوداً أو سامعين أو من هيئة المحكمة التزام الصمت والسكوت ورعاية الأدب وللرئيس الحق في إسكات أو توبيخ أو طرد من بقع منه ما يخل بأداب المحاكمة أو أحداث لموعدها أو متاجرة .

المادة ٤٧٣ - يجب على الطرفين المتداعين أن يحضرا بالذات إلى المحكمة أو يرسلوا وكلاء عنهما بوكالة مصدقة من كتاب العدل .

المادة ٤٧٤ - يقتضى أن يبرز صك الوكالة قبل المرافعة إلى سكرتير المحكمة وبعد رؤيتها يشرح عليها رؤيت بلا خرج .

المادة ٤٧٥ - للموكل عزل وكيله متى شاء ما لم يتعلق حق الغير به فلا يجوز أن يمزله حينئذ وكذلك ليس للوكيل أن يمزل نفسه في هذه الحالة إلا بحضور وإرضاء المدعى .

المادة ٤٧٦ - إذا أقيمت دعوى من إحدى الدوائر الرسمية على بعض الأفراد أو بالعكس فيكفي أن يقوم رئيس الدائرة لسماح تلك الدعوى والمرافعة فيها بنفسه أو بتوكيله أحد موظفي دائرته وبكفي في مثل هذا التوكيل أن يحضر به مذكرة رسمية من رئيس تلك الدائرة ولا يجب أن تكون الوكالة مجردة لدى الجهة المختصة .



المادة ٤٧٧ - لا يسوغ لهيئة المحكمة التجارية سواء كان الرئيس أو الأعضاء أو السكرتير أو الكتبة أو المسجل والمباشرين وغيرهم أن يتوكلوا لأصحاب الدعاوى لدعاويهم التي تروى في المحكمة التجارية ويجوز لهم أن يتحاكموا بالذات لدعاويهم الخصوصية لدى المحكمة التجارية كما أن لهم أن يتوكلوا عن آبائهم وأولادهم وأزواجهم وعن الأيتام الذين هم أوصياؤهم .

المادة ٤٧٨ - إذا حضر الطرفان المتداعيان في اليوم المعين للمحكمة فعلى الرئيس أن يأمر كاتب الضبط بإحضار أوراق تلك الدعوى ثم يفتتح الجلسة باسم جلالة الملك المعظم ثم يباشر في إجراء المحاكمة بصورة علنية .

المادة ٤٧٩ - يجب على كاتب الضبط أن يمسك لكل قضية جريدة يمر عنها بجريدة الضبط بعدد متسلسل ويذكر فيها اسم رئيس الجلسة والأعضاء الحاضرين واسم المدعى والمدعى عليه وشهرتهما واسم الكاتب الذي تولى كتابة الضبط على سماع الهيئة والمتداعين .

المادة ٤٨٠ - على الرئيس أن يبدأ بالسؤال من المدعى ثم من المدعى عليه وإذا اقتضى الحال تكرار السؤال من المتداعين فله ذلك إلى انتهاء المحاكمة ولكل من الأعضاء هذا الحق بعد الاستئذان من الرئيس ثم تقرر المحكمة ما تراه مطابقاً للحقيقة .

المادة ٤٨١ - لا يجوز استئصال أي شيء كالقهوة والشاي وغير ذلك في أثناء المحاكمة ما عدا الماء .

المادة ٤٨٢ - لا يجوز لهيئة المجلس وغيرهم ممن يكون حاضراً أثناء المحاكمة التكلم بغير اللغة العربية .

المادة ٤٨٣ - إذا كان أحد الطرفين المتداعين لا يمكنه التكلم باللغة العربية فعلى المحكمة أن تقرر تعيين مترجم له ثم بعد تحليله اليمين يترجم الحادثة من لفته إلى اللغة العربية بحضور المجلس حرقياً ويبقى تلك الإفادة من المترجمين هذا إذا لم يحضر مترجمان معه مؤتمناً طرفه ومستوثقاً به فإذا أحضره للمحكمة أن يأخذ تقريره بضبط الدعوى بموافقة على ذلك .

المادة ٤٨٤ - لا يسمح لأحد المتداعين أن يخرج عن صدد الدعوى ولا أن يقطع كلام خصمه أثناء المرافعة .

المادة ٤٨٥ - إذا أراد أحد الطرفين أن يكتب مدافعة بنفسه على ورقة بشرط أن لا يكتب شيئاً خارجاً عن صدد دعواه أو دفعه فله ذلك على أن تكون باللغة العربية وبعد توقيعها عليها تقرأ على الهيئة ويرصدها كاتب الضبط بجريدة الضبط .

المادة ٤٨٦ - يجب أن ترصد جميع السؤالات التي تتوجه على أحد المتداعين أو الشهود والاجوبة التي تصدر منهم والسندات والأوراق التي تبرز أثناء المحاكمة بجريدة الضبط حرقياً إلى اتمام المحاكمة .

المادة ٤٨٧ - إذا رأت المحكمة لزوماً لجلب أحد المتداعين بالذات للاستيضاح منه عما تراه لازماً وكان له وكيل فله ذلك وإن كان هناك مانع شرعي ينجم من الحضور للمحكمة أن تنيب عنها أحد الأعضاء للاستيضاح في محله ويوقع عليه من العضو وكانت الضبط وشاهدين تم يعرض ذلك الايضاح للمحكمة .

المادة ٤٨٨ - إذا حدث أثناء المحاكمة دعوى متعلقة بالدعوى المرفوعة من جهة تمهد أو كفالة أو استحقاق منفرغ من أصل تلك الدعوى فالمحكمة أن تقضى فيها مع الدعوى المرفوعة بدون لزوم لتقديم عريضة أخرى .

المادة ٤٨٩ - إذا أقر المدعى عليه بالدين المدعى به وادعى الاعسار ولم يوجد ما يوجب إعلان إفلاسه فعل المحكمة أن تحكم بالدين فقط. أما دعوى الاعسار فللمدعي الحق في إثباته بالمحكمة الشرعية .

المادة ٤٩٠ - كان المدعي لم يعين مقدار المبلغ المدعى به في عريضة الدعوى لأسباب اضطرابية لكون القضية متعلقة بأرباحات أو كانت ناشئة عن شركة لا يعلم مقدار الأرباح الحاصلة وإن القضية تحتاج إلى محاسبة وتصفية حساب نعل الرئيس أن يأمر بأن يعين مقدراً معلوماً ولو على سبيل التخمين وعند ظهور النتيجة يحكم بما يظهر من نتيجة الحساب وتصفية الأرباح .

المادة ٤٩١ - إذا وجدت دعوى غامضة أو مشوشة تحتاج إلى مراجعة دلائل أو تصفية حساب فمعين لجنة ينتخبها الطرفان أو المجلس تحت رئاسة أحد الأعضاء وبعد ذلك بعدم تقرير موافقة عليه من المتداعين محتوي على تصفية الحساب المذكور ويقدم ذلك التقرير إلى المحكمة بدون أن تبشئ اللجنة رأيها فيما يتعلق بإفادة الطرفين ولا في مال الأوراق التي يقدمونها وهذا التقرير يقرأ بالمحكمة بحضور الطرفين ويكون لهما صلاحية في بيان ما وقع فيه من السهو وانقلاط .

المادة ٤٩٢ - إذا رأت تلك اللجنة أو عامور المحكمة أن اجراء الصلح بين الطرفين ممكن فيقرر الصلح الذي يقع بينهما ويوقع عليه منهم ومن المتداعين ويقدم إلى المحكمة للتصديق عليه لاجراء مفضاه .

المادة ٤٩٣ - إذا رأى الطرفان المتداعيان أن يحكما شخصا أو اشخاصاً ليجزوا بذلك سنداً رسمياً يصدق عليه من كتاب العدل يكون محتوي على الشروط التي يتفقون عليها فيما إذا كان للتحكيم مدة معينة أو يكون حكم المحكمين نافذاً سواء كان باتفاق المحكمين أو الأكثرية وغير ذلك مما يتفقون عليه تم يوقعان عليه ويسلمانه إلى المحكمين .

المادة ٤٩٤ - على المحكمين تدقيق افادات انطرفين على الأصول المشروعة وأن يصبطوا افادتهما وأوراقهما وسندتهما وشهادة شهودهما ولهم أن يحكموا بما ظهر لهم ضمن شروط سند التحكيم .

المادة ٤٩٥ - إذا ظهر أن الحكم الصادر من المحكمين مطابق لأصوله وموافق لسند التحكيم يصدق عليه من المحكمة وينفذ وإذا أخل بشيء من ذلك فينقض من طرف المحكمة التجارية .

المادة ٤٩٦ - لا يجوز لكل من الطرفين عزل المحكم انذني عنه وصادق على تعيينه من طرف المحكمة التجارية سواء قبل صدور الحكم أو بعده ولهما حق الاعتراض على احكام المحكمين لدى المحكمة التجارية .

المادة ٤٩٧ - على المحكمين سواء كانوا من مأموري المحكمة أو لجنة منتخبة أن يقدموا حكمهم موقعة عليه الى المحكمة وعلى المحكمة بعد تدقيقه وأخذ إفادة الطرفين فيما اذا كان لهما الاعتراض عليه أن تحكم بنصديقه اذا كان موافقاً لأصوله أو نقضه اذا كان مخالفاً لها .

المادة ٤٩٨ - لدى المرافعة اذا استندا أحد الطرفين على أوراق ومستندات وكانت في احدي الدوائر الرسمية أو الشركات أو التجار فتعطى له مهلة لاحضارها واذا تعذر عليه احضارها فعلى المحكمة اذا رأت لزوماً ضرورياً لرؤيتها أن تقرر جلبها وبعد رؤيتها وأخذ صورتها تعيدها الى من كانت بيده .

المادة ٤٩٩ - اذا طلب أحد الطرفين أو وكلاهما مهلة لاعطاء الجواب عن أوراق ابرزت له أو سوالات توجهت اليه ورات المحكمة ضرورة اماله فلها أن تمهله مدة لا تزيد عن ثلاثة ايام فاذا ظهر لديها أن اماله هو لفرض الماطلة فلا يمهل وعلى المحكمة أن تباشر في فصل القضية .

المادة ٥٠٠ - ان عموم السندات الرسمية والمادية الموقع عليها بامضاء أو ختم أحد الطرفين وقيودات جميع الدوائر الرسمية والتحاويل وفسوحات البضائع المعطاة من التجار الى المشتريين أو الى مأموري مستودع البضائع المبر عنها في عرف التجار بالتسني المستعملة على فسخ البضائع للمشتريين معتبرة بالنسبة لمصونها وموقعها .

المادة ٥٠١ - اذا أنكر من نسب اليه السند أو الخط أو الامضاء أو الختم الموقع على الأوراق والسندات والأوراق المادية المذكورة في المادة السابقة أو حصل دعوى تزوير أو تحريف في شيء من السندات ونحوها فيجب على المحكمة تدقيق ذلك بواسطة هيئة من الخبراء لا يغتفون عن ثلاثة أشخاص من ذوي الديانة والاختصاص يباشرون العمل والتدقيق تحت مراقبة أحد الأعضاء بالاشتراك معهم بحضور الطرفين وذلك باحضار أوراق أو دفاتر أو سندات أخرى بيد أي أحد تكون للمقابلة والمقايسة والتطبيق على ما فيها من الخط والختم فإن لم يوجد ذلك يستكتب المنكر مراراً ألفاظ تقارب ألفاظ السند المنكر وتجري المقايسة والتطبيق على كتابته واذا كان الخط والختم المنكران مشهورين ومعروفين بين الناس يعتبران بعد ثبوت الشهود بشهادة أربعة شهود على الأقل على أن يخطى لكل من الخبراء عن كل جلسة نصف ايرة ذهباً تعطى أولاً من قبل المدعى على أن يعود في النهاية مع سائر المصاريف على الذي يحكم عليه بالنتيجة .

المادة ٥٠٢ - اذا أراد أحد الخصمين أن يثبت دعواه ودفعه بشهود ورات المحكمة لزوماً لقبول ذلك فيبعد أن تقرر قبول الشهود تبادر لتسمية الشهود وحصرهم .

المادة ٥٠٣ - إذا حضر أحد الطرفين شهوده واعترف أن ليس له شهوداً غير من ذكرهم وأراد بعد ذلك احضار خلاف من حضرهم فلا يقبل منه .

المادة ٥٠٤ - إذا طلب من أحد الخصمين شهود وأجاب بأن ليس لديه شهود أصلاً تم بعد ذلك أراد احضار شهود فلا يقبل .

المادة ٥٠٥ - إذا رأت المحكمة لزوماً السماح شهادة الشهود فيعطى للمطلوب منه احضارهم مهلة ثلاثة أيام فإذا لم يسكنه احضارهم في هذه المهلة فتعطى له مدة ثلاثة أيام أخرى وكذا ثلاثة أيام بعدما إذا كان الشهود بداخل البلدة الموجود بها المحكمة وإن كان الشهود في بلدة أخرى فتعطى مهلة مناسبة بنسبة بعد المسافة والوسائل النقلية لاحضارهم أو تحصيل شهاداتهم وإذا لم يتسنى له ذلك فيجري أخذ شهادة الشهود المذكورين بواسطة محاكم البلدة الموجودين بها بموجب التفويضات المحررة من قبل المحكمة التجارية بواسطة الحكومة المحلية سواء كان الشهود داخل الحكومة الحجازية أو في بلاد أجنبية وإذا مضت المهلة المذكورة ولم يحضر الشهود المذكورين ولم تحصل شهادتهم ولم تسجل في أي محكمة من محاكم البلاد القاطنين بها فاقداً للبيئة .

المادة ٥٠٦ - يعتبر قبول شهادة الشهود ورفضهم والطعن فيهم وتمديد لهم وتزكيتهم وتحليفهم وتوجيه اليمين والتكفل عنه حسب أصول الأحكام الشرعية .

المادة ٥٠٧ - إذا صدر قرار يلزم تحليف أحد الطرفين فيبعد أن يصرح فيه خطأ بالأمور والوقائع التي يلزم أن يحلف عليها وإن توضح فيه صورة اليمين يجرى العمل بموجب القرار الصادر .

المادة ٥٠٨ - بعد أن نستوفي للمحكمة جميع التحقيقات المفتضية ونرى أن الدعوى قد اقترب البت فيها يستوضح الرئيس من الطرفين عما إذا كان لديهم كلام أو دفاع في المرافعة بصدد الدعوى فإذا لم يكن لديهما شيء يعلن الرئيس ختام المحاكمة ولا يقبل منهما إغادة شفوية أما إذا كان لأحدهما ما يقال في صدد الدعوى يقدم للمحكمة وعلى المحكمة درس تلك اللائحة أو العريضة أثناء المذاكرة .

المادة ٥٠٩ - بعد انتهاء المحاكمة بأمر رئيس المحكمة باخراج الطرفين ويخلو مع الأعضاء في المذاكرة وبعد تدقيق جميع المستندات وشهادات الشهود وأوراق الضبط وغير ذلك يبدأ رأي الأعضاء فرداً ثم يصدي رأيه ويقرر الحكم إما بالتلاق الآراء أو بالأكثرية .

المادة ٥١٠ - يجب على العضو المخالف أن يبين رأيه وأسباب مخالفته في ذيل القرار مستنداً على الأدلة والحجج الصحيحة المتعلقة بتلك القضية ويوقع عليه في ضبط المحاكمة ولا يدرج ذلك في اعلام الحكم .

المادة ٥١١ - لا يجوز للمحكمة تأخير الحكم إذا استوفيت أسباب الحكم وشرائطه بتسامها إلا في حالة رجاء الصلح بين الطرفين ولا سيما الأخرياء .

المادة ٥١٢ - بعد انتام قرار الحكم سواء كان باتفاق الآراء أو بالأكثرية يعطى عليه من الهيئة التي حكمت به ويؤرخ ثم يفهم شفاهياً للطرفين من طرف الرئيس .

المادة ٥١٣ - إذا اقتنع المحكوم عليه بالحكم الصادر عليه وجاها يؤخذ اعضاؤه في ضبط المحاكمة بذلك ثم إذا أراد أن يعرض عليه بطريق التمييز لا يقبل اعتراضه وأما إذا لم يقتنع فله حق تمييزه .

المادة ٥١٤ - يعرر سك الحكم على نسختين ثم تعطى نسخة منها للمحكوم له وتبلغ النسخة الثانية الى المحكوم عليه بموجب سند استلام موقع عليه من المستلم على الأصول المقررة في تبليغ الجلب .

المادة ٥١٥ - يجب أن يكون سند استلام سك المحكوم عليه الموقع منه ومن المباشر بالتبليغ يصدق من السكرتير ورئيس المحكمة ويؤخذ صورته مصدقة على الصورة المتقدمة وتحفظ صورته ويعطى الأصل الى المحكوم له .

المادة ٥١٦ - إذا أقيمت دعوى بخصوص نصيب الضرر والخسارة ولم يمكن التدقيق في الكيفية والمفردات والحكم بها مع ادعوى الأصلية بفهم المستدعي أن يعطى المحكمة دفترًا بالمفردات من قبله ليحكم بها على حدتها .

المادة ٥١٧ - إذا تحقق وبين أن المدين قد لحقه ضرر في اشغاله التجارية وأنه في الحقيقة بحالة المضايقة واستنسب المحكمة بسبب ذلك أن يعطيه مهلة مناسبة لأجل نادية الدين فيذكر في السك مع الحكم بأصل الدعوى قدر المهلة التي تعطى وأسبابها .

المادة ٥١٨ - لا يجوز للمحكمة اعطاء المهلة للمحكوم عليه إذ ظهر لها أن ليس في طلبه عذر بالمحكوم له وإذا تبين في خلال المدة أن المحكوم يريد الضرر بالمحكوم له فتسقط تلك المهلة وتجرى الاحتياطات اللازمة في ضبط أمواله .

المادة ٥١٩ - يجب أن يكون تحرير السك الصادر بالحكم من المحكمة التجارية محتويًا على اسم الرئيس والأعضاء الذين حكموا في الدعوى واسماء الطرفين وشهرتهما وجنسيتهما وتبعيتهما ومحل إقامتهما وملخص دعواهما وكيفية جريان الدعوى وموادها القانونية وعملها وأسبابها وقرار الحكم عليه سواء كان باتفاق الآراء أو بالأكثرية وتاريخ الحكم .

المادة ٥٢٠ - يمكن للطرفين أثناء المحاكمة أن يطلبوا من المحكمة باتفاقهما تأخير المحاكمة مدة معلومة ولهما تكرار هذا الطلب والمحاكمة اجابة طلبهما .

المادة ٥٢١ - يحق للمدعي أن يطلب بعريضة الدعوى وأثناء المرافعة الحكم بالأجراء الموقت إذا توفرت الأسباب الآتية وهي : أن تكون الدعوى مؤسسة على سند رسمي أو على اعتراف المدعى عليه أو على حكم سابق لم يميز والمحكمة أن رأت لزوماً لذلك قبلته واعطاء القرار به مع الحكم في القضية والارد طلبه .

المادة ٥٢٢ - على طالب الاجراء الموقت أن يقدم كفيلا ضامنا مصدقا على كفالته من كاتب المدل لرد الأشياء التي يطلبها اذا ظهر أنه غير محق في دعواه وللأضرار والمصاريف التي تنشأ عن ذلك .

المادة ٥٢٣ - ان القضايا التي يحكم فيها بالاجراء الموقت يجب أن يجري الاعلان عنها في الجريدة الرسمية لمدة محدودة لا تقل عن خمسة عشر يوما يتقدم في خلالها كل ذي دين ودعوى تجارية لاثباتها حالا .

المادة ٥٢٤ - ان عريضة تمييز المصكوك المحكوم بها بالاجراء الموقت ولو جرى نقضها لا يوقف الاجراء الموقت ولا تقبل معارضة المدعى عليه في ذلك .

## الفصل السابع

### في الحكم الغيابي

المادة ٥٢٥ - اذا لم يحضر المترافعان في اليوم المعين لرؤية الدعوى في المحكمة او حضر احدهما ولم يحضر الآخر ولم يكن تأخره عن الحضور لأسباب صحية او موانع شرعية ولم يوكل عنه وكيلًا رسمية بعد أن بلغ اليه الجلب طبق الاصول فيطلب الطرف الحاضر أن تقرر المحكمة رؤية الدعوى غيابيا .

المادة ٥٢٦ - اذا كان الطرف المستنح عن الحضور الى المحكمة هو المدعى فالمدعى عليه يمكنه أن يطلب ويستحصل قرارًا غيابيا بسقوط حق المحاكمة مؤقتا وهو عبارة عن ابطال العريضة المنفذة من طرف المدعى بدون أن يكون مجبوراً على اعطاء الجواب على الدعوى المتوجهة عليه واذا لحق المدعى عليه ضرر يضمن المدعى ذلك .

المادة ٥٢٧ - اذا كان المستنح عن الحضور هو المدعى عليه فيطلب المدعى أن تقرر المحكمة رؤية الدعوى غيابيا وبعد الثبوت تحكم المحكمة بمقتضى ذلك حكماً معلقاً على نكول المدعى عليه عند وقوع الاعتراض .

المادة ٥٢٨ - لدى اجراء المحاكمة بين المترافعين لدى المحكمة التجارية فيبعد أن يعلن الرئيس ختام المحاكمة ويأمر بالذاكرة وعند تفهيم قرار الحكم اذا غاب المدعى عليه عن المحكمة يعتبر ذلك الحكم بحق المحكوم عليه وجاهاً وأما اذا كان الغياب قبل ختام المحاكمة ولو في آخر جلسة تقرر المحكمة بحق المدعى عليه اتمام المحاكمة غيابيا وتناظر على ختام الدعوى وتصدر القرار المقتضى وللمدعى عليه حق الاعتراض على ذلك الحكم .

## الفصل الثامن

### في الاعتراض على الحكم الغيابي

المادة ٥٢٩ - إذا صدر حكم غيابي على المدعى عليه فيمكنه أن يعترض على ذلك الحكم ضمن المدة القانونية وحينئذ يضحى ذلك حلفياً .

المادة ٥٣٠ - إذا كان الحكم الغيابي المحكوم به معلقاً على تكول المدعى عليه عن اليمين وحضر لدى المحكمة التجارية وامتنع المحكوم عليه عن حلف اليمين يصدر الحكم الغيابي ويعتبر بحق المدعى عليه وجاهياً .

المادة ٥٣١ - ان مدة الاعتراض على الحكم الغيابي خمسة عشر يوماً ابتداء من تاريخ تبليغ الاعلام الى المحكوم عليه ولا يحسب من المدة المذكورة يوم التبليغ ولا يوم التقديم هذا اذا كان المحكوم عليه داخل البلدة التي بها المحكمة التجارية واما اذا كان المحكوم عليه حو في غير البلدة المذكورة فينضم الى المدة المذكورة بعد المسافة حسب الافتضاء .

المادة ٥٣٢ - الاعتراض على الحكم الغيابي يكون بتقديم عريضة الى المحكمة التجارية تحتوي الأسباب والمثل التي تدفع وتجرح الدعوى التي تقدمت من طرف المحكوم له والحكم الغيابي الممطى بها ويجري تبليغ صورة العريضة الى المعارض عليه على الصورة المتقدمة في تبليغ الجلب وشرائع الخصمان في اليوم الذي يعين بموجب ورقة الجلب .

المادة ٥٣٣ - اذا قدم المحكوم عليه غيابياً اعتراضه الى المحكمة وكان تقديمه داخل المدة القانونية تقرر المحكمة قبول الاعتراض ثم تجري المحاكمة على حسب المحاكمة الوجاهية ثم تحكم بما ينظر لديها اما بتصديق صك الحكم الغيابي او نقضه او اصلاحه اما بمصاريف الحكم الغيابي فهي في كل حال تعود على المحكوم عليه غيابياً .

المادة ٥٣٤ - اذا قدم المحكوم عليه اعتراضه داخل المدة القانونية ولم يحضر الى المحكمة في اليوم المعين ولم يكن تأخره ناشئاً عن عذر شرعي تحكم المحكمة باسقاط عريضة اعتراضه ولا يقبل له اعتراض مرة ثانية بل يبقى له حق التمييز .

المادة ٥٣٥ - ان كل ماهر جار ومراعي في سير المحاكمات الوجاهية ومعلاتها كذلك مرعى الاجراء في المحاكمات الغيابية وفي المحاكمات التجارية في الاعتراض على الحكم الغيابي .

المادة ٥٣٦ - ان تنظيم الصكوك الصادرة في الاحكام الغيابية وفي الاعتراض على الحكم ليكون تنظيماً على مقتضى الصكوك التي تصدر في الاحكام الوجاهية كما ان تبليغها يكون على ماهر جار في فصل تبليغ الجلب .

## الفصل التاسع

### في بيان شروط اعتراض الغير

المادة ٥٢٧ - إذا رفع في أي دعوى حكم يمس حقوق طرف ثالث غائب عن الطرفين المتحايكين لم يجلب ولم يحضر إلى المحكمة لا بالأصلالة ولا بالوكالة ولم يقدم عريضة للدخول في الدعوى فمثل هذا الطرف له أن يعترض على الحكم المذكور بموجب شروط المادة ( ٥٢٩ ) ومثال ذلك لو ادعى أحد ديننا على هيئة بوجه أحد ورثته فانكر هذا الوارث وأثبت المدعي دعواه في وجهه بالبينة وحكم عليه بالدين فللوارث الآخر أن يعتبر على هذا الحكم بطريق اعتراض الغير .

المادة ٥٢٨ - يحق للطرف الثالث أن يعترض على كل نوع من أنواع الأحكام والقرارات الصادرة من المحكمة التجارية أما قرارات المحكمين فمن حيث لا تسري عليه فلا يحق الاعتراض عليها لأن حكم المحكمين لا ينفذ ولا يسري على غير الطرفين الذين نصباهم وحكمناهم .

المادة ٥٢٩ - ان اعتراض الطرف الثالث لا يؤخر اجراء حكم الصك المقصود جرحه على أنه اذا تبين وقوع خطر أو ضرر من اجراء ذلك الحكم فللمحكمة التجارية ان تقرر تأجيل الحكم المذكور مدة ما .

المادة ٥٤٠ - اذا ثبت أن مدة اعتراض الطرف الثالث متحققة ومقبولة فيجرح من الحكم والصك المقصود جرحه الجهة العائدة لحقوق ومنافع الطرف المعارض فقط ويعتبر باقي أحكامه على الطرفين المتراضين أما اذا كان حكم الصك المذكور يخص مادة واحدة لا تقبل التفريق فحينئذ يجرى أيضا حكم الصك المذكور العائد للمدعى والمدعى عليه .

المادة ٥٤١ - اذا تحقق أن دعوى اعتراض الطرف الثالث ليست بمقبولة ولا صحيحة يحكم بردها ويغرم المعارض بدفع ما تحصله الطرف الآخر من الضرر والخسارة بسبب ذلك .

## الفصل العاشر

### في تمييز الصكوك التجارية

المادة ٥٤٢ - كل الصكوك الصادرة من المحكمة التجارية الكاسية الحكم القطعي سواء كان بسوافة الطرفين أو حكما غيابيا أو نقضي فيها مدة الاعتراض على الحكم الغيابي قابلة للتمييز .



المادة ٥٤٣ - أن مدة تمييز الصكوك بحق الحكم الوجاهي والحكم الغيابي المنقضي فيه مدة الاعتراض ثلاثون يوماً اعتباراً من تاريخ تبليغ الصك إلى المحكوم عليه غير يوم التبليغ والتقديم .

المادة ٥٤٤ - تمييز الصكوك الوجاهية والغيابية يكون بتقديم عريضة إلى مقام النيابة العامة في العاصمة وإلى الحاكم الإداري في الملحقات وتكون العريضة تحتوي على اسم المدعي والمدعى عليه وشهرتهما وجنسيتهما ومحل إقامتهما ومتى جرى تبليغ الصك إليهما مرفوقاً بصورة الصك مصدقة من المحكمة التجارية وبلائحة الاعتراض مفصل فيها أوجه اعتراضاته وسند كفالة مصدق عليه من كاتب العدل يتضمن الكفالة لأداء مصاريف محاكمة الخصم وأضراره وخسائره التي تنعين نظاماً إذا ظهر أن المستدعي غير محق في استدعاء التمييز ولهيئة التمييز أن تطلب ضبط الدعوى صورة أو عيناً من جميع متفرعاتها من المحكمة التجارية على أنها بعد انتهاء التدقيقات التمييزية تمهيداً إلى المحكمة .

المادة ٥٤٥ - إذا قدم مستدعي التمييز عريضة في آخر يوم من المدة المهيئة له وكان غير مستوفي الشروط المذكورة في المادة (٥٤١) فترد عريضته كلياً وأما إذا قدمه قبل ذلك وكان فيه نواقص فعل هيئة التمييز أن تنبه المستدعي تحريراً عن النواقص المذكورة ليصلحها في أجل تضربه له على أن يبقى للمستدعي اكمال مثل المدة التي كانت باقية له حينما استدعى التمييز رتبدي هذه المسدة من تاريخ ابلاغه ذلك .

المادة ٥٤٦ - يجب تقديم عريضة التمييز المنوّه عنها بالمادة (٥٤١) إلى المحكمة التجارية بجدة وإذا رفعت إليها يتعين عليها قبض الرسوم من المستدعي ثم تبليغ من قبلها الأوراق التمييزية مصدقة إلى المميز عليه ليقدم في مدة اسبوع بعد تبليغه لانتعته الجوابية على اعتراضات خصمه ثم ترفع الأوراق من قبل المحكمة إلى هيئة التمييز ويحق لها حينئذ أن تعطى قرارها على الصك المميز بالتصديق أو النقض وفي كلتا الحالتين يجب إعادته للمحكمة التجارية .

المادة ٥٤٧ - على هيئة التمييز أن ترقى الدعوى بحسب الأوراق المقدمة إليها فتعتمد الأحوال والوقائع المشروحة في الصك المطلوب تمييزه إذا تعد حقيقته إلى أن يثبت ما يخالفها بجريدة الضبط أو بالاستدندات التي أبرزت حين المحاكمة بدون أن تجلب الخصمين فإن تبين أن الحكم موافق للنظام وأصول المحاكمة أبدته والا نقضته وإعادته إلى المحكمة التجارية لإعادة المحاكمة .

المادة ٥٤٨ - إذا وجد بالصك بعض سهو أو نواقص لم تؤثر في نفس الحكم ولا متعلقاته فللهيئة إعادته إلى المحكمة لتصحيح النواقص .

المادة ٥٤٩ - ان الأسباب الموجبة لنقض حكم الحكم هي كلما كان مخالفا لواد هذا النظام أو مخالفا لضبطه بصورة مخلة بأسباب الحكم ومؤثرة فيه أو كانت الدعوى خارجة عن وظيفة المحكمة التجارية وإذا ظهرت الأوراق المبرزة والبينة المقامة غير كافية للحكم أو إذا طعن المميز في شهادة الشهود طعناً مقبولا شرعياً وأهملت المحكمة قبول طعنه أو وجد خللا في توجيه المميز أو في التحليف أو إذا استندت المحكمة في حكمها على مادة من مواد هذا النظام وظهرت أنها غير صالحة للحكم فبهذه الأسباب ينقض الصك من قبل هيئة التمييز .

المادة ٥٥٠ - متى نقض الصك من هيئة التمييز لوجود أحد الأسباب الموجبة للنقض أو لوجود علة منها وأعيد إلى المحكمة التجارية لأصلاحه على أصوله ثم بنت المحكمة التجارية حكمها مرة ثانية على أسباب وعلل غير صالحة للحكم وميز المحكوم عليه ورأت هيئة التمييز أن اعتراضات المميز وجيهة وأن الحكم غير واقع في محله فلها نقضه وإعادةه ثانية إلى المحكمة التجارية وفي المرة الثالثة إذا صدر الصك غير صالح للحكم فلهيئة التمييز إصلاحه وتنفيذه .

المادة ٥٥١ - إذا نقض صك من هيئة التمييز بوقوع خطأ من الأوجه المذكورة في المادة (٥٤٦) فالقرارات التي صدرت من المحكمة التجارية بعد وقوع الخطأ في الصك والمرافعة تلغى وأما إذا وقع في أثناء المرافعة كأوسطهما مثلا فما جرى من المعاملات والقرارات في محكمة التجارة التي أصدرت ذلك الصك من ابتداء المحاكمة إلى حين وقوع الخطأ الذي أوجب النقض يبقى مرعياً ومعتبراً ولا يسوغ للمحكمة إعادة النظر فيه عند رجوع الصك منقوضاً .

المادة ٥٥٢ - ان قرارات هيئة التمييز التي تعطى في تصديق حكم الحكم أو نقضه تكون باتفاق الآراء أو بأكثريتها القانونية وإذا تساوت الآراء يرجح الجانب الذي ينضم اليه الرئيس .

المادة ٥٥٣ - يجب أن يبين في صكوك هيئة التمييز اسم الطرفين وشهرتهما وجنسيتهما ومحل إقامتهما وحكم الصك المميز وخلاصات الاعتراضات والأدلة الواردة من الطرفين والأسباب المرجية لنقض ذلك الصك أو التصديق عليه .

المادة ٥٥٤ - إذا نقضت هيئة التمييز حكم الحكم على الصورة المتقدمة وإعادةه إلى المحكمة التجارية فعلى المحكمة أن تعيد المحاكمة بين الطرفين على ما في فصل كيفية تقديم الدعوى .

المادة ٥٥٥ - على المحكمة التجارية أن تراعي النقط والأوجه التي نقض بها الحكم الأول وأن لا تبني حكمها عليها في الحكم الثاني .

المادة ٥٥٦ - بعد نقض الصك وإعادة الحكم يجب أن يدرج في ضبط الدعوى الثانية خلاصة الصك المنقوض وعده وناريخه والأسباب التي أوجبت نقضه ثم تباشر المحكمة التجارية في اجراء المحاكمة مجددا .

المادة ٥٥٧ - يحل مجلس التورى بمكة المكرمة مؤقتا محل هيئة التمييز ويقوم بتطبيق كافة ما يتعلق بأحكام التمييز المبحوث عنها ضمن مواد المخصصة من هذا النظام .

المادة ٥٥٨ - ان الصك الصادر من المحكمة التجارية المبلغ للمحكوم عليه ولم يقدم اعتراض عليه لا ينفذ وانما يرفع رأسا من المحكمة التجارية الى هيئة التمييز حفاظا على حقوق المحكوم عليه .

المادة ٥٥٩ - لمجلس ادارة بنبع المؤلف من قاضي اليلدة وأمين المالية وأعضاء منتخبين تحت رئاسة الأمير صلاحية النظر في القضايا التجارية على مقتضى النظام التجاري متى أراد المحكوم عليه استثناء الحكم فيكون ذلك بجدة لدى المحكمة التجارية .

المادة ٥٦٠ - الصكوك التي تصدر من مجلس ادارة بنبع بصفته محكمة تجارية يكون تمييزها عائدا الى المحكمة التجارية بجدة وهي التي تصدر حكمها فيها بالتصديق أو النقض حسب مواد التمييز المدونة بنظام المحكمة التجارية .

## الفصل الحادي عشر

### في كيفية تضمين مصاريف المحاكمة

المادة ٥٦١ - يضمن المحكوم عليه للمحكوم له جميع المصاريف والرسوم المتعلقة بالمحاكمة والاعطارات وأثمان الطوايع وجميع ما يسوغه النظام بموجب ما يبد المحكوم له من الصكوك والأوراق الرسمية واجرة وكيل المحكوم له التي تقررها المحكمة بحسب جسامه الدعوى عن كل جلسة بحيث لا تزيد تلك الاجرة عن خمسين قرشا لكل جلسة .

المادة ٥٦٢ - اذا ظهر أن كل واحد من المترافعين محق في قسم من الدعوى فتحسب من المصاريف المقررة في المادة السابقة نسبة ما لكل واحد منها ويضمن كل منها تلك المصاريف والرسوم بموجب تلك النسبة .

المادة ٥٦٣ - جميع الرسوم والمصاريف وأثمان الطوايع التي تصرف في دعاوى الافلاس تخصم من موجودات المفلس .

## الفصل الثاني عشر

### في الحجز الاحتياطي

#### ومنع المدعى عليه والمدين من السفر

المادة ٥٦٤ - لكل دين ناشئ عن معاملات تجارية أن يحجز أموال مدينه سواء كانت بيده أو بيد شخص ثالث بموجب عريضة يقدمها الى رئيس الحكومة المحلية ونحال منه الى المحكمة التجارية .

المادة ٥٦٥ - تكون هذه العريضة محتوية على بيان الدين ونوعه ومقداره والأحوال المطلوبة حجزها ومكانها وتكون على ثلاثة نسخ لتحتفظ واحدة منها بالمحكمة وتسلم الاخرى للمحجز عليه والثالثة للمحجز عنده واذا تعدد المحجز عنهم تزداد النسخ بعددهم .

المادة ٥٦٦ - يجب على طالب الحجز أن يقدم الى المحكمة سند كفالة مالية من كفيل على مصدق من كاتب العدل يضمن جميع حقوق المحجز عليه وأشراره اذا ظهر أن الحاجز غير محق في طلبه .

المادة ٥٦٧ - لا يسوغ الحجز مالم تتوفر الشروط الآتية :

- أ - أن يكون الدين حالا أو قد حل أجله .
- ب - أن يكون الدين معلوما فإن كان مجهولا تعينه المحكمة تخميناً .
- ج - أن لا يكون الدين عملاقاً لزومه على شرط مالم يتحقق فلا يجوز الحجز على ضامن الدرك قبل الحكم بالاستحقاق .
- د - أن يكون مختصاً بنفس المدين فلا يحجز مال مدين المدين .
- هـ - أن يبرز طالب الحجز سندات رسمية أو عادية مضطاة أو مختومة من المدين بصورة صالحة للاعتبار أو أوراقاً أخرى ككشفوف وتعابير مضطاة ومختومة من المدين أو ما احتلت بها قرائن ودلائل اقتنعت بها المحكمة .

المادة ٥٦٨ - لا يجوز للدائن أن يحجز من أموال مدينه اذا كانت قابلة للتفريق الا ما يكفي لوفاء دينه وما يلحقه من المصاريف .

المادة ٥٦٩ - اذا كان المدين متوفياً وقد حجزت تركته من قبل المحكمة الشرعية أو شرع في تحريرها لا يسوغ القاء الحجز عليها من قبل المحكمة التجارية لأن تحرير المحكمة بمثابة حجز عام وعلى الدائن مراجعة المحكمة الشرعية حينئذ واذا توفي المدين في أثناء الحجز الاحتياطي فتسلم الأشياء المحجوزة الى مأمور بيت المال التابع للمحكمة الشرعية وتعال القضية اليها .

#### المادة ٥٧٠ - يستحق حجز الأشياء الآتية :

أولاً - ما يلزم المديون لمعيشته ومعيشة عياله وما لا غنى له عنه من ملبوساته وأثاث البيت .

ثانياً - الأدوات اللازمة لمعالجة صنعته .

ثالثاً - أدوات الزراعة والقلاح كبقرة وبصرة ومحصولاته التي لم تدخر في المخزن إلا أن يكون الدين ناشئاً عن نسيء الأشياء المذكورة في هذه الفقرات الثلاث .

رابعاً - بيت السكنى اللائق به وأمتعة زوجته وأولاده .

المادة ٥٧١ - إذا كانت الأموال المراد حجزها فيها أشياء من المأكولات التي يتسارع إليها الفساد يحق لأمور الحجز بيعها حالاً بالمزاد العلني بمد قرار المجلس وما ينشأ من الضرر والخسارة من هذا البيع مضمون على طالب الحجز .

المادة ٥٧٢ - يمكن حجز العقار وأموال المدين غير المنقولة وحجزها أيضاً عبر عبارة عن منع بيعها ورهنها وكل تصرف فيها بإعطاء الإشارة والقيود اللازم بواسطة كاتب العدل وتعليق النسخة الثالثة من عريضة الحاجز على نفس العقار .

المادة ٥٧٣ - إذا توفرت الشروط السابقة تقرر المحكمة الحجز حالاً ويجري توقيعه ثم يبلغ ذلك إلى المدين ولشخص الثالث حسب شروط تبليغ أوراق الجلب .

المادة ٥٧٤ - للمحجوز عليه والمحجوز عنده أن يعترض على الحجز في داخل ثمانية أيام من تاريخ التبليغ إذا كان مقيماً بالبلدة التي بها المحكمة والا فيضاف إلى المهلة مدة بالنسبة إلى بعد المسافة ووسائل النقل .

المادة ٥٧٥ - بعد لقاء الحجز يتعين على الدائن أن يرفع للمحكمة التجارية في برهة ثمانية أيام من تاريخ تبليغ الحجز إلى المحجوز عليه عريضة يطلب فيها جلب المديون أو الشخص الثالث إذا كان هنالك شخص ثالث إلى المحكمة لإثبات حقه في الحجز وأن يبلغ كلا منهما صورة هذه العريضة .

المادة ٥٧٦ - إذا لم يقدم الحاجز عريضته ودعواه داخل المدة المذكورة فالمحكمة تقرر رفع الحجز وتضمن الحاجز المصاريف والمطل والضرر .

المادة ٥٧٧ - إذا اعترض المحجوز عليه والمحجوز عنده داخل الثمانية الأيام المذكورة فيقبل اعتراضها ويجري فيه ما يقتضي حسب النظام وإن لم يعترض في المدة المذكورة فلا يقبل لاحدهما اعتراض بعد مرور المدة المذكورة .

المادة ٥٧٨ - عندما تقرر المحكمة الحجز الإحتياطي على أموال المدين ولا يتعين مأمور من قبل المحكمة لتوقيع الحجز ثم يحرر بذلك من رئيس المحكمة إلى الحاكم الإداري لإحالة إلى دائرة الشرطة لأرفاق مأمور الحجز بأمور من طرفها لتنفيذ قرار المحكمة بالحجز ويوقع الحجز بختم الأشياء المطلوب حجزها تحت ختم المحكمة ويوقع المأمور تقريراً بالواقع إلى المحكمة .

المادة ٥٧٩ - بعد توقيع الحجز تدعو المحكمة التجارية الفريقين إلى المحاكمة وإذا صادق الشخص بحجوب قدمه إلى المحكمة بعد إبلاغه قرار الحجز فلا يبقى من حاجة إلى حضوره المحاكمة إلا أن ترى المحكمة لزوم حضوره فيتخذ بذلك قراراً فإن تخلف أحد الفريقين عن الحضور جرت يحقه المحاكمة النيابية على الوجه الذي تقدم ببيانه في فصل الحكم النيابي وسواء جرت المحاكمة وجهاً أو بغياب المدعى عليه يتعين على المحكمة أن تفحص عن دعوى المدعى فإذا تحقق دينه في ذمة المحجوز عليه أو بعبارة حكم بإثبات الحجز وبقائه إلى أن يستوفي الدائن دينه وما يلحقه من المصاريف وإذا أثبت الشخص الثالث في المحاكمة أن له ديناً عند المحجوز عليه حكم له به أيضاً .

المادة ٥٨٠ - إذا عجز الدائن الحاجز عن إثبات دينه تقرر المحكمة بفك الحجز ويمنع تعرض الحاجز للمحجوز عليه وتضمنته مع كسفه كل عطل وضرب يلحق المحجوز عليه من ذلك الحجز .

المادة ٥٨١ - يجوز حجز المرهون على أنه ليس للحاجز أن يتنازل من ثمنه شيئاً إلا بعد قضاء دين المرتهن لأنه الحق بثمن الرهن من سائر القرماء .

المادة ٥٨٢ - يجوز أن يحجز مال المدين أكثر من واحد ولا يمتاز أحدهم عن الآخر إلا أن يكون له أولوية شرعية كالمرتهن ومن نه حبس المدين لاستيفاء الثمن أو أولوية نظامية وهي أما عامة يمتاز فيها الدائن بجميع أموال المدين كالضرائب الأميرية وأما خاصة كالنفقة المحكوم بها للزوجة والصغير فتقدم العامة على الخاصة وتقدم كلتاهما على سائر الديون .

المادة ٥٨٣ - يجوز لكل مدع أن يحجز عين الأموال المدعى بها حجزاً احتياطياً في حال تقديم دعواه أو في أثناء المحاكمة سواء كانت تلك الأموال تحت يد المدعى عليه أو تحت يد شخص ثالث مع مراعاة أحكام المواد المنصوصة في فعل الحجز من جهة الكفالة .

المادة ٥٨٤ - لهيئة المحكمة حق النظر في طلب الحجز المقدم لها فإن رأت أن الشخص الذي يراد الحجز عليه موسراً لا خوف على ما تحت يده من أموال وبضائع من جهة تهريب أو إخفاء أو إفلاس ولا يلحق طالب الحجز ضرر في حالة عدم توقيعه يسوغ لها رفض طلب الحجز وعدم إجرائه . ويشترط أن يكون قرار الرفض موقفاً من قبل أكثرية أعضاء المحكمة وموضحاً فيه الأسباب الكافية لعدم قبول توقيع الحجز وذلك بعد أن يقدم الشخص الذي طلب الحجز عليه كفيل مالى يضمن تادية أي حق أو حكم يصدر عليه من المحكمة التجارية ويسجل كفالته بمقدار المبلغ المدعى به .

المادة ٥٨٥ - كل شخص مطالب بحق شخص مقام عليه به قضية في المحاكم التجارية مكلف حين اعتزامه السفر بأن يقيم عنه وكيلًا شرعياً يواصل المرافعة عنه مدة غيابه حتى انتهاء القضية بالحكم له أو عليه وإن يقدم لدائنه كفيلاً ملبئاً غارماً لدى كاتب العدل .

المادة ٥٨٦ - إذا طلب الدائن من المدين تأثته بتقديم الكفيل وإقامة الوكيل وفقاً لما نص عليه في المادة السابقة وامتنع عن إجابة طلبه قتل الجهات المختصة منع المدين من السفر على أن يكون ذلك بطلب من الدائن وتبليغ قضائي صادر من المحكمة التجارية حسب الأصول .

المادة ٥٨٧ - تشمل التبليغات القضائية المتوجه عنها في المادة السابقة الأعلام المصدقة المطلوب تنفيذها والتي هي ضمن التنفيذ في جهاتها الرسمية المختصة .

## الباب الرابع - تعرفه الخرج

### الفصل الأول

#### في خرج القيدية

المادة ٥٨٨ - تؤخذ حصة فروش اميرية رسم قيدية على عموم الأوراق التي تقدم للمحكمة التجارية من استدعاءات وسندات ولوائح وغير ذلك سواء كان قبل المحاكمة أو في أثنائها .

المادة ٥٨٩ - كل ورقة يجري فيها دفتر القيد بشرح بذيلها عدد القيد المتسلسل بالدفتر المذكور ومقدار الرسم المأخوذ عليها وتختم بختم القيد .

المادة ٥٩٠ - كل ورقة لم يجر فيها دفتر القيد حسبما توضح المادة (٥٨٩) لا تعتبر لدى المحكمة التجارية .

### الفصل الثاني

#### فيما يؤخذ مقدماً من خرج الاعلام

المادة ٥٩١ - يؤخذ ربع خرج الاعلام على القدر المدعي به من المدعي حال تقديم الاستدعاء الى المحكمة التجارية مقدماً وبدون استيفاء ذلك لا تباشر المحكمة رؤية الدعوى .

المادة ٥٩٢ - إذا كان المبلغ المدعي به أقل من ألفين وخمسمائة قرش فيؤخذ مقابل ربع الخرج عشرون قرشاً رسمياً مقطوعاً .

المادة ٥٩٣ - يؤخذ على تمييز الاعلامات في مجلس التمييز ربع خرج الاعلام المميز مقدماً قبل تمييزه .

المادة ٥٩٤ - يحسم ربح خرج الاعلام المأخوذ مقدماً من رسم خرج الاعلام عند تنظيمه وإذا كان ربح الخرج المأخوذ مقدماً زاداً عن ربح الخرج المتحقق بعد إصدار الحكم فيحسب الزائد من ضمن خرج الاعلام وإذا كان ربح الخرج أقل من ربح الخرج المتحقق بعد نتيجة الحكم فيستوفي الباقي ضمن الخرج .

المادة ٥٩٥ - إذا ترك المدعي دعواه بعد دفع ربح الخرج حسبما تضمنته المادة (٥٩٣) من أصول المحاكمات التجارية المتضمنة إبطال دعواه فعندما يقدم استدعاءً ثانياً في الدعوى نفسها فيجب أخذ ربح خرج آخر عليها حيث أن ربح الخرج المدفوع سابقاً يسقط حكمه بسقوط حكم الاستدعاء .

## الفصل الثالث

### في خرج التبليغ

المادة ٥٩٦ - يؤخذ عشرة فروض على كل ورقة تبليغها المحكمة لأرباب المصالح من طرف طالب التبليغ .

المادة ٥٩٧ - تقدر أحسرة التقديمية لبليغ الأوراق من طرف المحكمة إذا كان المبلغ على مسافة بعيدة عن المحكمة .

المادة ٥٩٨ - يؤخذ خمسة فروض على كل نسخة من نسخ أوراق الجلب التي يبلغ للطرفين .

المادة ٥٩٩ - لا يؤخذ خرج تبليغ على التذاكر المكتوبة على قرارات المحكمة اللازم تسليمها للمحكى أو لأحدى الدوائر الرسمية .

## الفصل الرابع

### في تسجيل الوكالة

المادة ٦٠٠ - يؤخذ رسم مفلوح على تسجيل الوكالة عشرون قرشاً .

## الفصل الخامس

### في خرج القرارات التي تعطى بتعيين مميزين

المادة ٦٠١ - يؤخذ على القرارات التي تعطى بتعيين مميزين وأهل الخبر حسب الدرجات الآتية :

قرش

- ٢٥ - يؤخذ على الدعاوى التي تحتوي على مبلغ إلى خمسين جنيهاً .
- ٥٠ - يؤخذ على الدعاوى التي تحتوي على مبلغ من خمسين جنيهاً إلى مائة جنية .
- ١٠٠ - يؤخذ على الدعاوى التي تحتوي على مبلغ يزيد عن مائة جنية .



## الفصل السادس

### في خرج قرارات الحجز الاحتياطي

المادة ٦٠٢ - يؤخذ على قرار توقيع الحجز الاحتياطي حسب الدرجات الآتية :

قرش

- ٢٥ - تؤخذ على الدعاوى التي تحتوي على مبلغ الى خمسين جنيها .
  - ٥٠ - تؤخذ على الدعاوى التي تحتوي على مبلغ من خمسين جنيها الى مائة جنيه .
  - ١٠٠ - تؤخذ على الدعاوى التي تحتوي على مبلغ يزيد عن مائة جنيه .
- وتؤخذ على كل صورة تبليغ منه نصف الرسم الذي يؤخذ في قرار الحجز وفي قرار تصديق الحجز بראعى النسبة المذكورة في استيفاء الرسم .

## الفصل السابع

### في خرج قرار الصلح

المادة ٦٠٣ - يؤخذ على قرار تصديق الصلح رسم حسب الدرجات الآتية :

قرش

- ٥٠ - في الدعاوى التي تبلغ الى خمسين جنيها -
- ١٠٠ فيما زاد عن مائة خمسين جنيها الى مائة جنيه .
- ١٥٠ فيما زاد عن مائة جنيه الى مائتين جنيه وما زاد عن المئتين الجنيه فتؤخذ عن كل خمسين جنيها عشرة قروش .

## الفصل الثامن

### في خرج الاعلام

المادة ٦٠٤ - يؤخذ خرج نسبي على الاعلامات التي تصدر من المحكمة التجارية المحتوية على مبلغ معين حسب الدرجات الآتية :

قرش

- ١٠ - تؤخذ على كل اعلام يحتوي على مبلغ لحد خمسمائة قرش .
  - ٢٠ - تؤخذ على كل اعلام يحتوي على مبلغ خمسمائة الى ألف قرش .
  - ٤٠ - تؤخذ على كل اعلام يحتوي على مبلغ من ألف قرش الى ألفين قرش .
  - ٦٠ - يؤخذ على كل اعلام يحتوي على مبلغ من ألفين الى ثلاثة آلاف قرش .
  - ١٠٠ - تؤخذ على كل اعلام يحتوي على مبلغ من ثلاثة آلاف الى خمسة آلاف قرش .
- وما زاد عن خمسة آلاف قرش فيؤخذ بالنسبة في المائة اثنان ونصف .

المادة ٦٠٥ - تؤخذ مائة قرش رسماً مقطوعاً على كل اعلان صادر بغير مبلغ معين أو بحد سنه لم يثبت مدعى مقدمه أو رفضه دعوى لم تثبت على المدعى عليه .

## الفصل التاسع

### في خرج قضايا الافلاس

المادة ٦٠٦ - تؤخذ خمسون قرشاً رسماً مقطوعاً على قرار يعطى من المحكمة التجارية بافلاس باجر أو فسخ قرار الافلاس أو تعيين تاريخ الافلاس أو تغييره أو تعيين حارس على اموال المفلس وبكل ما يتعلق بالافلاس من الخصومات .

المادة ٦٠٧ - تؤخذ على كل اعلان صادر من المحكمة يتضمن تصديق التعهدات التجارية في ثلاثة النسخ نسبة مبلغ التعهد الذي تعهد المفلس باعطائه لاصحاب المطالبين من موجودات المفلس ولو لم يرد بدنه .

المادة ٦٠٨ - يؤخذ خرج المعاملات الافلامية ابتداء حسب المادة ( ٥٩١ ) وفي النهاية من موجودات المفلس بمعرفة مأمور الافلاس .

المادة ٦٠٩ - تؤخذ الف قرش رسماً مقطوعاً على قرار اعادة اعتبار المفلس .

## الفصل العاشر

### في خرج الدعاوى التي ترى بمعرفة المحكمة

المادة ٦١٠ - تؤخذ خمسون قرشاً رسماً مقطوعاً على القرارات التي يعطى بلزوم احالة الدعاوى التي تحدث بين الشركاء للمحكمين وعلى صورتها حسب الخرج المقرر في اخذ الصور .

المادة ٦١١ - تؤخذ خمسون قرشاً رسماً مقطوعاً على القرارات التي تعطى من المحكمة التجارية بتعيين محكمين في مواد الشركاء سواء كان تعيين المحكمين من طرف الشركاء أو المحكمة .

المادة ٦١٢ - تؤخذ على تسجيل القرارات التي تنظم من المحكمين ربع الخرج اللازم اخذها لغرض المادة (٦٠٠) واذا كانت القرارات المذكورة غير شاملة لمبلغ معين فيؤخذ عليها حسب المادة (٦٠١) .

المادة ٦١٣ - يعتبر المواد المدرجة بهذا الفصل بخصوص خرج الاعلانات بحق الدعاوى التي ترى بمعرفة المحكمين الذين عينوا بموجب صك تحكيم بدون مراجعة المحكمة التجارية عند تسجيل ذلك الحكم بالمحكمة التجارية .

## الفصل الحادي عشر

### في خرج الاعتراض على الحكم واعادة المحاكمة وتصحيح القرار

المادة ٦١٤ - يؤخذ مائة قرش رسماً مقطوعاً على الاعلام الصادر بصد استبعاد الاعتراض على الحكم قبل الدخول بأساس الدعوى .

المادة ٦١٥ - يؤخذ مائة قرش رسماً مقطوعاً على اعلام حكم الاعتراض اذا دخل بأساس الدعوى ولم يحكم له بشيء زائد واذا حكم بشيء زائد يؤخذ خرج نسبي بسفدار الزيادة .

المادة ٦١٦ - تؤخذ مائة قرش رسماً مقطوعاً على قبول استبعاد تصحيح القرار الصادر من المحكمة التجارية او رفضه .

## الفصل الثاني عشر

### في بيان الخرج الذي يؤخذ بدعاوى اعتراض الغير

المادة ٦١٧ - يؤخذ خرج على القرارات التي تعطى بدعاوى اعتراض الغير من الخرج الذي يؤخذ على دعاوى الاعتراض على الحكم .

## الفصل الثالث عشر

### في بيان الخرج الذي يؤخذ على الدعاوى المفروغ منها

المادة ٦١٨ - يؤخذ خمسة وعشرون قرشاً على الاعلام الصادر بناء على رجوع الطرفين عن الدعوى وفراغها متساوياً سواء كان في المحكمة التجارية او في هيئة التمييز اذا كان المبلغ المتضمن الدعوى اقل من خمسة آلاف قرش واذا كان زائداً عن خمسة آلاف القرش فتؤخذ خمسون قرشاً رسماً مقطوعاً .

## الفصل الرابع عشر

### في خرج التمييز

المادة ٦١٩ - يؤخذ رسماً مقطوعاً على قرار تصديق الاعلام او نقضه لدى التمييز مائة قرش فقط .

المادة ٦٢٠ - اذا نقض الاعلام في التمييز واعيد الى المحكمة التجارية وجرى استئناف الدعوى وتصديق الحكم السابق او نقض يؤخذ على ذلك القرار رسماً مقطوعاً مائة وخمسون قرشاً .

## الفصل الخامس عشر

### في خرج الصور

- المادة ٦٢١ - تؤخذ خمسون قرشا على كل صورة من الاعلام التي تبليغ للمحكوم عليه وعلى كل صورة من صور الاعلام المذكورة بعد التبليغ عشرة قروش .
- المادة ٦٢٢ - تؤخذ ثلاثون قرشا على كل صورة من صور الأوراق السائرة التي تعطى لأحد الطرفين عند طلبه إذا كانت الصورة لا تزيد عن مائة وخمسين كلمة وإذا زادت عن ذلك فتؤخذ عن كل عشرة كلمات قرش واحد لغاية ألف كلمة وما زاد عن ذلك فلا يؤخذ عليه شيء .

## الفصل السادس عشر

### في خرج الذي يؤخذ على المال المودع

#### برسم التأمين ( الدوبزيتو )

- المادة ٦٢٣ - يؤخذ على كل ما يودع في صندوق المجلس التجاري من نقود وأوراق نقدية أو أشياء ذات قيمة برسم التأمين في المائة نصف قرش وذلك مدة سنة من التوديع وإذا زادت المدة عن سنة فيؤخذ عن كل سنة ربع قرش في المائة .

## الفصل السابع عشر

### في مواد متفرقة

- المادة ٦٢٤ - إن عموم الدعاوى التجارية العامة من الدوائر الرسمية على بعضها أو من الدوائر الرسمية على الأشخاص لا يستوفى عليها رسم من الدوائر الرسمية أما الدعاوى التي تناف من الأشخاص على الدوائر الرسمية فيؤخذ عليها الرسوم اللازمة حسب نظام المحكمة .

- المادة ٦٢٥ - تؤخذ خمسة وعشرون قرشا رسما مقطوعا على كل مذكرة تعبر من المحكمة التجارية المختصة بمصالح أرباب الدعاوى ولا يؤخذ خرج مكرر على تأكيد هذه المذكرات .

- المادة ٦٢٦ - تؤخذ مائة قرش خرجا مقطوعا على القرارات التي تعطى بحجز الأموال والأموال والنقود والأشياء السائرة وبخصوص رفع الحجز سواء كان المحجوز موجودا لدى المدين أو لدى شخص آخر .

المادة ٦٢٧ - تؤخذ عشرة قروش على تنظيم أو استخراج صور الأوراق اللازم تعليقها والصاقها في محل ما عينا أو خلاصة .

المادة ٦٢٨ - تؤخذ عشرة قروش على كل ورقة ضبط ينظمها المأمور المعين من جانب المحكمة المتضمنة إبقاء مأموريته أو سائر اختصاصات .

المادة ٦٢٩ - يجوز تأجيل أخذ الرسم من المحكوم له إذا كان عاجزاً إلى ما بعد تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة التجارية على أن يكون اثبات العجز بشهادة أشخاص من المعتبرين مصدقة شهادتهم من قبل المجلس البلدي والحاكم الإداري على أن يخفسم الرسم المذكور من أول مبلغ يستحصل له .

المادة ٦٣٠ - أن الشهادة المتوء عنها في المادة السابقة يجب أن تعرض للمحكمة التجارية لاتخاذ قرار بشأنها .

المادة ٦٣١ - كل الرسوم الموضوعية بهذا النظام تعتبر بميلها ويضاف إليها رسم طابع الخط والنسبي والمقطوع بموجب نظام الطابع .

المادة ٦٣٢ - يعتبر هذا النظام مفعول الاجراء من يوم نشره<sup>(١)</sup> .

المادة ٦٣٣ - على نائبنا العام تنفيذ هذا النظام .

---

(١) ألغيت من هذا النظام المواد المتعلقة بالنفائر التجارية ، والتحكيم ، وبعض الأحكام الأخرى ، وذلك بصحور هذه أنظمة منها :  
نظام النفائر التجارية ، ونظام التحكيم ، ونظام الشركات .

# ما صدر بشأن النظام

الرقم - ٢/٣

التاريخ - ١٤٣٩٠/١/١٥ هـ

بسم الله تعالى

نحن فيصل بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادتين (١٩) و (٢٠) من نظام مجلس الوزراء ، الصادر بالمرسوم الملكي

رقم (٢٨) وتاريخ ١٣٧٧/١٠/٢٢ هـ .

وبعد الاطلاع على النظام التجاري الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢٤) وتاريخ ١٣٥٠/١/١٥ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٧) وتاريخ ١٣٩٠/١/١١ هـ .


نرسم ما هو آت :-

أولاً - تضاف مادة برقم (١٦٩) مكرراً إلى النظام التجاري لعام ١٣٥٠ هـ ، هذا نصها . .

١- تسلكي من احكام اجراءات البيع المتخصص منها في هذا الفصل السفن المحبوزة التي يخشى عليها من الضرر للتلف او لضياعه او لغير ذلك من المخاطر التي قد يترتب عليها انعدام او نقص من قيمتها او تنوعها بشكل يحيل التجارى الملاحة ، ويحجب عنه غلبا او غير غلبا باهظة اضرارها التي ترضي آمن ، ويترتب على جنوحها احداث او تهدد باحداث اضرار بشتات السينات او اياها من سفن اخرى ، او طائرات سواء كانت هذه المخاطر دائمة وقت ايلاع المحبس عليها او طرأ بعد ذلك . وثبتت اى من هذه الحالات بقرار يصيب من الجهة التي تنظر الدوى بعد سمايتها السفينة واستطلاعها رأى الجهة الفنية المختصة على السينات او اجرائها الخبرة على الحالة الراهنة التي عليها السفينة ، ويجرى البيع بالزاد المئتي في أى من هذه الاحوال بعد الاعلان عنه لسرة واحدة ، في صحيفة محلية تحمل الموحى المحدد لا جرائه بأسبوع على الأقل ، يجوز في احوال الضرورة القصوى انقضى هذه الدة الى اربع وعشرين ساعة كاطة تغطي بين اتمام النشر والساعة المحددة لبدء الزيادة .

ويرسي بأمر البيع الزاد على صاحب الحق سميته في الجهة المحددة . وفي جميع الاحوال يكون للجهة التي تباشر اجراءات البيع ان توقف الزيادة وتؤخرها مرة اخرى وترتب

شحت أمل زيادة السعر بعد الاعلان منه طبقا لاحكام الفترتين السابقتين حسب الاحوال فاذا السهم  
تحمل زيادة اولم يقدّر سعر اعلى من السعر الذي اعطي في الزيادة الاخيرة لزم ان يوسموزاد المغيضة  
نهاية على الشخص الذي تقررت عليه قبل التوقيف المذكور .  
ثانيا - على نائب رئيس مجلس الوزراء ، وزير التجارة والمناقصه تنقيض

مروضا هــ داء  




### ان مجلس الوزراء

بعد اطلاعه على المماثلة المرافقة لهذا الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء رقم ٢٢٢٢ في ٢٥/١١/١٣٢٩ هـ المتعلقة بطلب عقد محمود زاهد وأخواته وسعد فاضل حرب وشركاه الحجز على الباخرة (شبراز) التابعة لشركة خطوط الملاحة الإيرانية وبموجبها وبمقتضى ديونهم العشرة على الشركة مالكة الباخرة المذكورة بالبغصة شحنة وخمسين ألفاً وأربعمائة وسبعة عشر دولاراً أمريكياً وشتره آلاف جنيه استرليني وموافقة هيئة فني المنازعات التجارية على الحجز وقرارها بعد المعاينة بالزام الشركة المدعى عليها بدفع مبلغ (٥٩٠٠) دولاراً أمريكياً أو ما يعادل من التكاليف السجدة بالسعر الرسمي لتبوت دعواهم كما غيرت الهيئة تثبيت الحجز التعففي واعتبرته نافذاً وبيع الباخرة (شبراز) بالبراءة الحلفي لتسديد الدين المحكوم به. هذا من جهة ومن جهة أخرى بخصوص الصعوبات الحاصلة في موضوع حراسة الباخرة المذكورة وما ارتأته وزارة التجارة والصناعة بالأذن للهيئة الاستثنائية بإرساله ببيع بالبراءة بأحسن سعر يقدم لها في أول مراد يحدد حتى تستطيع الهيئة إنجاز بيعها قبل غرق الباخرة وفوات حقوق الدائنين السجود بين.

بعد اطلاعه على خطاب معالي وزير التجارة والصناعة المرفوع لصاحب الجلالة رقم ١٨٧/م في ٢٧/١١/١٣٢٩ هـ المتضمن أن النظام التجاري الصادر في المرسوم عام ١٣٢٥ هـ قد قلص الفصل الثاني من حيثها لأجزاء بسيط المثل وبموجبها وقد تمتد الشاغلين الذي لا يحتمل هذا النظام بعد مرور كل هذه المدد من قسور وعدم مرونة فيها يتعلق بمواجهة حالات بيع السفن التي تكون عرضة لمخاطر جسيمة كالغرق والهلاك الكلي أو الجزئي وهي مخاطر يتعذر تدارك نتائجها إذا ما وقعت لهذه الإجراءات الطويلة بالسفينة إذا كانت معروفة لمطهر الغرق مثلاً فإنها بغير بعض أحكام النظام القائم تخضع لذات الإجراءات التي تخضع لها السفينة في الأحوال العادية وينشع عن ذلك انعدام أو تناقص قيمتها فلا بد من تعديل هذا الغرق من إضرار ملاحية جسيمة كعاقبة الجسور السلاحى للسفن الداخلة إلى الميناء والخارجة منه أو أحداث إضرار ببنات الميناء أو ما به من عافيات إذا ما جندحت السفينة قبل غرقها كما حدث مؤخراً للباخرة (شبراز) المحجوز عليها حالياً بميناء الطوك بعد المزمز بالنداء... ورغبة من وزارة التجارة والصناعة في وضع تنظيم شامل لأحوال هذه الحالات لتلافي ما قد يترتب عليها من نتائج فقد أعدت الوزارة مشروعاً يقضي بإضافة مادة جديدة برقم ١٦ مكرر إلى أحكام الفصل الثاني من الباب الثاني من النظام التجاري بالنظر الآتي... تستثنى من أحكام إجراءات البيع المنصوص عنها في هذا الفصل السفن التي يخشى عليها من النحر أو المثل أو الهلاك أو غير ذلك من المخاطر التي قد يترتب عليها انعدام أو نقص قيمتها سواء كانت هذه المخاطر دائمة وقت انعقاد الحجز عليها أو طرأت بعد ذلك. وتثبت هذه الحالة بقرار مسبب من الجهة التي تنظر الدعوى ويجرى البيع بالبراءة الحلفي في هذه الحالة بعد الإعلان عنه لمرة واحدة في صحيفة محلية قبل الموعد المحدد لإجرائه بأسبوع على الأقل. ويجوز في أحوال الضرورة القصوى انقاص هذه المدد إلى أربع وخمسين ساعة ويرى بأسر البيع البراءة على صاحب أعلى سعر يقدم في الجلسة المحددة.

بعد اطلاقه على المحرر رقم ١ في ١٦/١/١٣٩٠ هـ. اتخذ من قبل مستشار من مجلس الوزراء ومستشار من وزارة التجارة والصناعة السرافق لهذا .

بعد الرجوع الى القرارات الخاصة بمهنة قض المنازعات التجارية وهيئة حسم المنازعات التجارية .

( يقرر ما يأتي )

- ١ ( الموافقة على اضافة مادة برقم ( ١٦٩ ) مكر الى النظام التجاري لعام ١٣٤٠ هـ. يكون نصها كالاتي . . .  
( تستثنى من احكام اجراءات البيع الموصوف فيها في هذا الفصل السفن المعجزة التي يخشى عليها من التمرس للتلغ أو للمهلك أو لغير ذلك من المخاطر التي قد يترتب عليها انعدام أو نقص من قيمتها أو منوعها يتشكل بحرق السفن التجارية الملاحية وصاحبها فيها أو بغير نفقات باهظة اعادتها الى مرسى آمن أو يترتب على منوعها اضرار أو تهديد بأضرار بشتات الميناء أو بما فيه من سفن أخرى أو طائرات سواء كانت هذه المخاطر قائمة وقت ايقاع المعجز عليها أو طرأت بعد ذلك .  
وتثبت ان من هذه الحالات بقرار سبب من الجهة التي تنظر الدعوى بعد معاينتها السفينة أو استطلاعها رأي الجهة المختصة الشرف على الميناء أو اجراءاتها الصيرة على الحالة الراهنة التي عليها السفينة .  
صحى البيع بالزاد المعلق في ايام هذه الأحوال بعد الاطلاق عنه ليرة واحدة في صحيفة محلية قبل السوم المحدد لأجراء بأسبوع على الأقل .  
ويجوز في احوال الضرورة القصوى انظام هذه المدة الى اربع وعشرين ساعة كاملة تقضى بين اتمام التفسير والساعة المحددة لهذا الزيادة .  
يرس ما هو البيع الزاد على صاحبها على سمر يقدم في الجلسة المحددة .  
وفي جميع الأحوال يكون للجهة التي تنظر اجراءات البيع ان توقف الزيادة وتوخرها مرة أخرى أو مرتين تحت امل زيادة السمر بعد الاطلاق عنه طبقاً لأحكام الفقرتين السابقتين حسب الأحوال فإذا لم تحصل زيادة أو لم يقدم سمر أعلى من السمر الذي أطلق في الزيادة الأخيرة لزم أن يرسو زاد السفينة نهائياً على الشخص الذي تقرر عليه قبل التوقيف المذكور ) .
- ٢ ( ولد نظم مشروع مرسوم حكلي لذلك صوته مراعاة لهذا . . . )

رئيس مجلس الوزراء